

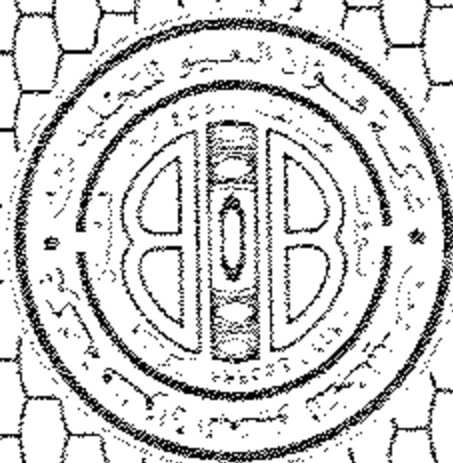


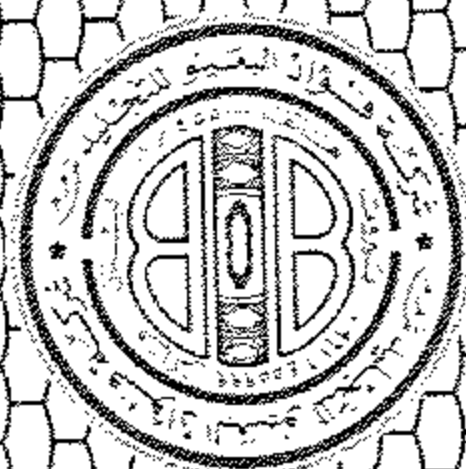
التحضر والحضرية

في ظل عالم متغير

الدكتور: فؤاد محمد الشريف بن غضبان







**التحضر والحضرية
في ظل عالم متغير**

التحضر والحضرية في ظل عالم متغير

الدكتور/ فولاد بن غضبان



ALL RIGHTS RESERVED

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة العربية - 2015

رقم الإيداع 2026 5 2014

التحرير: هيئة تحرير
تصميم الغلاف: نضال جمهور
الصف والإخراج: سامي أبو سعدة
المطبعة: مطبعة رشاد برس - بيروت

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال. دون إذن خطي مسبق من الناشر.

عمان - الأردن

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

Amman - Jordan

اليازوري



دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع

عمان - وسط البلد - شارع الملك حسين

هاتف: +962 6 4626626 فاكس: +962 6 4614185

ص. ب: 520646 الرمز البريدي: 11152

info@yazori.com www.yazori.com

التحضر والحضرية في ظل عالم متغير

تأليف

الدكتور/ فؤاد بن غضبان



اليازوج

الإهداء

إلى عائلتي وأحبتى ... وفاءً
وإلى كل منْ تَعَشَّقَ أرضاً، ... لا يُسرى في ربوعها
كالغريبِ

وطني العربي.

إلى بلد السليون ونصف السليون شهيد

وطني الجزائر.

تقديراً.

الدكتور / فؤاد بن غضبان

مقدمة

بلغ عالمنا اليوم نقطة افتراق تقع بين خيارين رئيسيين: خيار التفكير المحلي كما تملّيه الاعتبارات الوطنية، وخيار التفكير العالمي الذي يدعو إلى رؤية المصالح والمشاكل المحلية في إطار ارتباطها بمشاكل العالم.

وقد جرى تفاعل الشعوب والأمم عبر قرون طويلة في سياقات تقليدية اتخذت صيغ الانتشار والاتصال الثقافي والثقاف البطني في حدود إقليمية معينة، لكن تصاعد عمليات ووتائر التفاعل الجاري بين دول وشعوب العالم وتبادلها التأثير المباشر وتعاظم التكتلات وبرامج التعاون والتنمية الدولية المشتركة قد أدخلت العالم مرحلة جديدة لم تعد فيها المسافات الزمانية والمكانية تشكل عقبة تذكر في تواصلها.

وقد نتساءل ونحن نلاحظ تعاقب الأحداث الجارية في عالمنا المعاصر كيف سيكون مسار التحضر في العقود القادمة وما الصيغ الآتية لتأثيرات العولمة في اتجاهاته، ومن الطبيعي أن هذا التساؤل لا يلقي موقفاً متجانساً بل يثير انقساماً في الرؤى والتصورات لما ستكون عليه أوضاع المدن في المستقبل المنظور على الأقل، ومن الباحثين من يظهرون قلقاً كبيراً إزاء هذا المستقبل نتيجة المؤشرات السلبية الحالية التي تتفاقم في مجالات الحياة الحضريّة كلها تقريباً.

وفي هذا الإطار، وضمن هذه التحولات العالمية رأينا أنه من

الضروري أن ندرج هذا الكتاب الذي يحمل موضوع «التحضر والحضرية في ظل عالم متغير» محاولة منا توضيح التغيرات الجذرية التي تمر بها المدن تحديًا للبنى القائمة وتوازنها الاجتماعية وتعمق الاستقطاب الاجتماعي، إضافة إلى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والتي أخذت تؤثر في نسيج المجتمعات العربية وتؤدي إلى حال من عدم الاستقرار والإقصاء الاجتماعي، فضلاً عن حال عدم الاستقرار السياسي الناتج من الأوضاع غير الطبيعية في المنطقة العربية على وجه الخصوص، كما أن السياسات والخدمات الاجتماعية لا تزال تفتقر إلى التكامل والتماسك لمجابهة هذه الظروف الصعبة.

يتضمن الكتاب سبعة (٠٧) فصول متماسكة ومتراصة من أجل تصور رؤية متكاملة للتحضر والحضرية في إطار العولمة، حيث اهتم الفصل الأول بتحليل مفهوم الحضرية والتحضر من ناحية الأبعاد، والمؤشرات والتطور، إلى جانب تحليل لتطور معدلات التحضر في العالم، وبشكل خاص في الوطن العربي من ناحية سمات التحضر، وواقعه، وآفاقه والمشاكل المترتبة عنه.

أما الفصل الثاني فقد تناول تحليل الظاهرة الحضرية في العالم وخلفياتها التاريخية وإشكاليات التحضر عبر حضارات متتالية ومتعاقبة عاشتها البشرية منذ فجر التاريخ إلى غاية وقتنا الحالي.

في حين ركز الفصل الثالث على دراسة التحضر المعاصر من حيث خصائصه وسماته، إلى جانب تحليل للمفاهيم الجديدة التي أصبحت تميز الظاهرة الحضرية على المستوى العالمي كالمدن العالمية،

ومجمعات المدن وأقاليم المدن العالمية وأنوعها المختلفة، وكذا تشخيص لأهم مشاكل التحضر المعاصر في العالم وبشكل دقيق في الدول المتقدمة والدول النامية.

بينما الفصل الرابع تناول دراسة التحضر والمدينة المعاصرة من حيث توضيح مختلف الخصائص التي تميز المدينة المعاصرة ومظاهرها المختلفة، وكذا مشاكلها من خلال استعراض حالة بعض المدن العالمية مثل نيويورك ولندن والقاهرة، بالإضافة إلى تحليل مكانة المدينة المعاصرة ضمن التطورات العالمية كثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومفهوم التنمية المستدامة وظاهرة العولمة، إلى جانب التحديات التي يجب أن تتبناها المدينة المعاصرة سواء في الدول النامية وحتى الدول المتقدمة وآفاقها المستقبلية.

وقد استعرض الفصل الخامس تحليلاً لأنماط المدن الكبرى (الميجابول، والميغالوبول والميتروبول)، وكذا المدن العالمية من حيث المفهوم والدور ضمن شبكة المدن العالمية، وتصنيفاتها المختلفة والمتباينة تبعاً للتوجهات والذهنيات، إلى جانب توضيح ديناميكية النظام المتروبوليتاني للمدن العالمية.

أما الفصل السادس فقد اهتم بتحليل خصوصية المدن العربية ضمن ظاهرة العولمة من حيث الفرص والتحديات، وذلك بتسليط الضوء على المدن الجزائرية الكبرى كنموذج من حيث المحفزات التي تكتسبها والمحددات التي ترهن مستقبلها في النظام الحضري العالمي، مستنداً بشكل كلي إلى ما قدمه أستاذي الفاضل محمد الهادي لعروق في بحثه الموسوم «المدينة الجزائرية ورهانات

العولمة» والذي كان سباقاً لدراسة هذا الموضوع.

وفي الفصل السابع تم التطرق إلى تحليل آفاق التحضر ضمن التحولات التي أفرزتها ظاهرة العولمة من خلال بعض البدائل بأشكال مختلفة.

وفي ختام تقديم هذا الكتاب أتمنى أن أكون قد وفقت لما أصبوا إليه في مناقشة قضايا التحضر والحضريّة وقضايا حضريّة معاصرة في ظل عالم متغير في مجال الجغرافية الحضريّة، فإن وفقت فهذا غاية المنى.

وقبل أن أختم هذه المقدمة أؤكد كما اعتدت أن أطمئن القارئ بأنني أرحب بأية ملاحظات يمكن الاهتداء إليها في طبعة لاحقة.

نسأل الله الخير والصلاح لهذه الأمة ومن الله سواء السبيل.

المؤلف

الدكتور فؤاد بن غضبان



الفصل الأول

الحضريّة والتّحضر

المفهوم، والأبعاد والتّطور

الفصل الأول

الحضرية والتحضر

المفهوم، والأبعاد والتطور

مقدمة:

أفرزت إرهابات التنمية الشاملة المستدامة بمرتكزاتها الاقتصادية المتينة، ومقوماتها المالية الوفيرة وقواعدها الحضارية المتأصلة في جذورها التاريخية واقعاً جغرافياً حضرياً وتحضرياً.

فمصطلحي الحضرية والتحضر لم يتفق رأي في تعريفهما وتفسير ماهيتهما، فما زال كثير من الباحثين في فروع المعرفة ذات الصلة بالموضوع يخلطون بين هذين المصطلحين، وقد يكون لهذا الخلط ما يبرره أحياناً، فالظاهرتان مترابطتان، وإن وجود إحداهما شرط أساس لوجود الأخرى، كما أن لكل من الحضرية والتحضر مفاهيم ومعان وتوصيفات تتباين تبعاً لتباين المجتمعات البشرية والأقاليم الجغرافية والحضارية والثقافية^(١).

١- مفهوم الحضرية والتحضر:

يختلف المختصون في تعريف كل من الحضرية والتحضر، وفي تشخيص أركانها والمتغيرات التي تسهم في تكوينها.

(١) حسن عليوي الخياط، الحضرية والتحضر في دولة قطر: رأي في الخصائص والإشكاليات، المجلة الجغرافية الخليجية، العدد ٠١، ٢٠٠٧، ص. ١٥.

■ فالحضرية هي عملية تغير نوعي في نظرة السكان إلى الحياة، وفي أنماط سلوكهم ومجموعة التنظيمات التي أفرزوها ومارسوها، إنها أسلوب حياة متميز له قيمه الاجتماعية وركائزه الحياتية، مع أن هذه القيم وتلك الركائز ليست هي ذاتها في كل مكان، فكل حضارة أو ثقافة قيمها وأصالتها وركائز حياتها وجذورها التاريخية والتراثية ومجالها الجغرافي، ومن ثم فلها أنماط حضريتها وتحضرها، وعمومًا فإن دراسة الحضرية تعد قضية شائكة، خاصة وأن السلوك ونمط الحياة مسائل نسبية، فما يتعارف عليه سلوك حضري في بلد ما قد لا يكون كذلك في بلد آخر وربما في ذات البلد في فترة زمنية تالية.

■ أما التحضر فهي كذلك ظاهرة تعني للبعض تركيز السكان في مستوطنات حضرية ذات حد أدنى معين لأحجامها السكانية، وبذلك فهو يرون أن عملية التحضر هي نمو نسبة السكان الذين يعيشون في المستوطنات والمجمعات الحضرية، ويعني هذا أنه طالما هناك زيادة في نسبة السكان الحضر، كان هناك تحضر، وعليه يمكن القول أن التحضر هو عملية للتركز السكاني في المناطق الحضرية، غير أن «كنجسلي ديفز Kingsly DAVIES» يعرف التحضر على أنه نسبة السكان الذين يستقرون في المستوطنات الحضرية من إجمالي السكان، ويؤكد على أنه من الخطأ التفكير بعملية التحضر على أنها نمو المدن، أما «ألدريج Eldridge» فيعرف التحضر على أنه مجموعة السكان المقيمين في تجمعات بشرية تقع في تصنيف المدن، ولا يأخذ «كوستيلو Coestello» في كتابه عن التحضر في الشرق الأوسط بالتعاريف والتفسيرات السابقة، وإنما يؤكد على محورين: المحور الديموغرافي من حيث مواقع انتشار

السكان، ومحور العمليات الاجتماعية المرافقة والمصادر التي يستقي منها السكان العناصر الحضارية المادية وغير المادية المتعلقة بأنماط السلوك التي تتميز بها المدينة، ولهذا استعمل مصطلح «التحضر الفيزيقي العمراني» ليشير إلى مواقع استيطان السكان، ومصطلح «التحضر الاجتماعي» ليشمل العمليات الاجتماعية الحضرية^(١).

وترتبط الحضرية والتحضر ارتباطاً وثيقاً، فخريطة الحضرية ما هي إلا نتاج نهائي لعملية التحضر وعوامله والقوى الدافعة إليه، ويطلق مصطلح التحضر على عملية التوسع الحضري من حيث المراحل والعمليات المتسلسلة والآليات والتحويلات والمشاكل المرتبطة بتلك الظاهرة، وتنقسم الرحلة إلى الحضرية إلى ثلاث (٠٣) دوائر مكانية:

١ - منطقة المدينة، ولا تقتصر على موضع كتلتها العمرانية بل تمتد إلى الأراضي التي تدخل في إطارها الإداري، وتتسع لتشمل المناطق المحيطة ومحتواها العمراني والاقتصادي، لكونها مناطق الامتداد العمراني في المستقبل، وبطبيعة الحال تتضمن مناطق الامتداد المأمول تجمعات عمرانية ريفية مختلفة الأحجام، وأراضي متفاوتة في إنتاجيتها.

٢ - ظهير المدينة الذي يمد المدينة بالغذاء والعمالة المنخفضة الأجرة والخامات التي تدخل في الصناعات الحضرية، ولا يلبث أن يتحول هذا الظهير مصدرًا لإمداد المدينة بالسكان في حالة عجز سوق العمل داخل المدينة عن الوفاء بمتطلبات التنمية عن عمالة فتشط الهجرة المؤقتة والدائمة، والتي تتفاوت في معدلات إسهامها في النمو السكاني

(١) نفس المرجع السابق، ص. ١٦ - ١٧.

للمدينة، ويمكن أن تتجاوز عملية الجذب السكاني من الظهير الريفي المحيط داخل الدولة إلى خارج الدولة من الدول المكتظة والفقيرة القريبة.

٣- إمكانية الوصول على الشبكات النقلية التي تربط مقاصد الحركة في المدينة ومناطق توليد الحركة في الظهير، وتلعب المسافة دورًا هامًا في تحديد حجم الحركة (الهجرة). فالعلاقة عكسية بينهما، وفي حالة فقر الظهير المحيط بالسكان أو غناه بالإمكانات يظهر ما يطلق عليه بالظهير الممتد، وتتعدد استخدام وسائل وأنواع نقلية في الرحلة منه وإلى المدينة.

وتتركز عملية التحضر على طاقات واتجاهات كامنة في المدن والظهير على حد سواء، وفي سيناريوهات التنمية التي تتبناها الدولة، وتوجد أربعة (٠٤) بدائل في عملية التحضر:

١- تركيز مشروعات التنمية عامة والصناعية خاصة في المدن تحت اعتبارات السوق الحضرية الكثيف وتركز العمالة الفنية.

٢- في حالة سيادة الظروف الطاردة للريف والبوادي المحيطة بالمدن والتي تقع في دائرة جاذبيتها.

٣- في حالة التوجه نحو التنمية المركزية في المدن الكبرى والعواصم المركزية في المراحل الأولى للتنمية الإقليمية.

٤- في حالة بوار الظهير الحضري من الريف والبوادي أو فقره اقتصاديًا فلا مناص من تركيز التنمية في المدن عامة والكبرى خاصة بداية فقدته التوجهات بتأثير البدائل الأربعة يتولد حركات التغذية في عملية التحضر

وفي اتجاه الحضرية (الهجرة الريفية - الحضرية، الهجرة الحضرية - الحضرية، الهجرة من الحضر والريف إلى المدن الكبرى، والهجرة الدولية الوافدة).

فحركة التغذية الأولى من الريف إلى الحضر تنشط بتأثير البديل الأول (جذب المدن لمشروعات التنمية بتأثير السوق)، وتزداد قوتها في حالة سيادة الظروف الطاردة في الريف (البديل الثاني).

وتتعدل الحركة الأولى وهي الهجرة الريفية - الحضرية في حالة تأثير البديل رقم ٣ والتي تتجه فيها الدول في أول مراحل التنمية الإقليمية بها بتركيز التنمية في النواة المركزية الوطنية (العواصم)، وتصبح الحركة السائدة مركبة وهي الهجرة الريفية والحضرية إلى المدن الكبرى، حيث تكسب المدن الكبرى، حيث تكسب المدن الكبرى والعواصم الهجرات السكانية من المدن الكبيرة من الريف على حد سواء.

أما الحركة الثالثة، لا تقتصر حركة السكان من الريف والمدن بالظهير إلى المدن الكبرى، بل تستقطب كميات كبيرة من حركات السكان الوافدة من خارج الحدود وذلك في حالة فقر الظهير أو بوار مساحة كبيرة منه وتضخم الإمكانيات الكامنة في المدن العواصم والحوضر الكبرى.

ويتوقف المردود العام من عمليات التحضر وحركات التغذية المرتبطة بها على القدرة الاستيعابية للمدن القائمة للموجات البشرية المتلاحقة من الريف والبوادي والمدن الصغرى ومن خارج الحدود، وتحدد القدرة الإستيعابية للمدن على ميكانزمات النمو العمراني للمدينة الذي قد يمكنها من استيعاب نتاج عملية التحضر أو يبقى جزء كبير منها في حركة عمل يومية بين الظهير والمدينة.

وتتوسع المدن في ضوء ثماني (٠٨) عمليات تنموية لتطوير طاقتها الاستيعابية، والمتمثلة في^(١):

▪ النمو العمراني الأفقي والمتلاحم على هوامش الكتلة المبنية للمدينة لاستيعاب الزيادة المستحدثة في الأسر الشابة والتي تقابل الزيادة الطبيعية والتي لا تجد لها منفذاً سوى البحث عن وحدات سكنية جديدة في أحياء المدينة الهامشية.

▪ تفريغ مركز المدينة من الاستخدام السكني والصناعي لصالح الاستخدام التجاري وهجره الاستخدامات والمؤسسات الصناعية والسكنية إلى الهوامش النامية للمدينة السكنية أو ضواح صناعية منفصلة عن جسم الكتلة العمرانية الرئيسية لحاجتها إلى مسطحات أفقية كبيرة، وحتى لا تتعارض مع إيكولوجية المناطق السكنية الداخلية.

▪ تزايد حركة النزوح الاختيارية للأسر من مركز وداخل المدينة إلى المناطق المتميزة في الهوامش والضواحي، بهدف الحصول على السكن الراقي والجيد، إما في شكل أحياء سكنية متميزة أو ضواح سكنية راقية، وقد شجع هذا الاتجاه زيادة إمكانية الوصول وزيادة معدل زيادة الأفراد للسيارات.

▪ التلاحم المديني-القروي، الذي يحدث بهوامش المدينة في توسعها في اتجاه الخارج على الأراضي الزراعية لظهير المدينة الريفي، عندما تأتي المدينة على الأراضي الفاصلة بين هوامش الكتلة العمرانية للمدينة وكتلة

(١) فتحي محمد مصيلحي، جغرافية المدن: الإطار النظري وتطبيقات عربية، مطبعة التوحيد بشبين الكوم، مصر، ٢٠٠٠، ص. ١٤٤.

التجمعات العمرانية الريفية وتتجاوزها وتبتلعها في نسيج امتداداتها المستحدثة.

- التلاحم الحضري - الحضري، عندما تتلاحم الهوامش النامية للمدينة مع هوامش مدن مجاورة، وتحدث هذه التلاحمات الحضرية كثيرًا في المناطق التي تتجاوز فيها المدن، وفي ضوء معدلات التنمية السريعة، وفي غياب قيود التنمية في مناطق ما بين المدن المتجاورة، وفي ضوء النمو الشريطي أيضًا على طول المحاور الطرقية.
- عمليات الضم الإداري للأراضي المحيطة بنقل حدود كردونات المدن في نقلات متتابة في اتجاه الخارج، ما يستتبع ذلك من ضم أراضي زراعية منتجة وما تضمه من تجمعات عمرانية مختلفة الأحجام.
- سلوك النمو عندما يحدد نموها حواجز طبيعية صارمة مثل حواجز تضاريسية أو مائية لفترة طويلة، وتسقط هذه الحواجز بأعمال التكنولوجيا مثل الجسور والأنفاق والمصاعد الهوائية، مما يعطي مردودًا تنمويًا أكبر من المعدلات الطبيعية لنمو المدن.
- ساعدت عوامل أخرى على زيادة فعاليات التحضر والتوسع المدني، نذكر منها:
- فشل المخططات الهيكلية للمدن عن طرح فكر تنموي مناظر النشر حركية التنمية العمرانية بمناطق التنمية في هوامش المدينة لتقييد النمو العمراني للمدينة.
- انخفاض تكلفة الإقامة بالمدن في ظل تردي نوعية الحياة الحضرية في ضوء عملية تريف واسعة النطاق بالامتداد العمراني للمدينة مقابل عملية

تحضير للقريّة، وبالتالي اختفاء الحواجز النفسية لدى المهاجر من الريف إلى المدينة.

▪ دخول كبار رجالات حكومات الدول النامية في المضاربة في السوق العقارية بالمدن الكبرى والجديدة وأثره في توسيع الحيز العمراني للمدينة^(١).

إلى جانب ذلك، فهناك من الباحثين من ضيف مجموعة من القيم والمواقف والسلوك المسماة بالثقافة الحضرية، وهذا يعني أن مفهوم التحضر هو مفهوم أوسع بكثير، وأشمل من مفهوم "النمو الحضري"، فالجغرافي البرازيلي "ميلتن سانتوس Milton SANTOS" يعتقد أن مفهوم التحضر هو مفهوم معقد، يتضمن نسبة التحضر أو درجة التحضر، ونسبة النمو الحضري، إضافة إلى مستوى التحضر السابق، حيث أن نسق النمو الحضري قد يؤدي إلى تحول أعمق للبنية الديموغرافية^(٢).

كما عرفت الحضرية على أنها عملية تغير نوعي في نظرة الناس للحياة وأنماط سلوكهم وفي مجموعة التنظيمات التي أوجدوها.

أما النمو الحضري فيعني زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة، ويقصد بدرجة التحضر نسبة سكان المدن لمجموع السكان في الدولة.

٢- تطور معدلات التحضر في العالم:

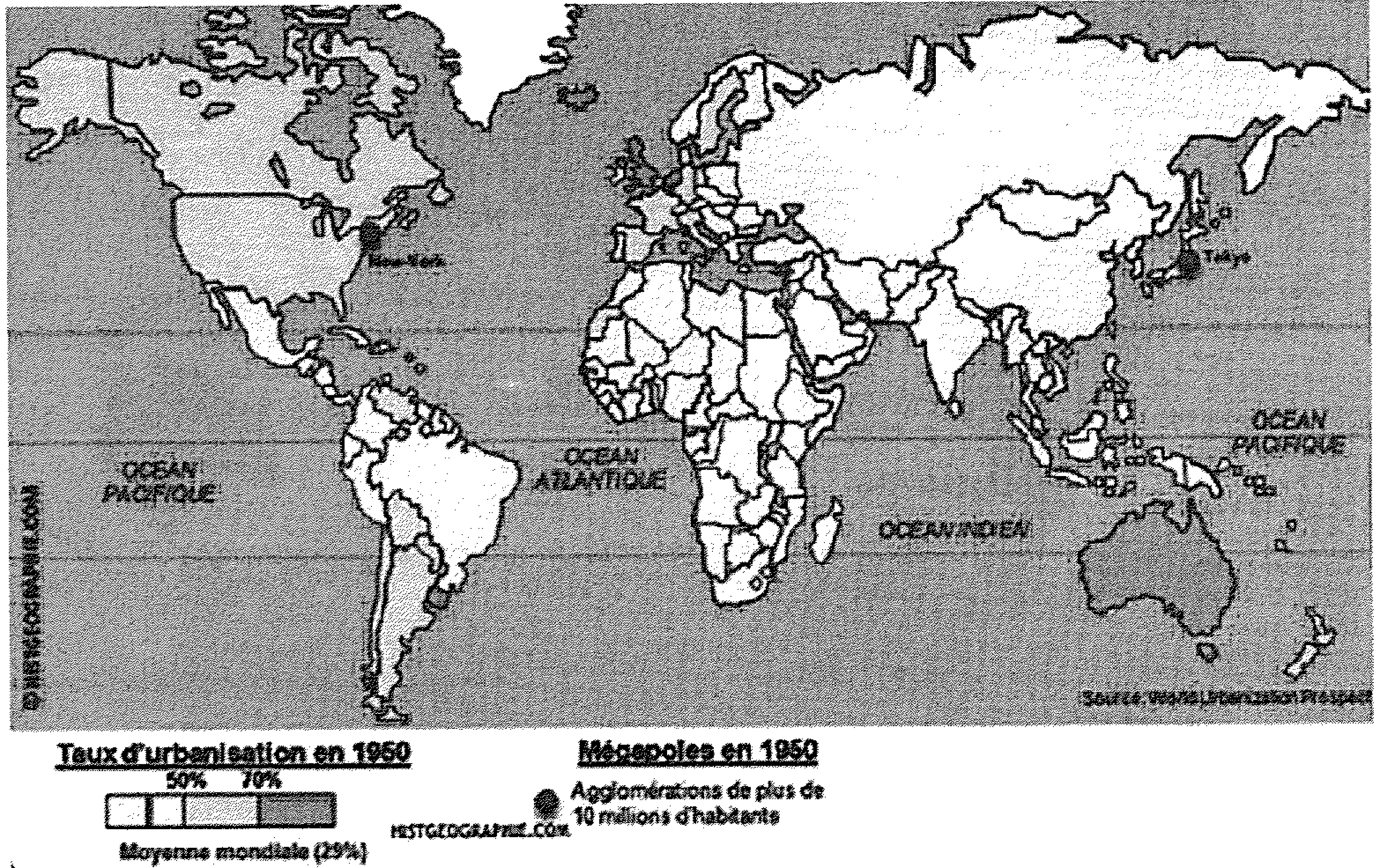
لم تتعد نسبة التحضر في العالم ٤, ٣٪ في سنة ١٨٠٠، ولم تكن نسبة سكان المدن التي يزيد حجم كل منها عن ٥٠٠٠ نسمة إلا حوالي ٣٪ من

(١) نفس المرجع السابق، ص. ١٤٥.

(٢) صبري فارس الهيتي، جغرافية المدن، دار الصفاء، عمان، ٢٠١٠، ص. ٣٧.

إجمالي سكان العالم (٢٧٢ مليون حضري) من مجموع ٩٠٦ مليون نسمة، وكان ١٥،٦ مليون نسمة حوالي ٧،١٪ يعيشون في مدن يزيد حجم كل منها عن ١٠٠،٠٠٠ نسمة و ٢١٧ مليون نسمة أي ٨،٤٪ في مدن حجم كل منها ٢٠،٠٠٠ نسمة فأكثر.

وقد تطورت نسبة التحضر لتصل إلى حوالي ٦،١٣٪ في سنة ١٩٠٠، ثم ٣،١٩٪ سنة ١٩٢٠، ثم ٨،٢٤٪ سنة ١٩٤٠ أي ٥٧٠ مليون حضري من ٢٢٩٥ مليون نسمة (شكل رقم: ٠١).



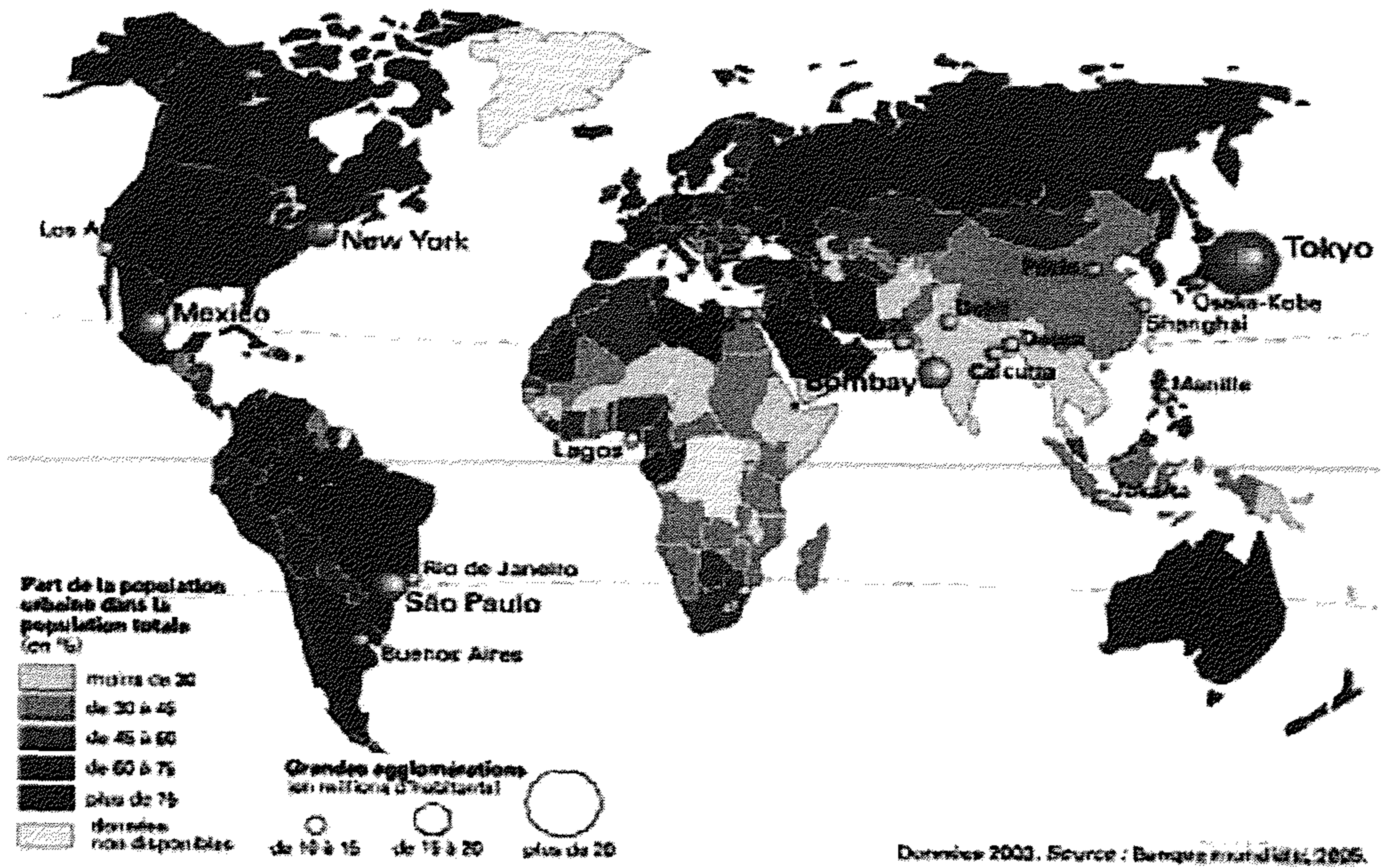
شكل (01): توزيع معدلات التحضر في العالم سنة 1950

Source: © HISTGEOGRAPHIE.COM, d'après World Urbanization Prospect

ثم ارتفعت النسبة لتصبح ١،٣٣٪ سنة ١٩٦٠ (أي ٩٩٠ مليون حضري من ٢٩٩٠ مليون نسمة)، وفي سنة ١٩٧٠ كان ٨٦٠ مليون نسمة يعيشون في المدن الكبرى، وهو أكثر من ضعف العدد من عشرين سنة.

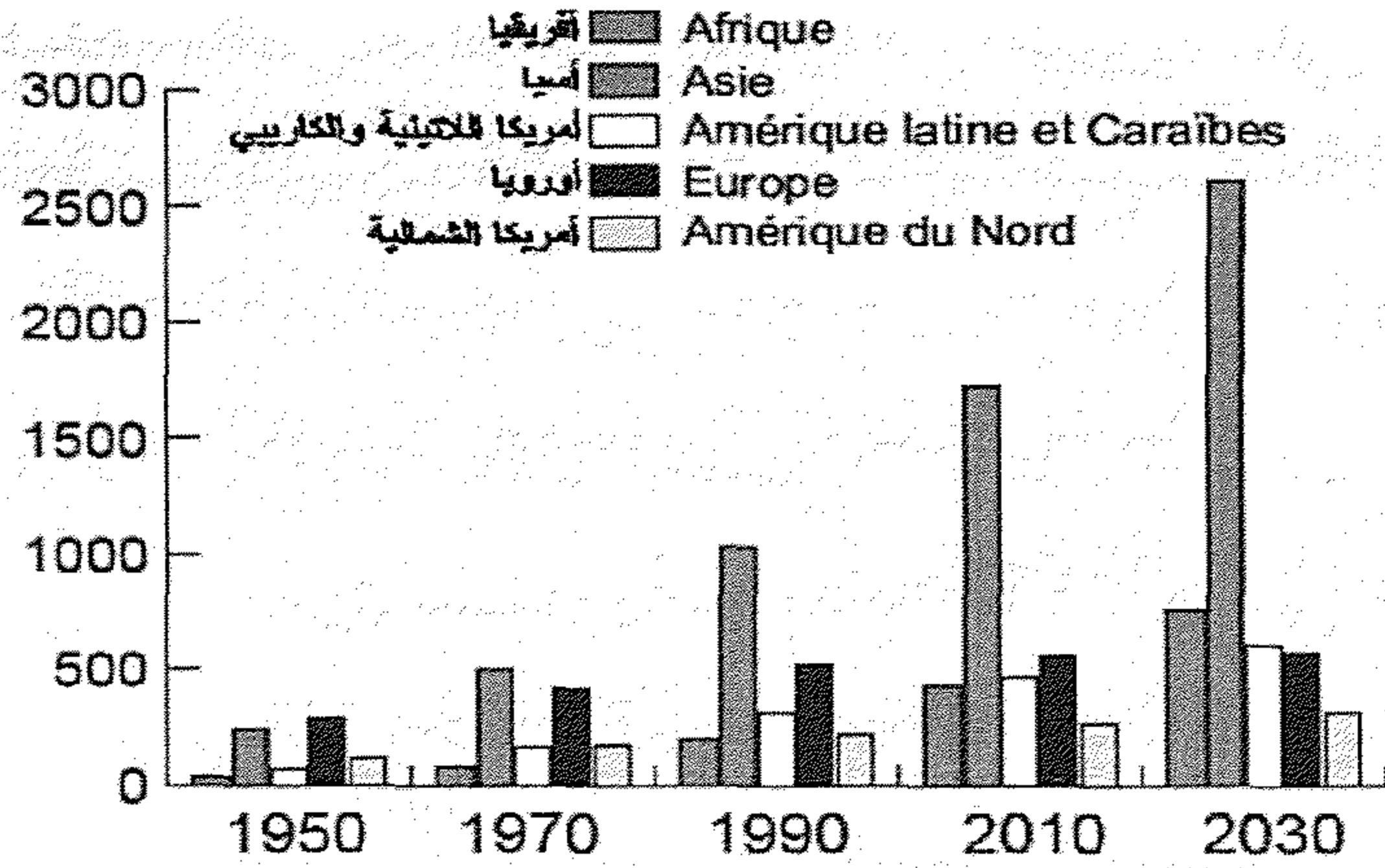
وفي سنة ١٩٩٥ حصلت قفزة عملاقة في التطور الحضري للسكان، فقد بلغ عدد السكان الحضري ٢٥٨٤ مليون حضري من مجموع ٥٧١٦ مليون نسمة أي ما يقارب ٤٩٪ من مجموع السكان.

وفي سنة ٢٠٠٠ تجاوزت نسبة التحضر ٥١٪ أي ٣١٣٢ مليون حضري (شكل رقم: ٠٢)، وقد تصل إلى الثلثين سنة ٢٠٢٥ أي ٢, ٦٥٪.



شكل (02): توزيع معدلات التحضر في العالم سنة 2005

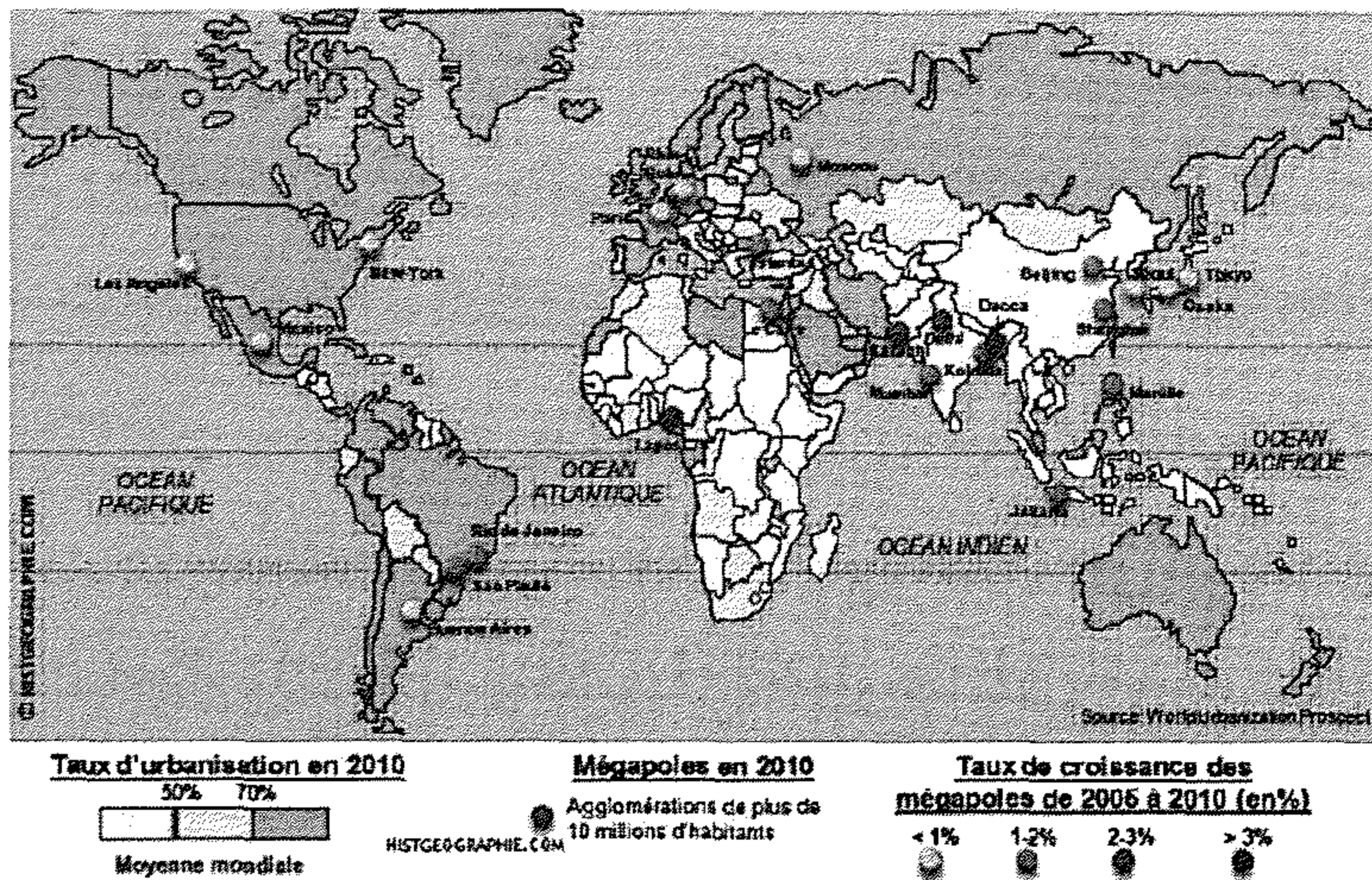
ومن المرجح أن لا يحدث مالا يقل عن ٨٣٪ من الزيادة في سكان العالم في العقدين القادمين: ٨١ مليون حضري إضافي في كل سنة من مجموع ٩٧ مليون ساكن إضافي، وسيبلغ الزيادة ذروتها في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ (شكل رقم: ٠٣).



شكل (03): تطور عدد السكان في المناطق الحضرية عبر القارات (مليون نسمة)

وقد قفز عدد المدن المليونية من ١٤ في سنة ١٩٥٠ إلى ٥٠ مدينة سنة ١٩٥٠، ثم ٣٠٠ مدينة في سنة ٢٠٠٠، تضم ١٦٪ من مجموع سكان العالم، و ٣٥٪ السكان الحضر.

وقد بلغ عدد المدن التي يزيد حجم كل منها عن ١٠ ملايين نسمة ٢٤ مدينة في سنة ٢٠٠٠، منها ١٧ مدينة في الدول النامية (أمريكا اللاتينية وآسيا) (شكل رقم: ٠٤).



شكل (04): توزيع معدلات التحضر ونمو المدن الكبرى في العالم سنة 2010

Carte de la croissance des mégapoles à l'échelle mondiale. "Les grandes villes mondiales du XXI^e siècle seront-elles?" (P-F Toulon, 2008). Source: © HISTGEOGRAPHIE.COM, d'après World Urbanization Prospect

كما تضاعف عدد السكان الحضر أكثر من ٧ مرات بين سنتي ١٩٢٠ حينما كان سكان الحضري يقدر بـ ٣٦٠ مليون نسمة، ثم أصبح سنة ١٩٩٥ ما يقارب ٢٥٨٤ مليون نسمة.

وفي الدول النامية ازداد سكان الحضر ١٠ مرات، فقد كان عددهم سنة ١٩٢٥ حوالي ١٢٠ مليون نسمة، وأصبح سنة ١٩٩٥ حوالي ١٢٥٥ مليون نسمة، ويعيش حوالي ثلثي إجمالي السكان الحضر في العالم في الدول النامية سنة ٢٠٠٠ أي ٢١٢١ مليون نسمة من ٣١٣٢ مليون نسمة من الحضر في العالم.

ففي الدول النامية يقطن ثلثي سكان العالم، وفي هذه الدول تحدث أقصى التغيرات في مستوى التحضر، حيث يتضاعف عدد سكان المدن فيها كل ١٣,٥ سنة، ولقد أضافت مدن العالم النامي ٢٦٠ مليون ساكن لسكان العالم فيما بين ١٩٥٠ - ١٩٧٠، وفي نفس المدة بلغ معدل زيادة سكان المدن التي يبلغ حجم كل منها ١٠٠,٠٠٠ نسمة فأكثر (٦٧٪) كل ١٠ سنوات.

وقد دفعت الاتجاهات المرتبطة بالتحضر العالمي والتي تمثلت في زيادة حجم المدن وعددها وتدهور الكثير من البيئات وتفاقم العديد من المشكلات التي أصبحت ملازمة للحياة الحضرية إلى زيادة الاهتمام بمستقبل المدن ورفاهية سكانها.

ولقد مالت معظم الدراسات الحضرية التي ظهرت في العقدين الماضيين إلى استخدام عبارة (الأزمة الحضرية) لتشير بها إلى حقيقة كيف أن المدن والمراكز الحضرية بدت في الآونة الأخيرة كأنها تتنقل من أزمة إلى أخرى لتصور في النهاية مجموعة معقدة ومتشابكة من المشكلات التي تواجه حياة المدن وخاصة في الدول النامية.

لقد شهدت المدن في الآونة الأخيرة العديد من التغيرات الديموغرافية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي أثار بدوره عدد من القضايا والمسائل التي اختلفت كثيرًا عن غيرها التي طرحت في العقود السابقة، فلقد بدأت تظهر وتتفاقم بنفس معدلاتها (في المناطق الداخلية في المدينة) حيث ظهرت كذلك في الضواحي والأطراف الحضرية.

٣- تطور معدلات التحضر في الوطن العربي:

٣-١- واقع التحضر في الوطن العربي وآفاقه:

يعد التحضر ظاهرة اجتماعية جغرافية تتمثل في انتقال السكان من النمط الحياتي الريفي والبدوي البسيط إلى النمط الحياتي المتحضر الأكثر تعقيدًا والأعلى مستوى حضاريًا، حيث يتكيفون مع طرق حياة وأنماط معيشة جديدة، الأمر الذي يؤدي مع الزمن إلى تركز السكان في المدن على حساب الأرياف، وما يرافق ذلك من تغير اجتماعي وثقافي، وتدعيم للروح الفردية على حساب الروح الجماعية التي تسود عادة في الريف.

وحسب هذا التعريف فإن التحضر يعني سكنى المدن أو نسبة سكان المدن إلى مجمل السكان، ولكن في الحقيقة أن التحضر أوسع من ذلك ويشمل جزءًا مهمًا من سكان الأرياف أيضًا مما يمارسون نمط حياة غير زراعي أو رعوي ويعملون في أنشطة حضرية مثل: التجارة، الحرف، الخدمات، السياحة، عمال في المدن القريبة... وهؤلاء عامة أكثر تعليمًا أو ثقافة وأقل تمسكًا بالعادات والتقاليد البالية وفي الوقت نفسه تقل ارتباطاتهم العائلية والعشائرية وحبهم لكثرة الأولاد وتعدد الزوجات، كما أن نسبة من سكان المدن العربية تمارس نشاطًا ونمط حياة غير حضري بل هو في كثير من الأحيان قد أحط من نمط الحياة الريفية، لا سيما مما يسكنون الأحياء المتدهورة على أطراف المدن

الكبيرة والكبرى ممارسين بذلك نمط حياة غير حضري ضمن المدن وعلى شكل "تمدن كاذب".

وتعد المدينة أساس التحضر، وهي تجمع سكاني وعمراني كبير الحجم، مرتفع البنيان، وكثيف الشوارع ذو وظائف متعددة، دون أن تكون الزراعة بارزة بينها، وهناك ملامح وسمات ومؤشرات تميز المدينة من القرية من أبرزها^(١):

- عدد سكانها أكثر من القرية، وإن كان الحد الفاصل بينهما يختلف من دولة لأخرى، فالمدينة في سورية عدد سكانها أكثر من ٢٠,٠٠٠ نسمة، وفي مصر أكثر من ١٢,٠٠٠ نسمة، وفي الجزائر عدد سكانها أكثر من ٥٠٠٠ نسمة شرط أن تحتوي أكثر من ١٠٠ بناية متجاورة وأكثر من ١٠٠٠ عامل في غير الزراعة، وفي تونس أكثر من ١٠٠٠ نسمة.
- كثافة السكان بها أعلى من القرية، إذ تزيد الكثافة السكانية في المدينة بشكل عام عن ٥٠٠٠ نسمة/كم^٢، كما أن كثافة أبنيتها أعلى وكذلك شوارعها، وتحتوي على ساحة أو أكثر مع ضخامة المباني وارتفاع الطوابق واحتواء كثير منها على صروح تاريخية مهمة أو أجزاء قديمة في مركزها.
- تركّز الوظائف غير الزراعية، حيث تقل نسبة العاملين في الزراعة بين سكان المدينة عن ٢٠ ٪، مع وجود وظائف متعددة بها، بينما أغلب القرى أحادية الوظيفة الزراعية الطابع.

- يعمل الحضريون في المدينة ذاتها وفي مباني مغلقة ومكيفة عادة، بينما

(١) محمد إبراهيم صافيتا، عدنان سليمان عطية، جغرافية المدن والتخطيط الحضري، منشورات جامعة دمشق، مطبعة الروضة، دمشق، ٢٠٠٦، ص. ١٧٦.

يعمل الريفيون في العراء لينتجوا منتجات مادية، بينما ينتج الحضريون منتجات مادية وغير مادية على شكل خدمات تزداد ويزداد عدد العاملين بها مع تضخم المدينة.

■ تملك أغلب المدن وظائف إدارية للمناطق المجاورة لها، وتخدم محيطها (إقليمها) الذي تتوسطه، وغالبًا ما تصنف المراكز الإدارية مع المدن دون أن تحقق شرطًا كثرة السكان وارتفاع الكثافة.

■ تملك المدينة تشكيلة سلعية وخدمية أوسع وأرقى من القرية، وتتمتع غالبًا بنقل داخلي، بينما تفتقر كثير من القرى لذلك وبعضها حتى للنقل الخارجي المنتظم. على جانب ذلك فإن سكان المدينة أكثر تطورًا ومقدرة على التعامل مع المنجزات الحضارية والتقنية، والتزام الأنظمة والقوانين، وأكثر حبًا للعلاقات المنظمة والتفاعل الخلاق الذي يؤدي إلى الإبداع والاختراع، لكن تكثر في المدن المشكلات الاجتماعية ويزداد تلوث البيئة.

وبعد القرن العشرين قرنًا للتحضر في الوطن العربي، فقد ارتفعت فيه نسبة التحضر من ١٠٪، في بدايته إلى نحو ٦٠٪ في نهايته، وفي حين لم يكن يسكن في مدن الوطن العربي سنة ١٩٠٠ سوى ٣,٥ مليون نسمة أصبح يسكنها سنة ٢٠٠٠ نحو ١٨٠ مليون نسمة، وعليه عرفت أجيال القرن العشرين من العرب نمطي الحياة الريفي والحضري من خلال الانتقال من القرية إلى المدينة، وعاشت المراحل الانتقالية بين هذين النمطين بكل صعوباتها التي رافقت عملية التكيف مع شروط ونمط الحياة الجديدة (الحياة الحضرية). وقد أسهمت عوامل عديدة في تحضر الوطن العربي والذي يوصف بأنه تحضرًا سريعًا، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، بعضها طبيعي والآخر

بشري، ومنها ما هو اقتصادي، وبصفة عامة هناك عاملان أساسيان، وهما:

▪ العامل السياسي المتمثل في حصول أغلب الدول العربية على استقلالها من الاستعمار الأجنبي.

▪ العامل الاقتصادي الذي تمثل في التطور الاقتصادي السريع، وذلك من خلال السياسات التنموية التي اتبعتها الدول العربية بعد استقلالها لتدارك تخلفها واللحاق بركب الحضارة من خلال التصنيع وتطوير الزراعة والخدمات... وغيرها.

وقد ساعد اكتشاف البترول واستثماره في خطط التنمية في زيادة التحضر، وكان التركيز على المدن من أهم عوامل جذب السكان إليها، إذ تتوافر فيها فرص العمل والخدمات وشروط الحياة الأسهل والدخل الأعلى، وقد ارتفعت نسبة السكان الحضر إلى مجمل السكان في الوطن العربي من ١٠٪ سنة ١٩٠٠ إلى ١٧٪ سنة ١٩٣٠ ثم ٢٩٪ سنة ١٩٥٠، إذ أضحى مجموع سكان المدن قرابة ٢٢ مليون نسمة من أصل ٧٥ مليون ساكني الوطن العربي، لترتفع هذه النسبة إلى ٣٦,٥٪ سنة ١٩٦٠ و ٤٩٪ سنة ١٩٧٠، وتقدر هذه النسبة حالياً بما يزيد عن ٦٠٪ من مجمل سكان الوطن العربي وبما يقارب ١٨٠ مليون نسمة ونيف.

وقد تباينت وتيرة التحضر في النصف الثاني من القرن العشرين بين الدول العربية، حيث تصنف في ٥٠ مجموعات حسب نسبة التحضر التي وصلت إليه (٢٠٠٠)، وهي كما يلي:

▪ المجموعة الأولى: ترتفع فيها نسبة التحضر عن ٩٠٪ من مجمل سكانها، وتضم أربع دول هي: الكويت، والبحرين، وقطر ولبنان، إضافة إلى قطاع غزة، وتعتبر هذه الدول مفرطة التحضر ويكاد النمط الريفي يتلاشى

فيها، وهي صغيرة المساحة، ومنخفضة السكان (نحو ٢٪ من سكان الوطن العربي)، وتسود فيها الصحاري، كما أنها دول غنية ذات مستوى حياتي مرتفع بسبب عائدات النفط والغاز، أو بسبب السياحة وتحويلات المغتربين، أما غزة فالنسبة عالية بسبب الواقع السياسي الذي يعيشه القطاع في ظل الهيمنة الإسرائيلية وتقديم الخدمات الإقليمية كما في لبنان.

■ **المجموعة الثانية:** وتضم مجموعة الدول عالية التحضر، والتي تتراوح فيها نسبة التحضر ما بين ٧٠-٩٠٪، وتضم ٧ دول وهي: ليبيا، والسعودية، وجيبوتي، وعمان، والإمارات العربية المتحدة، والأردن والعراق، وتستحوذ هذه المجموعة على نحو ٢٢٪ من سكان الوطن العربي، وهي دول متنوعة من حيث عدد السكان والمساحة، لكن أغلبها دخله عال إلى متوسط من خلال عائدات البترول أو تحويلات المهاجرين الذين هاجروا إلى دول الخليج مثل الأردن الذي استقبل أعدادًا كبيرة من الفلسطينيين بعد النكبة وسكنوا المدن الأردنية، إضافة إلى قلة مساحة الأرض الزراعية وسيطرة الجفاف.

■ **المجموعة الثالثة:** وتخص الدول ذات التحضر المعتدل أو فوق المتوسط والذي تتراوح نسبته بين ٥٠-٧٠٪، وتضم ٤ دول، وهي: تونس، والجزائر، وموريتانيا وسورية، إذ يسكن ٢١٪ من العرب في هذه الدول ذات الدخل المتنوع المصدر، وتعتمد على تصدير الخامات المعدنية والزراعية، وإلى حد ما المنتجات الصناعية الخفيفة التي تنتشر في المدن وتجذب سكان الأرياف، كما أن سورية تستفيد من تحويلات أبنائها في لبنان ودول الخليج وليبيا، أما تونس والجزائر فمن تحويلات المهاجرين إلى أوروبا خاصة فرنسا تحديدًا.

■ المجموعة الرابعة: تتراوح نسبة التحضر بهذه المجموعة بين ٣٠-٥٠ ٪، وتضم دول قليلة التحضر، تتمثل في ٠٤ دول، وهي: مصر، والمغرب، والسودان (قبل التقسيم) واليمن، وهي دول تتميز بمساحتها الواسعة وارتفاع عدد سكانها بنحو يصل إلى ٤٩ ٪ من العرب، وهي ذات موارد طبيعية واقتصادية وبشرية كبيرة، لكن يعد استثمار الموارد فيها ضعيفاً خاصة بالنسبة إلى السودان وكذا المغرب، ويقدر الدخل في هذه الدول من متوسط إلى ضعيف، وهي مصدر للعمالة إلى الخارج خاصة إلى دول الخليج العربي، ثم إلى أوروبا وأفريقيا وتعول كل من اليمن والسودان على النفط في تحسين أوضاع شعوبها.

■ المجموعة الخامسة: وتضم الصومال فقط، وفيها ٥ ٪ فقط من العرب، وتنخفض بها نسبة التحضر إلى مادون ٣٠ ٪ فهو تحضر ضعيف، لكن هذه الدولة غنية بمواردها وفقيرة من حيث الإنتاج المحلي بسبب الحرب الأهلية والحياة القبلية السائدة بها، لكن الصومال عامة طاردة للسكان حالياً وتتأثر المدن بها سلباً وتهمل مختلف الأنشطة لصالح الحرب العنيفة^(١).

وبصفة عامة فإن نسبة التحضر في الوطن العربي مرتفعة إذا ما تم مقارنتها مع مثيلاتها في الدول النامية، التي تبلغ نحو ٤١ ٪، بينما في الوطن العربي هي نحو ٦٠ ٪ وهي تقترب من الدول الصناعية المتقدمة، إذ تبلغ ٧٥ ٪ حين دليل التنمية البشرية الذي تصدره الأمم المتحدة، في حين أن معدل نمو الحضرة لا يتعدى ٠،٧ ٪ في الدول المتقدمة نجده المتوسط يقترب من ٥ ٪ في النصف الثاني من القرن العشرين في الوطن العربي.

(١) نفس المرجع السابق، ص. ١٨٠.

وحسب المعدل السنوي لنمو السكان الحضري في الدول العربية في الفترة ١٩٦٠-١٩٩٢ يمكن توزيعها في ٠٤ فئات كما يلي:

- نمو سريع جدًا تعدى ١٠ ٪ سنويًا ويتركز في عُمان والإمارات العربية المتحدة من خلال توسع المدن وظهور مدن جديدة وتحول بعض القرى إلى مدن بسبب الهجرة الوافدة إليها ونمو سكانها.
- نمو سريع في موريتانيا وقطر وليبيا والسعودية وجيبوتي وبتراوح بين ٧-١٠ ٪ سنويًا، إذ تحولت مدن صغيرة إلى كبيرة وكبرى في زمن قصير.
- نمو متوسط السرعة إلى سريع في السودان، والعراق، واليمن، والصومال، والجزائر، وسورية، والبحرين، ولبنان، والمغرب من ٤-٧ ٪ سنويًا.

- نمو عادي في تونس ومصر حيث كان معدل النمو أقل من ٤ ٪ سنويًا.
- وفي تسعينات القرن العشرين وخاصة في النصف الثاني منها انخفض معدل النمو الحضري السنوي في جميع الدول العربية وأضحى في المتوسط نحو ٥, ٣ ٪ سنويًا، ومن المتوقع أن ينخفض في المستقبل توافقًا مع منحنى انخفاض المعدل السنوي العام لنمو السكان في الوطن العربي، وضعف الهجرات الريفية إلى المدن مع تحسين شروط الحياة ونوعيتها في أرياف الوطن العربي وباديته.

وعن آفاق التحضر في الوطن العربي فيمكن القول على الرغم من انخفاض وتيرة النمو، إلا أنه سيرتفع في جميع الدول وستبقى المدن العربية جاذبة لسكان الأرياف في غضون الربع الأول من القرن الحادي والعشرين على أقل تقدير، إذ تقدر حاليًا وتيرة نمو السكان في الوطن العربي بحدود ٣, ٢ ٪ سنويًا،

على الرغم من أن سكان الريف يتوالدون أكثر، وهذا دليل على هجرة الفائض منهم إلى المدن، وتحول كثير من المراكز الريفية إلى مدن مع تزايد سكانها وتغير في وظائفها، بتحولها تدريجيًا إلى مراكز غير زراعية.

وحسب توقعات خبراء الأمم المتحدة لشؤون السكان فإن نسبة التحضر في الوطن العربي ستتجاوز ٧٠٪ في سنة ٢٠٢٥، وربما يصل إلى ٧٥٪ مثل الدول المتقدمة، لأن هناك من يقول أن نسبة سكان المدن في الوطن العربي تزيد عن ٦٥٪ وهو على حد لأن المراكز التي تصنف مدنًا تختلف من دولة عربية لأخرى، بل أن كثير من سكان المدن خاصة في أطرافها يتم حسابهم على الأرياف على الرغم من وجودهم في المدن.

كما يتوقع أن يتجاوز نسبة سكان المدن في ٠٨ دول عربية سنة ٢٠٢٥ عتبة ٩٠٪ من سكانها، بينما في سنة ٢٠٠٠ لم تكن سوى ٠٣ دول تحضرها يفوق ٩٠٪، في حين كان على أرض الوطن العربي ٢٠ مدينة مليونية سنة ٢٠٠٠ يمكن أن يصل هذا الرقم إلى نحو ٤٠ مدينة سنة ٢٠٢٥ لأنه توجد حاليًا ١٠ مدن تقترب سكانيًا من عتبة المليون نسمة.

٣-٢- سمات التحضر في الوطن العربي:

يتميز التحضر في الوطن العربي بالعديد من السمات، لعل أهمها نذكر:

- التحضر سمة مرافقة لتاريخ العرب: شهد الوطن العربي قيام العديد من الحضارات الأولى (حضارة بلاد الرافدين، حضارة وادي النيل، الحضارة الفينيقية...) ثم كان الإسلام وما رافق ذلك من عمران حضري وارتفاع نسبة الحضر في مراحل تاريخية متعاقبة ومتباينة.

وتشير العديد من التقديرات إلى أن نسبة سكان المدن في الحضارة السومرية

قريبة من ٥٠٪، وكانت في عصر ازدهار الدولة الإسلامية في حدود ٢٥٪، بينما جعلها الاستعمار الحديث تهبط إلى ما دون ١٠٪.

أما نسبة التحضر السائدة في أغلب الدول العربية وغير المسبوقة وغالبًا غير مترادفة مع النمو الاقتصادي والاجتماعي والخدمي وما يتطلبه هذا التحضر السريع الذي حدث في النصف الثاني من القرن العشرين وجعل نمط الحياة الريفية يندحر وشبه ينقرض في بعض الدول، مع الإشارة إلى أن نسبة متزايدة من سكان الأرياف أضحت تمارس نمط حياة حضرية في العمارة والملبس والمأكل والعمل الخدمي والحرفي والصناعي بعيدًا عن الزراعة والرعي.

ففي الوقت نفسه الذي لا يزال حوالي ٤٠٪ من العرب يسكنون الأرياف نجد أن من يمارسون الزراعة وتربية الحيوانات لا تتعدى ٢٥٪ في أغلب الدول العربية والباقي يعملون في أنشطة شتى وهي حضرية وليست ريفية.

■ **تحضر متسارع وانفجاري:** لقد كان التحضر سريعًا وسريعًا جدًا وحتى انفجاريًا في بعض الدول وفي بعض المدن العربية، فقد زادت نسبة الحضر في سلطنة عُمان من ٤٪ إلى ٨٣٪ في الأربعين سنة الأخيرة من القرن العشرين، وفي موريتانيا من ٦٪ إلى ٥٧٪، وفي ليبيا من ٢٣٪ إلى ٨٠٪، وفي اليمن من ٩٪ إلى ٣٧٪... وهكذا وبنسب أقل في بقية الدول، كما أن نسبة التحضر قد ارتفعت من ٣٦,٥٪ إلى ٦٠٪ في الدول العربية بشكل عام، وكانت نسبة نمو التحضر وسطياً ٥٪ سنوياً وهي من أعلى النسب في العالم.

وقد تضاعف سكان بعض المدن العربية في مدة قصيرة جدًا قد تقل عن ١٠ سنوات، فقد نمت كل من مدينتي الكويت والدوحة بأكثر من ٢٠٠٪ بني ستي ١٩٦٨ - ١٩٨٠، ونمت دبي بأكثر من ٤٠٠٪، أما الشارقة فنمت في هذه المدة

بنسبة تزيد عن ٦٠٠٪، أي تضاعف عدد سكانها أكثر من ٦ مرات خلال ١٢ سنة فقط.

وقد ارتفع عدد سكان بعض المدن العربية على شكل سلسلة هندسية، فبينما احتاجت لندن إلى ٢٠٠ سنة ليصل عدد سكانها إلى ٤ ملايين، وباريس احتاجت إلى قرن كامل ليزيد سكانها من ٢ إلى ١٢ مليون نسمة، وقد زاد سكان دمشق من ٣٧,١ إلى ٢ مليون ثماني سنوات (١٩٨٠ - ١٩٨٧)، كما أن المراكز الصغيرة في بداية القرن العشرين مثل الرياض والكويت اللتين لم يتجاوز عدد أي منهما ١٠ آلاف نسمة حتى منتصف القرن العشرين نجد أن سكان الرياض حالياً يتجاوزون ٥,٣ مليون نسمة، والكويت ٢,١ مليون نسمة، أما مدناً أخرى مثل بيروت واللاذقية التي كان في كل منهما نحو ٢٠,٠٠٠ نسمة، ودمشق التي كان بها ١٥٠,٠٠٠ نسمة وحلب التي كان بها ١٨٠,٠٠٠ نسمة لم تنم بالسرعة نفسها، لكن الرياض والكويت وبيروت ومدناً أخرى فقدت هويتها المحلية وأخذت طابعاً أوروبياً شكلاً ومضموناً مع قطيعة علاقتها بالتراث والبيئة المحلية على الرغم من أن بعض المحاولات اليائسة للحفاظ عليها من الدمار.

ويمكن حصر أهم العوامل المؤثرة في هذا التحضر في عاملين اثنين، هما:

- معدل النمو السنوي الطبيعي المرتفع والذي ارتفع من ٦,٢ ٪ سنة ١٩٥٠ إلى ١,٤ ٪ ما بين ١٩٧٠-١٩٧٥ وأصبح الأعلى في العالم نتيجة عوائد النفط التي استثمرت في التنمية والخدمات في المدن أكثر من الأرياف، ويعود هذا المعدل للاعتدال في نهاية القرن العشرين وينخفض إلى ٥,٢ ٪.

- الهجرات إلى المدن سواء من الأرياف والبوادي أم من المدن الصغرى

إلى الكبرى أو دولة عربية لأخرى أو من خارج الوطن العربي إلى مدنه، خاصة الخليجية وبعض المدن الليبية، كما كان للتهجين الذي قام به الكيان الصهيوني أثر كبير في مدن فلسطين والمدن العربية في الدول المجاورة لفلسطين، ومع ذلك يبقى البترول وعائداته على الدول المنتجة له أو التي تصدر اليد العاملة التي تحول أموالاً كبيرة إلى دولهم من أهم العوامل في النمو السكاني واستثارة الهجرة إلى المدن العربية لأن هذه الأموال غالباً ما تستثمر في مشاريع ضمن المدن، حتى ولو كان المهاجر ريفياً في أصله.

■ التركيز الحضري العالي في بعض الدول ونمو المدن الضخمة: أصبحت إحصائيات الأمم المتحدة تورد المدن الضخمة تحت اسم مجتمعات المدن، حيث يسكن في كل واحدة منها أكثر من ٠,٠٠٠, ٧٥٠ نسمة، ولم تعد مدينة منعزلة أو مستقلة بل مدينة أم اتصلت بما يجاورها من مراكز عمرانية حضرية أو ريفية، هذا النمط من سمات العواصم العربية أكثر من غيرها، لكنه أخذ ينتشر في مدن أخرى مع توسعها نحو المراكز الطرفية، فهذه العواصم التي تستأثر بأفضل الخدمات ويتم تركيز الاستثمارات فيها تصبح ذات جاذبية عالية للسكان من خارجها، وخاصة أنها تحوي الوظائف الحكومية والإدارات والتمثيل الدبلوماسي والتجاري وغيرها.

ويقطن في العواصم العربية حالياً نحو ٢٠٪ من سكان الوطن العربي (حوالي ٦٠ مليون نسمة)، وتستأثر العاصمة في قطر بنحو ٧٠٪ من سكان الدولة، وفي ليبيا ٦٣٪، وفي الكويت ٦١٪، وفي لبنان ٥٠٪، وفي موريتانيا ٣٥٪، أما في الأردن وتونس والعراق فنسبة سكان العاصمة إلى سكان الدولة تتراوح ما بين ٢٢-٢٤٪، بينما تنخفض في السودان إلى ١٠٪ (قبل التقسيم)، وفي اليمن

إلى ما دون ٥٪، وفي سنة ١٩٩٠ كان ٤, ٢٨ من العرب يعيشون في مدن كبرى (مجمعات مدن) يزيد سكان الواحدة منها عن ٧٥٠, ٠٠٠ نسمة، ويمثلون ٤٣٪ من سكان الحضر، وفي المغرب يتركز ٩٠٪ من المؤسسات الصناعية الحديثة على شريط طوله ١٣٠ كم بين الدار البيضاء والقنيطرة وتقع فيه مدينتا الرباط وسلا، بل أن نصف هذه المؤسسات في الدار البيضاء وحدها.

ولم يكن في الوطن العربي سوى مدينتين مليونيتين سنة ١٩٥٠ هما القاهرة (٤, ٢ مليون نسمة) والإسكندرية (١, ١ مليون نسمة)، وأصبح العدد ٥ مدن سنة ١٩٧٠، إذ دخلت القائمة كل من: الجزائر وبغداد والدار البيضاء، وكان يسكن هذه المدن ١٢ مليوناً سنة ١٩٧٠، ووصل العدد إلى ١٥ مدينة سنة ١٩٩٠ يسكن بها ٣٨ مليون نسمة، ومن المتوقع أم يسكن المدن المليونية أكثر من ٥٠ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠، أي خمس السكان العرب، وقد زادت حصة القاهرة من سكان مصر من ٦٪ إلى ١٦, ٥٪ ما بين ١٩٨٠-١٩٩٥، أما بيروت التي كان فيها ١٩٪ فقط من سكان لبنان، فقد ارتفعت النسبة إلى ٤٥٪ سنة ١٩٧٠ و ٥٠٪ سنة ١٩٩٥.

ويقدر عدد سكان المدن المليونية حالياً في الوطن العربي ما بين ٥٥ - ٦٠ مليون نسمة، ويشكلون نحو ٣٥٪ من سكان المدن (سكان الحضر) في الوطن العربي، ونحو ٢٠٪ من مجمل سكان الوطن العربي^(١).

٣-٣- مشاكل التحضر في الوطن العربي:

تعاني المدن العربية من جملة مشاكل كغيرها من مدن العالم النامي، إذ تقل الأموال والخبرات وتتوسع المدن ويتم تخريب البيئة وتهديم القديم، وعيه

(١) نفس المرجع السابق، ص. ١٩٣ - ١٩٤.

يمكن تصنيف هذه المشاكل في مجموعات متشابهة كما يلي:

■ مشاكل عمرانية وتخطيطية: تعاني أغلب المدن العربية من ضغط سكاني على المساكن، نتج عنه اكتظاظ سكني وإيجارات مرتفعة ومثلها أسعار العقارات والمساكن، وانتشار المضاربات والسمسرة والتفاوت الكبير بين أحياء المدينة، وبين الأحياء العشوائية التي تنتشر في الضواحي القريبة أو على أطراف المدينة، وكثيراً ما نجد أنفسنا أمام أكثر من مدينة واحدة للأثرياء، وثانية لمتوسطي الدخل، وثالثة للفقراء والمعدومين، مع فقدان التشابه والترابط بينها غالباً.

هناك إقبال عال على المساكن ولاسيما من قبل الفقراء وذوي الدخل المحدود، وكان النقص في منتصف عشرية الثمانينات يقدر بـ ١,٥ مليون مسكن في المدن العربية، منها ٦٠٠,٠٠٠ في القاهرة، و١٠٠,٠٠٠ في دمشق، وتحتاج القاهرة سنوياً إلى ٥٦,٠٠٠ مسكن، أما الإسكندرية فتحتاج إلى ١٤٠,٠٠٠ مسكن حتى سنة ٢٠٠٥ لمواجهة الطلب، وتحتاج الخرطوم إلى ٢٠٠,٠٠٠ مسكن حتى سنة ٢٠٠٥، ويقدر أن ٩٠٪ من سكان مدن السودان غير قادرين على تسديد قيمة السكن الصحي المناسب، وفي نواكشوط يسكن ٤٠٪ من السكان في سكن غير نظامي، أما في الأردن نجد بها عجز في المساكن الرخيصة، إذ هناك نقص في الأرض المعدة للبناء ونقص في الخدمات التي تخص الأحياء الفقيرة.

وتشير الدراسات أن العجز المسجل في عدد المساكن سنة ١٩٩٥ قد بلغ على المستوى العربي ريفاً وحضراً ما يقارب ٦,٥ مليون وحدة أو ٢٩ وحدة لكل ١٠٠٠ ساكن أغلبها في المدن العربية، حيث يكون التعويض بالاعتداء على الأراضي المشاع والتعمير عليها بسرعة من دون استيفاء الشروط

الهندسية وكذلك على أراضي البلديات، وفي الأحراج ومناطق الأخطار الطبيعية (كمناطق الفيضانات، والانزلاقات الأرضية، وتكون الطرقات بها ضيقة على شكل أزقة وأحياناً مغلقة، وفي هذه الأحياء غير النظامية لا تتوافر على الخدمات ويصعب توفيرها لانعدام المساحات الفارغة، كما يتم البناء باستعمال مواد غير نظامية من البلوك والخشب والصفائح والقصدير والكرتون...، ويقدر سكان هذه العشوائيات في مصر بحدود ١١,٥ مليون نسمة (٢٠٪ من مجموع السكان)، بل أن نحو ربع مليون نسمة يعيشون في المقابر ضمن القاهرة الكبرى، وفي بغداد تبنى أحياء الصرائف كما يطلق عليها حول المدينة من الطين والبردي وتسقف بحصائر تتوضع على مساند من النخيل، وكانت المساكن الجديدة وغير النظامية في الثمانينات في المغرب تبلغ ٣٥٪ من إجمالي المباني، و ٤٠٪ في مدينة تونس و ٦٠-٨٠٪ في دمشق و ٧٥٪ في القاهرة، وفي مدينة الخرطوم الكبرى فإن ٤٠٪ يسكنون في مساكن غير نظامية، وفي مدينة أسوان (مصر) أكثر من ٥٠٪ بسبب قدوم أسر العمال في أثناء بناء السد العالي في الستينات، وفي حلب ٣٠٪ وفي مكناس ٢٠٪، وفي نواكشوط ٤٠٪، بالإضافة إلى ٣٣٪ ممن يسكنون في أحياء نظامية من نواكشوط لا يحصلون على الخدمات الأساسية، وفي الإسكندرية ١٧٪ يسكنون في مساكن عشوائية^(١).

والجدير بالذكر أن الطلب على المساكن ينمو بحدود ٨-١٠٪ سنوياً في حين ينمو العرض بمعدل ٣-٤٪ سنوياً، وهذا يعني أن العرض لا يغطي سوى ثلث الطلب أو أكثر بقليل، وهذا يسهم في استفحال مشكلة عجز المساكن النظامية وانتشار العشوائيات، وفي الوقت نفسه الذي لا يجد نحو نصف سكان

(١) نفس المرجع السابق، ص. ١٩٢.

المدن العربية مسكنًا مناسبًا، لا تتعدى هذه النسبة ٢٪ في الدول المتقدمة.

وتصل نسبة المساكن غير الملائمة إلى ٤٥٪ في القاهرة، و ٤٠٪ في بيروت، و ٦٠٪ في نواكشوط، ويعد نصيب الفرد العربي من المساحة السكنية في المتوسط ٢م٤ مقابل ٢م٢٠ في الدول المتقدمة، رغم أن ٣٠ - ٤٠٪ من الاستثمارات العربية تذهب إلى البناء والتشييد اللذين يستوعبان ما بين ١٠ - ١٥٪ من العمالة العربية.

وتباين نسبة امتلاك المساكن في المدن العربية حيث وصلت في المدن السورية ٨٣٪ والمستأجرة ١٧٪ سنة ١٩٩٤، وفي فرنسا تبلغ نسبة المساكن المستأجرة ٤٠٪، وفي ألمانيا ٥٨٪، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ٧٣٪ من المساكن مستأجرة سنة ١٩٩٣، وإن امتلاك المسكن يقلل من حرية الفرد في الانتقال والعمل في المكان الذي يعرض فيه عليه عملاً مناسباً ويقلل من الضغط المادي على ذوي الدخل المحدود شرط أن تكون عقود الإيجار سهلة وبدلات الإيجار مناسبة، وهذه المشكلة تنتشر في أغلب المدن إن لم يكن في جميع المدن العربية إذ أن الإيجارات مرتفعة والفرد العربي يحب الملكية وبنفرت من الجماعية.

وتوجد كثافات سكانية عمرانية عالية في بعض أجزاء المدن العربية، إذ تصل الكثافة السكانية إلى نحو ١٠٠,٠٠٠ نسمة/كم٢ في وسط القاهرة وتقترب من ذلك في بعض ضواحي بيروت وتونس وبغداد ودمشق، وفي القاهرة تبلغ المساحة السكنية للفرد ٧,٣م٢، أما في تونس فنحو ثلث الأسر تعيش في غرفة واحدة.

وتوجد أحياء متدهورة في مراكز المدن العربية القديمة في تلك الأجزاء العتيقة، إذ تقل الصيانة والخدمات ويصعب تحسينها، مما يؤدي إلى هجرها

وتحولها إلى الفقراء أو يتم تهديم الصروح التاريخية الأثرية التي يتوجب الحفاظ عليها وإبرازها وترميمها، وتعرف هذه الأجزاء في شمال أفريقيا بـ "القصبة" ويتم الحفاظ عليها في بعض المدن مثل مراكش وفاس في المغرب بترميم المتهاالك أو إصلاحه وتخديم سكانها وتحسين شروط حياتهم كي لا يهجروها، وفي المدن الخليجية مثل الكويت والرياض وأبو ظبي ودبي والدوحة والشارقة والعين...، فقد تعرضت للهدم والترحيل وقامت مكانها أحياء حديثة أوروبية الطابع والهندسة، كما أن أحياء أخرى في دمشق وبيروت وعمان والقاهرة وبغداد... تعرضت لغزو الأبنية الحديثة مرتفعة الطوابق التي تتوسع على حساب الأبنية القديمة التي ما تزال تدريجيًا، ويخشى من زوال صروح مهمة مرتبطة بتاريخ البلد وحضارته وفن عمارته المتجاوبة مع الشروط المحلية من مناخ وعادات وعقائد مع زيادة الاعتماد على المخططين والخبراء الأجانب الذين لا يهتمهم التراث العربي، بل ربما يزدريه بعضهم.

وتعاني المدن العربية من مشاكل تخطيطية عديدة مثل عدم وجود المخططات الكافية والمتجاوبة مع الزيادة السكانية وتوسع المدينة السريع، وعدم إعطاء النسب الصحيحة لكل من السكن والنقل والصناعة والمساحات الخضراء، والمساحات الاحتياطية اللازمة للتوسع الخدمي اللاحق مع زيادة الطلب، كذلك الاختيار غير الموفق أحيانًا لمواقع المنشآت الاقتصادية بالتوافق مع سكنى العمال ومع الشروط المناخية المحلية، يُضاف إلى ذلك خروقات كثيرة يتعرض لها المخطط التنظيمي من قبل الناس الذين لا يلتزمون الأنظمة المرعية وغض النظر عن ذلك أحيانًا بسبب انتشار الفساد الإداري في صفوف من يعملون في تخطيط وتنظيم المدن العربية.

■ مشاكل سكانية واجتماعية: تتعدد المشاكل السكانية والاجتماعية التي تعاني منها المدن العربية، مثل نقص فرص العمل وانتشار البطالة بأشكالها كافة، التباينات الكبيرة بين سكان الأحياء من حيث مستويات الدخل والأحوال الاجتماعية والتمتع بالخدمات، والعزلة الاجتماعية وصعوبات التكيف مع نمط حياة المدن من قبل النازحين من الأرياف والبادي...

وتعد البطالة أو العطالة من المشكلات العويصة في المدن العربية غير الخليجية، لأن الإنسان يحتاج إلى مصدر رزق دائم وكاف، بينما هناك أعداد كبيرة من سكان المدن العربية يعانون من البطالة الجزئية أو الكاملة أو الدخل غير الكافي، وقد ساهم ذلك في نمو الأنشطة غير القانونية الموازية في القطاعات غير المنظمة التي يعمل الناس فيها في أنشطة إنتاجية أو خدمية من دون أن يخضعوا للضرائب أو إلى الحماية الاجتماعية، وهم مهددون بالملاحقة، ويعملون في مؤسسات صغيرة أو عائلية ذات رأس مال صغير واعتمادها على التقانة ضعيف، ويسهم القطاع الموازي بـ ٢٠٪ من الناتج الوطني في الأردن ويشغل ٢٠٪ من العمالة، وفي تونس يستحوذ على ٢٠٪ من العمالة وينتج ٢٥٪ من الناتج الوطني. وفي العديد من الدول العربية يسهم بـ ١٥ - ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وتتباين توزيع الكثافة السكانية كثيرًا بين المركز والأحياء الوسطى والأطراف والمناطق العشوائية، فبينما تكون بحدود ١٠٠ نسمة/هكتار في أحياء الأغنياء، تصل إلى ١٥٠٠ نسمة/هكتار في أحياء الفقر الطرفية، ويرافق ذلك تمتع الأغنياء بالخدمات كافة بما في ذلك الكمالية ويسرفون في الاستهلاك، بينما نجد الفقراء محرومين ومهمشين مما يدفعهم إلى تهيش الدولة، إذ يقومون بسرقة الماء والكهرباء، والبيع من دون تراخيص، والتهمري، والتهرب من الضرائب،

وإشادة مساكن مخالفة، وإتباع أساليب ملتوية مثل السمسرة والاحتياي والنصب والرشوة....، وتزداد نسبة الإجرام والانحراف بين سكان العشوائيات ويعتمدون على قواهم الشخصية وعلى العادات والتقاليد في حل المشاكل.

ويعاني سكان كثير من المدن العربية من ظاهرة العزلة الاجتماعية وصعوبة التكيف مع نمط الحياة المغاير للنمط الذي اعتادوه في أريافهم وبواديهم قبل قدومهم إلى المدينة للاستقرار فيها، وهذا الوضع يخص المدن الخليجية أكثر من غيرها بسبب نموها الانفجاري وقدم السكان إليها من أقاليم الدولة كافة، ومن مختلف الدول العربية، ومن خارج الوطن العربي أيضاً على شكل عمالة وافدة، وهذا ما أدى إلى حدوث خليط سكاني من جنسيات وثقافات وقوميات مختلفة (هندية، باكستانية، إيرانية، فليبينية...)، وبذلك أضحت بعض المدن الخليجية تتمتع بسمات عالمية الأعراق (كوزموبوليتية).

إلى جانب ضعف علاقات الجوار والتفاعل الاجتماعي والانعزال في السكن حسب الجنسية أو القبيلة أو الدخل والفئة الاجتماعية وخاصة أن أصول السكان القبلية تجعلهم لا يحبون الاختلاط مع الأغيار، وكان لتخطيط المدن الذي يعتمد على التوسع الأفقي والتباعد بين الأبنية من خلال الشوارع العريضة المزدوجة وتخصيص مساحات واسعة أحياناً لناء مساكن فخمة، وتخصيص المساكن حسب الفئات الاجتماعية والدخول مع تمييز بين الوطنيين والوافدين وكان لذلك دور بارز في زيادة العزلة الاجتماعية في المدن الخليجية، ولا سيما في العواصم والمدن الكبرى التي وفدت إليها أعداد كبيرة من أصول ريفية أو بدوية ومن مختلف الأقاليم حاملين معهم عاداتهم وتقاليدهم التي يتمسكون بها، بل ينتقدون عادات أهل الحضر ويتعدون عنهم، وتجري محاولات غير مقصودة لتريف بعض المدن بدلاً من أن يكون الفعل عكسي، أي تحضير

الأرياف من خلال نشر نمط الحياة المدنية من قبل المدن العربية الكبرى في أريافها القريبة والبعيدة.

■ مشاكل خدمية ونقلية: تعاني أغلب المدن العربية من مشكلات خدمية، وإن كانت المدن الخليجية في حال أحسن من أخواتها في بقية الدول العربية، ومن أهم المشاكل نقص الموارد المائية، إذ أن نصيب الفرد في الوطن العربي بحدود ١٠٠٠ م^٣/سنة، بينما المتوسط العالمي ٧٠٠٠ م^٣/سنة، ويقدر أن ينخفض نصيب الفرد العربي من المياه سنة ٢٠٢٥ إلى ٤٦٠ م^٣/سنة، مع العلم أن نسبة ٨٪ فقط من هذه الموارد يستهلك في المنازل، حيث تبلغ نسبة المحرومين من مياه الشرب التي تنقلها الشبكات ٢٦٪ من العرب، بسبب قلة الأمطار والتبخر المرتفع وقلة الموارد المائية المتجددة من الأنهار، وتشكو مدن عديدة من الانقطاع المتكرر للمياه، مثل عمان، الجزائر، قسنطينة، وهران، بيروت، نواكشوط، دمشق... وهذا يؤدي على شراء مياه غالية ومتدنية الجودة، وتبلغ نسبة السكان الذين لا تصلهم مياه الشبكات ٤١٪ في سلطنة عمان و ٣٤٪ من سكان مدن موريتانيا.

وفي الخليج العربي فإن ما نسبته ٨٥٪ من مياه الشرب يتم الحصول عليها من محطات التحلية، ولا سيما أن الطلب على المياه هناك مرتفع ويزيد في العديد من المدن عن ٥٠٠ ل/فرد/اليوم.

كما تشكو كثير من المدن العربية من عدم شمولية خدمات الصرف الصحي، إذ تصل التغطية إلى ٨٤٪ من سكان المدن العربية سنة ٢٠٠١، وتصل إلى ١٠٠٪ في مدن الكويت والبحرين، لكنها تنخفض إلى ٣٣٪ في موريتانيا و ٢٠٪ في اليمن.

وفي القاهرة نجد ٤٥٪ من المساكن غير متصلة بشبكة الصرف الصحي ولا تتوافر فيها مياه الشرب، و ٢٠٪ من مساكن تونس لا يتوافر فيها الماء و ٥٠٪ منها غير متصل بشبكة الصرف الصحي.

كما تشكو المدن العربية غير الخليجية من عدم شمولية الخدمات الصحية، إذ تصل نسبة التغطية إلى أدناها في موريتانيا والسودان والصومال (أقل من ٤٠٪)، وفي المغرب وتونس واليمن وسورية ما بين ٦٠ - ٨٠٪، وفي المدن الخليجية فتصل إلى ١٠٠٪.

كما تعاني المدن العربية من نقص خدمات الحداثق، ونقل الركاب والخدمات المالية، وخدمات الاتصالات مثل الهاتف والانترنت والبريد، ونقص في الطاقة الكهربائية أو ضعف التيار... وغيرها، ولا سيما الأجزاء غير النظامية في مدن الدول الأقل دخلاً وتنمية.

كما تعاني المدن العربية من مشاكل متعددة في النقل، مثل نقص وسائل النقل أو قدمها، وضيق الشوارع والأزقة، خاصة في الأنسجة القديمة، إذ تحدث الاختناقات المرورية ويصعب توسيع الشوارع وإعطاء نسبة كافية للنقل ومرافقه من دون تهديم القديم الذي يعد تراثاً ثميناً، وحيث أسعار الأرض مرتفعة، كما تشكو هذه المدن من نقص الجسور والأنفاق وضيق أرصفة المشاة وفقدان شبكة النقل لقطارات الأنفاق (المترو)، وإن كانت مرافق النقل بأشكالها المختلفة تتطلب نحو مساحة ثلث المدينة نجدها في أغلب المدن العربية لا تزيد عن ٢٠٪.

■ مشاكل بيئية: تعاني المدن العربية بشكل عام من مشاكل بيئية متعددة مثل الجفاف، تلوث البيئة ونقص المساحات الخضراء ونقص الموارد الطبيعية في محيطها أو تدهورها...

وأمام الجفاف وندرة الموارد المائية في مناطق عديدة من الوطن العربي، نجد أن المدن العربية التي تقع في هذه المناطق تعاني من نقص الإمدادات المائية مع تزايد سكانها، وتزايد استهلاك الشخص الواحد مع تحسن مستوى الحياة مع السنين، وقلة المياه تجبر السلطات على إتباع سياسات التقنين وقطع المياه على نحو متكرر في السنوات العجاف، أو تحلية المياه المالحة وخصوصاً في دول الخليج التي تملك أكثف شبكة من مراكز تحلية مياه البحر في العالم والتي تقوم بتعذيب حوالي ٤٧٪ من المياه المحلاة في العالم، وفي مدن أخرى مثل عمان ودمشق وقسنطينة... ينخفض استهلاك الفرد من المياه العذبة إلى نصف، وأحياناً إلى ربع المعدل العالمي الذي يقدر ما بين ٢٥٠-٣٥٠ ل/يوم، بينما في المدن المذكورة يكون هذا المعدل أقل من ١٠٠ ل/يوم، بل ينخفض إلى دون الـ ٥٠ ل/يوم في الأحياء العشوائية التي جزء من سكانها يشرب ويستخدم مياه غير نقية وما يرافق ذلك من أمراض شتى تصيب الجهاز الهضمي وتزيد نسبة المعتلين في هذه الأحياء.

إن تلوث المياه السطحية والجوفية ظاهرة شائعة تعاني منها المدن العربية التي في أغلبها تلقي مياه الصرف الصحي إلى الأنهار والأودية المارة بها أو الشواطئ البحرية المطلّة عليها، أو إلى الأودية المجاورة، أو في حفر فنية يتسرب ماؤها الملوثة ويلوث المياه الباطنية القريبة من السطح والآبار التي تعتمد على هذه المياه التي يتم تسويق مياهها إلى سكان العشوائيات في أطراف المدن، وفي هذا الإطار تظهر المدن الخليجية في أفضل حال من غيرها بسبب وجود محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي في أغلبها، وتسهم المفرغات ومكبات النفايات في تلويث المياه الباطنية وأحياناً السطحية بعد تساقط الأمطار التي تنقل مياهه الملوثة إلى الأنهار والأودية، كما أن استخدام المياه الملوثة

بما في ذلك مياه الصرف الصحي في سقاية المزروعات ولاسيما الخضار يسهم في تلويث الأغذية المنتجة على مثل هذه المياه.

وهناك مشكلة التلوث البصري الذي يؤذي العين والقلب من خلال المناظر غير المستحبة مثل الأشكال المشوهة للعمارة المخالف، العمران ذي الطابع المستورد أو الهجين وغير المتلائم مع الشروط المحلية وعادات السكان أو تراثهم، رمي النفايات حيثما اتفق وفي غير مواضعها، أو تأخر ترحيلها، وترك مخلفات البناء والحفر في الشوارع طويلاً دون ترحيل أو ردم وتسوية، ولاسيما مع التذكير بأن جزءاً كبيراً من سكان المدن العربية ريفي أو بدوي المنبت وتطول عملية تكيفه مع آداب الحياة في المدن المكتظة التي تنتهي فيها حركة الفرد عندما تبدأ حرية المجتمع، ولا تكتمل مشكلة التلوث من دون ذكر تلوث الجو بالغازات والأبخرة، والتلوث السمعي بسبب الضجيج أو الصخب الذي تسببه وسائط النقل المختلفة، وبعض الصناعات والحرف والموسيقى الصاخبة.

وتعاني مدن الإمارات والكويت والسعودية وعمان والعراق... وغيرها من تلوث الجو بفعل تكرير النفط والصناعات الكيماوية الملوثة، أما بعض مدن لبنان والأردن والعراق وسورية... وغيرها فتعاني من غبار صناعة الاسمنت وروائح صناعة الأسمدة واحتراق النفط، أما تلوث الجو بدخان عوادم السيارات فهو الأكثر شيوعاً وفي كل المدن العربية، إذ يسهم هذا المصدر بنحو ٣٣٪ أو أكثر من ملوثات الهواء، وتسهم مفرغات النفايات والحاويات المكشوفة في زيادة تلوث أجواء العديد من المدن العربية ولاسيما أجزائها غير النظامية.

كما تعاني أغلب المدن العربية من نقص المساحات الخضراء ضمنها

وحولها، الأمر الذي يزيد من فاعلية التلوث الجوي ويزيد الضغوط النفسية على السكان القادمين من الأرياف والمعتادين على رؤية الطبيعة الجميلة، في حين تفتقد الإحصائيات الدقيقة، لكن التقديرات تشير إلى أن حصة الفرد من المساحات الخضراء في أغلب المدن العربية تقل عن ٢م٥، وتبلغ في القاهرة ٧٥، ٢م٠، وفي بغداد ٦، ٢م٤، بينما كانت في الاتحاد السوفييتي السابق ٢م٢٤، وفي بريطانيا ٢م٢٣، ويجب أن لا تقل في المدن الكبرى عن ١٥ - ٢م٢٠ لكل شخص، في حين أن نصيب الفرد من المساحات الخضراء في باريس ٢٥، ٢م٢ نجده يرتفع في روما ولندن إلى ٢م٩، وفي برلين ١٣م٢، وفي فيينا ٢م٢٥ ليصل في واشنطن إلى ٢م٥٠، ويرى الخبراء أنه يجب أن يقل في المدن المليونية عن ٢م٢٠ للفرد.

وتسهم الحدائق والأشرطة الخضراء في المدن وحولها في تنقية الجو من الملوثات، وفي أضعاف الأصوات المزعجة أو الضجيج، وتقليل سرعة الرياح، وفي تخفيف حرارة الجو من ٢ - ٤م°، وزيادة الرطوبة والتظليل فوق رؤوس المارة أو مرتادي الحدائق، إضافة إلى جمال منظرها وعبق عطر بعضها، والإيحاء بجو من السكينة والاطمئنان المريح للبصر والأعصاب، وتوقف زحف الصحراء ورمالها على المدن أو محيطها وتصحره، لأن كثيراً من المدن العربية تقع في وسط الصحراء أو على مقربة منها، إن تصل الصحراء في بعض المناطق حتى شواطئ البحار.

وهناك مشكلة بيئية أخرى تتمثل في توسع المدن على حساب الأراضي الزراعية والغوطات التي تعدّ محدودة المساحة التي جذبت العمران سابقاً، لكنها تتعرض حالياً للاضمحلال، مما يزيد في نقص المساحات الخضراء والتلوث، ونقص الغذاء الطازج من الخضار والفاكهة والمنتجات الحيوانية

المنتجة محليًا، ولا سيما أن المساحات الجيدة للزراعة لا تشكل إلا نسبة متدنية من مساحة الوطن العربي لا تتعدى ٥٪ من المساحة الكلية لقلة الأمطار وندرة الموارد المائية من الأنهار والأودية والينابيع، بل أن النسبة تنخفض إلى ما دون ٢٪ من مساحة بعض الدول العربية، ويمكن توجيه العمران إلى الأماكن الأقل خصوبة أو غير الصالحة للزراعة^(١).

من كل ما سبق يبدو اليوم لمتتبع المسيرة التاريخية للإنسانية أهمية النمو الديموغرافي أي زيادة أعداد سكان العالم، وسيفكر في كيفية ونمط الحياة وآلية تفاعل كل هؤلاء البشر، وأول ما يلاحظه هو العدد الهائل الذي يتجاوز اليوم السبعة ملايين نسمة، لكن قبل أن تصل الإنسانية إلى هذا الرقم، مرت بمراحل عديدة أي أن لسكان العالم تاريخ طويل يمتد لحوالي ٥٠٠ ألف سنة، وفي كل مرحلة هناك عوامل أثرت إيجابًا أو سلبًا في خط سير ونمو الأعداد البشرية، من أهمها ظهور ما يسمى بالثورة الصناعية أواخر القرن الثامن عشر، التي مما لا شك فيه غيرت مجرى هذا التاريخ، حيث بدأت معها بوادر ظاهرتي التحضر والنمو الحضري في الظهور خاصة في الدول الصناعية كبريطانيا مهد هذه الثورة، وانتشرت تدريجيًا مع انتشار هذه الثورة عبر مختلف مناطق العالم لكن بروزها كان جليًا وواضحًا خلال النصف الثاني من القرن العشرين أي بعد الحرب العالمية الثانية، أين تدعمت بنمو سكاني مذهل وانتهاج معظم الدول وخاصة المتخلفة والنامية، سياسة التصنيع كسبيل للخروج والقضاء على الفقر، والإقلاع والانطلاق نحو التنمية والرقى في كل المجالات، وفي هذه الفترة نالت العديد من الدول خاصة العربية استقلالها السياسي.

(١) نفس المرجع السابق، ص. ١٩٤.

يتوزع هؤلاء السكان توزيعًا غير منتظم على سطح الكرة الأرضية، فقارة آسيا تستحوذ حاليًا على معظم السكان وتليها أوروبا، وهذا يعني أن ثلاثة أرباعهم يعيشون في شماله والباقي بجنوبه، هذا الاختلال في التوزيع يصاحبه اختلال آخر على مستوى الأقاليم والدول، وهو تركيز معظم السكان في المدن أو المراكز الحضرية، حيث يتعدى عددهم نصف مجموع سكان العالم بسبب الانفجار الديموغرافي العالمي، وهم في تزايد حسب توقعات سنة ٢٠٢٥، خاصة بدول الوطن العربي التي شهدت بدورها تطورات مذهلة ومتسارعة في عدد سكانها انعكست على ارتفاع نسبة التحضر وتباين توزيعها بين الدول، وانجر عنها مشاكل متعددة الجوانب.



الفصل الثاني

الظاهرة الحضريّة في العالم

الخلفيات التاريخيّة وإشكاليات التحضر

الفصل الثاني

الظاهرة الحضريّة في العالم:

الخلفيات التاريخيّة وإشكاليات التحضر

مقدمة:

يبدو أنه من الصعب في عصرنا الحالي تعريف الظاهرة الحضريّة تعريفًا دقيقًا، إلا من ناحية التركيب المورفولوجي، ففي الماضي كانت فكرة المدينة تتعارف بشدة مع فكرة الريف خاصة في أوروبا، وفي جميع دول آسيا الجنوبيّة والشرقيّة وشمال أفريقيا، أي في جميع أنحاء العالم التي كانت مسرحًا لحروب متعدّدة ومخرّبة للمدن، والتي ما كان بها حكم مركزي محكم التنظيم وتقاليده البناء لمواد صلبة تسودها الحجارة التي ضلت قائمة عبر مراحل التاريخ المتلاحقة كما هو الحال في بعض الإمبراطوريات الهنديّة في العالم الجديد.

وما إن ظهر مفهوم التطور التقني والنمو الديموغرافي إلى جانب التغيرات التي طرأت على شروط المجابهات العسكريّة، وهي عوامل أصبحت تمارس تأثيرها الفعال حتى أخذت المدن تمتد إلى خارج أسوارها القديمة، يضاف إلى ذلك صفة النقل الحديث التي سمحت بالجمع في مكان واحد كل الموارد الغذائيّة الضروريّة وعدد كبير من السكان، وكذلك الموارد الأوليّة المختلفة، والتي أدت بدورها إلى ازدهار الصناعة فزاد عدد سكان المدن التي تنوعت في أنماط مختلفة.

فالنمو الحضري هو عملية انبثاق لعالم حديث تسود فيه المدينة وتسيطر عليه أفكار المدينة، وينبغي التمييز بين العمليتين الرئيسيتين للنمو الحضري وهي: نمو المدينة والتحضر.

فنمو المدينة هو عملية مكانية وديمغرافية تدل على تزايد أهمية المدن كمناطق تركيز سكاني في مجتمع معين، ويحدث ذلك عندما يتغير توزيع السكان من ساكني القرى والأرياف إلى ساكني المدن.

أما التحضر من ناحية أخرى فهو عملية اجتماعية تدل على التغير في العلاقات السلوكية والاجتماعية للمجتمع الذي يعيش داخل المدينة، وتشير هذه العملية بالضرورة إلى التغيرات المعقدة والمتشابكة لنمط الحياة التي تترتب على ساكني المدن.

١- الأبعاد التاريخية للظاهرة الحضرية في العالم:

بدأت الظاهرة الحضرية مع ظهور المدن نحو حوالي ٦٠٠٠ سنة قبل الميلاد، في جرش أو في كثال هيوك (Catal Hüyük)، والأمثلة الأولى عرفت نحو ٣٥٠٠ ق.م في بلاد الرافدين (العراق)، وبلاد وادي النيل (مصر الفرعونية)، وخلال الألف الثالثة قبل الميلاد في الشرق الأوسط وفي الهند (حضارة وادي السند)، و الانتشار كان من هنا نحو شرق البحر المتوسط خلال الألفية الثانية، ونحو غربه خلال الألفية الأولى، أما أوروبا الشمالية فلم تعرف هذه الظاهرة إلا بين الخمسمائة والألف بعد الميلاد.

كما ظهرت مراكز أخرى جراء الانتشار بالصين خلال ٢٠٠٠ ق.م، وفي أفريقيا السمراء نحو ١٠٠٠ ق.م، أما في أمريكا اللاتينية فكان نحو الألف الأولى للميلاد.

١-١- أقدم المدن:

١-١-١- مدن بلاد الرافدين (العراق):

بناءً على الدراسات الأثرية يعتقد أن أقدم المدن في العالم قد تطورت خلال الفترة ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ ق م في السهول الفيضية التي يشكلها نهري دجلة والفرات، ويعتبر تواجد مدن بهذه المناطق (بلاد الرافدين) شيء منطقي وطبيعي لتوفر الماء والتربة الخصبة وهما من عوامل قيام الزراعة وتوفير الفائض الإنتاجي، ودعائم استقرار الأفراد بهذه المناطق وتشيد المدن، وهذه المدن كانت تتميز بتنظيم في التسيير والإدارة في المجالات العمرانية والمعمارية أي تنظيم الحياة الجماعية.

ويتضح ذلك ميدانياً في قنوات توزيع المياه على الأراضي، التي تسمح بحمل الماء من أي مكان حتى من بعيد، والمنتجات والمواد الأولية، وسور القلعة (المدينة) الذي رسم حدودها والدفاع عنها ضد الغزاة، والمخازن، مع لوحاتها المكتوبة بالخط المسماري، ومعابد الآلهة التي ترتفع عالية فوق المستوى غير المتجانس للسهل، مع شرفاتها وأهرامها المدرجة (Ziggourat)، فالمباني والمساكن مبنية بالآجر القرميدي.

وقد سمحت الأبحاث والحفر الأركيولوجي بإعادة تكوين خطوة وتشكيل تحولات المدن الأكثر قدماً بهذه المناطق، والتي بنيت من طرف الإنسان ابتداءً من الألف الرابعة ق. م.

كانت المدن السومرية في بداية الألفية الثالثة قبل الميلاد كبيرة جداً، ومدينة أور مثال على ذلك، والتي تتربع على مساحة تقدر بـ ١٠٠ هكتار وتجمع عشرات الآلاف من السكان، كانت هذه المدن محاطة بسور وخندق للدفاع،

والذي يفصل ولأول مرة المحيط الطبيعي المفتوح عن المحيط المغلق للمدينة، وحُول الريف المحاط بها إلى حقول للرعي والبساتين المجتازة بقنوات الري، وهنا تختلف المعابد عن المساكن البسيطة من حيث حجمها، فهي أكثر ارتفاعاً لأنها تحوي في الواقع القُداس (المعبد) وبرج المراقبة، والمخازن، والورشات، والحوانيت والدكاكين، حيث تعيش وتعمل مختلف الفئات المتخصصة، وكأنه مركز أعمال المدينة، كانت المدينة مقسمة إلى ملكيات بين السكان، بينما الريف المحول فهو مسيرّ جماعياً لحساب المدينة.

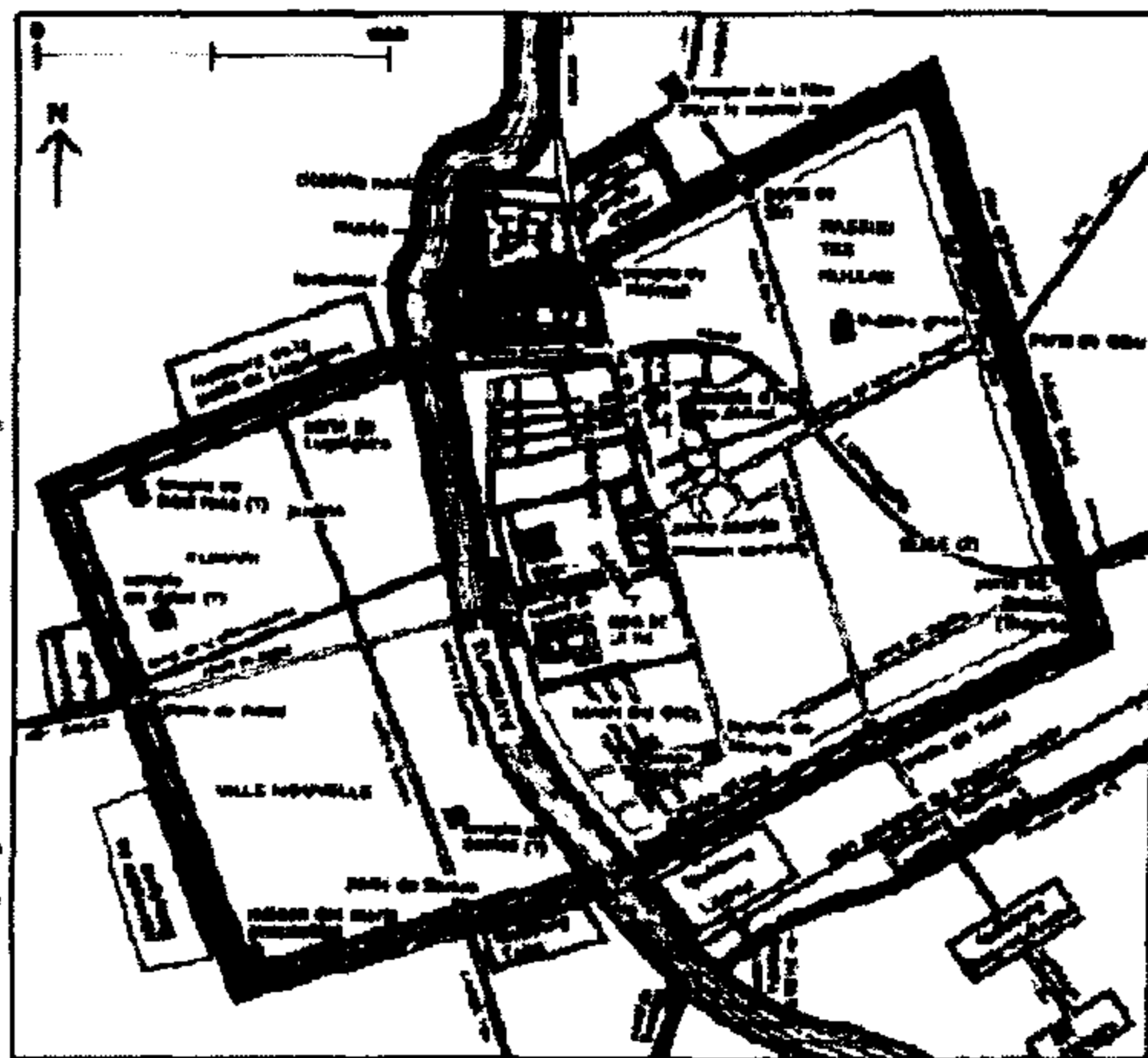
إلى غاية نصف الألفية الثالثة كانت المدن السومرية مدن مستقلة، ولقد حدّ النمو الاقتصادي لهذه المدن من النزاعات التي كانت تدور لتقسيم السهل المخترق بالنهرين، فأول مؤسس لإمبراطورية مستقرة نحو ٢٥٠٠ ق. م هو "سارجون دجاد" ودامت حوالي قرن، وفيما بعد استأنف مسعاه الملوك السومريين لأور وحمورابي لبابل والملوك الآشوريين...، التي كانت نتائج تدخلهم على المحيط الفيزيائي (الطبيعي) كالتالي:

- تأسيس مدن جديدة، حيث لم تكن الهيكلية المسيطرة هي المعبد وإنما قصر الملك.

- توسيع بعض المدن التي أصبحت عواصم لإمبراطورية، ويتركز فيها السكان إلى جانب تركّز السلطة السياسية والتجهيزات مثل مدينتي كنيّف وبابل.

تصنّف هذه المدن ضمن أولى المدن الراقية، أو المدن الميتروبولية في زمانها، والتي بقيت وظلت لمدة طويلة رمزاً ونموذجاً لكل التجمعات السكانية الكبرى، رغم نوعيتها أو نقصانها، فمدينة بابل كانت عاصمة حمورابي التي صمم مخططها نحو ٢٠٠٠ ق. م (شكل: ٠٥)، وهو عبارة عن مستطيل كبير

أما فيما يخص العمارة فالمنازل العامة تحاكي وبحجم مصغر شكل المعابد والقصور مع حوشها وجدرانها المقننة، وكان عدد سكان مدينة بابل (ميتروبول زمانها) حوالي ٨٠ ٠٠٠ نسمة في الفترة ما بين ٥٦٢ و ٦٥ ق.م.



التنظيم المعكاني للمدينة

الطريق: 1994

شكل (05): مدينة بابل (2000 ق.م)

١-١-٢- مدن وادي النيل (مصر):

كانت مدن وادي النيل أكبر مساحة من مدن بلاد الرافدين التي ظهرت تقريبا في نفس الفترة، فالحضارة العمرانية لوادي النيل حسب الوثائق الأركيولوجية بدأت مع توحيد الدولة في نهاية الألف الرابعة ق.م، ولا يمكن دراستها كبلاد الرافدين لأن الأماكن الأكثر قدما جرفتها مياه فيضانات النيل، حتى المدن الأكثر حداثة كممفيس Memphis وتيب Thèbes اللتان يُشار إليهما بمعالم الحجر والمقابر والمعابد وليس بالمنازل أو القصور، التي مسحت بالتجمعات الحديثة.

تجمع هذه الحضارة بين حقيقتين متضادتين غير مرتبطتين، حيث المعالم الضخمة (الأضرحة والمعابد) لا تشكل مركز المدينة، ولكنها منتظمة في حد ذاتها كمدينة مستقلة، وهي مدينة الأموات الغارقة في أزليتها الأخروية، التي بنيت بالحجر وهو رمز الاستمرار لتبقى مع الزمن، وقد كانت هذه المعالم ذات أشكال هندسية بسيطة كالهرم والمسلة لكنها ضخمة الحجم، وهي بهذه الأبعاد تتجاوز المقياس الإنساني كالتماثيل الضخمة مثل: Sphinx، وبارزة عن الوسط الطبيعي الذي تتواجد فيه، يسكنها أموات يحيط بهم كل ما هو ضروري للحياة الأزلية، وقد بنيت هذه المدينة لترى من بعيد بهيمتها على المجال المحيط، وبذلك فهي تطمس مدينة الأحياء وتدل على استمرار حياة أولئك الموتى.

بالمقابل نجد مدينة الأحياء التي بنيت بالطوب اللبن، وتحوي قصور الفراعنة الملوك وسقطت بسرعة كآثار أو بقيت لبعض الوقت، نظراً لاعتقاد الفراعنة أن الحياة بعد الموت أزلية فظهر هذا الاهتمام لمدينة الموتى، فعاصمة المملكة الوسطى "طيبة" (تيب) مثلاً مقسمة إلى قطاعين، المنطقة السكنية على الجهة

اليمنى لليل، ومدينة الموتى في الضفة اليسرى، لكن اليوم تبدو المباني المسيطرة كالمعابد الكبرى في مدينة الأحياء، والقبور مخبئة في الصخور، وبين هذه المعالم يتخيل السكان الضواحي التي تأوي مجتمع أكثر تنوعاً، حيث كان الغني هو الأكثر انتشاراً، والفرعون يحتل قمة التدرج الاجتماعي، لأنه يعتقد نفسه بأنه الإله الذي يضمن النسل على الأرض، وسلطته تقدر بما يختاره لقصوره أو لقبره، فالمواد الأكثر غلاءً ونقاءً، الألبسة والجواهر والأثاث التي وجدت في المقابر الملكية ثمار لعمل عالي الكفاءة لدليل على ذلك، فالأهرام الضخمة كالمقابر الملكية دليل آخر على سطوة الملوك وجبروتهم وسيطرتهم. رغم ذلك هناك تخطيط يقوم به أناس مختصون بأمر من الملل، من معماريين ونحاتين وعمال مهرة لإنجاز ما هو مطلوب بدقة متناهية.

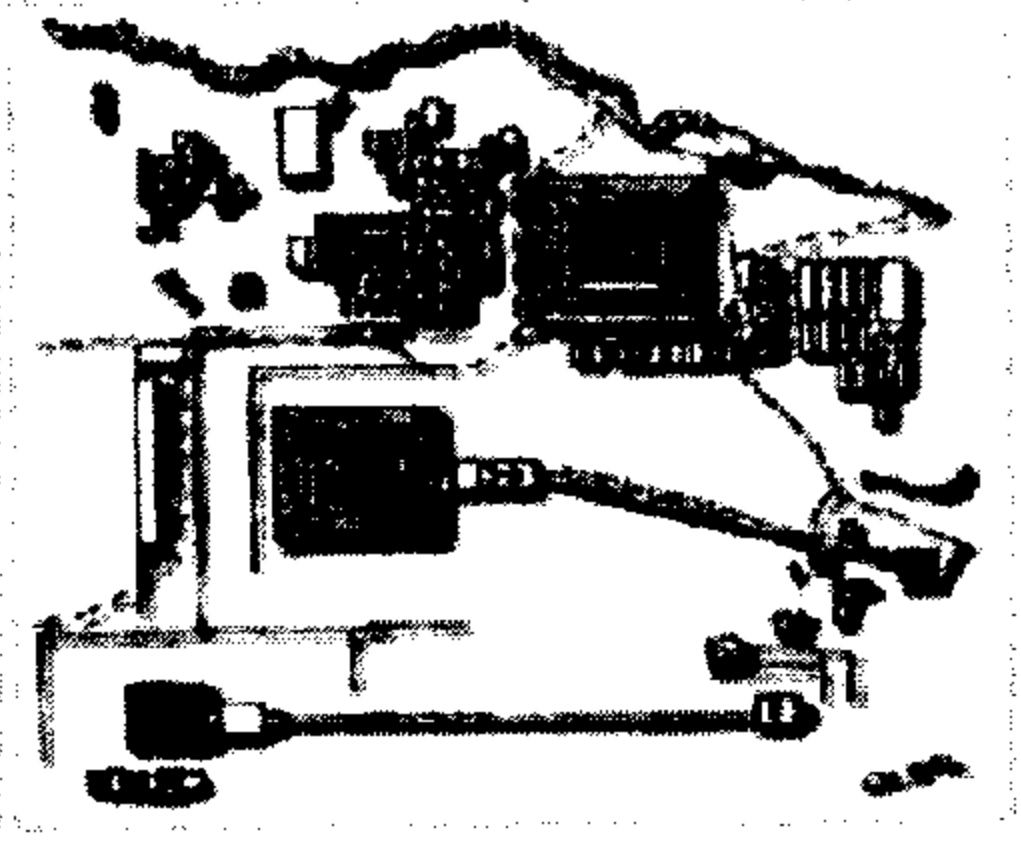
فهذه المدن حسب باحثين بنيت لتستوعب احتياجات الحاكم وليس لاحتياجات السكان، فمدينة تل العمارنة لم تبني إلا لتكون مقرّاً لاختاتون، الذي قام بثورة دينية ليستقر بالضفة الشرقية من النيل، في مكان له مميزاته الطبيعية والدفاعية، واختط لنفسه مدينة ارتبطت حياتها بحياته التي لم تدم طويلاً (شكل: ٠٦).



لقد القصور الضفة لمدينة طيبة



تصميم لحد المسكن في تل العمارنة



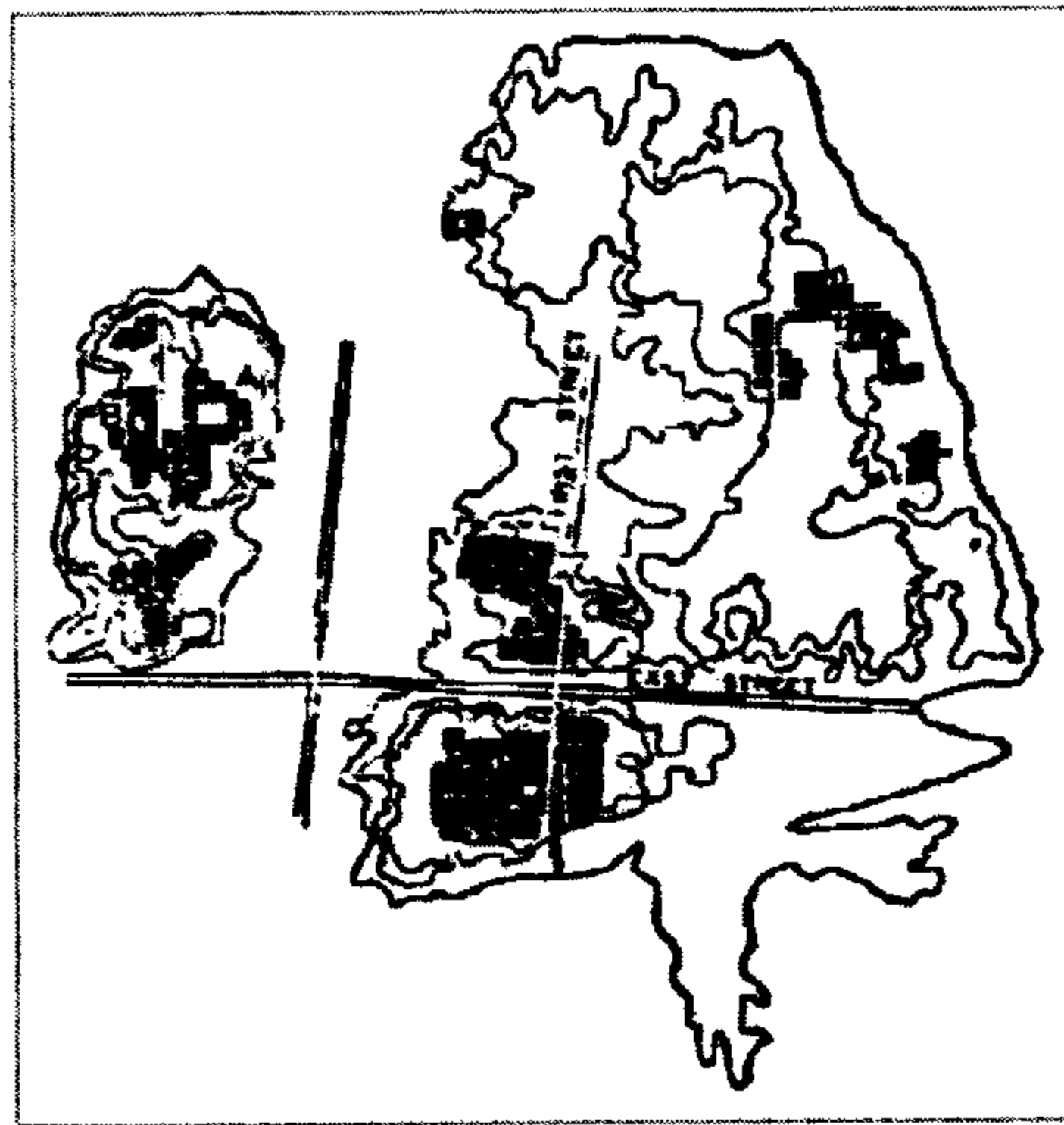
مدينة الموتى (الأهرامات) بالجيزة

شكل (06): المدينة المصرية في حضارة وادي النيل (3000 ق.م)

١-١-٣- مدن حوض نهر السند (باكستان):

تطورت المدن في حوض نهر السند حوالي ٢٥٠٠ ق. م، ويعتقد بأنها قد تطورت نتيجة لانتشار المدنية من بلاد الرافدين، وأهم المدن في حوض السند نذكر مدينتي موهينجا دارو (Mohenja Daro) (شكل: ٠٧) ومدينة هارابا (Harrappa) وهي عواصم لإمبراطوريات ازدهرت بين ١٥٠٠ - ٢٥٠٠ ق. م، وكانت تشكل هاتين المدينتان مراكز دينية وإدارية بحجم سكاني وصل إلى ٤٠,٠٠٠ نسمة لكل منهما، وكانتا تتميزان بنمط التخطيط الشبكي (الشطرنجي).

تحتل فيها القلعة موضعاً يرتفع حوالي ٣٠ قدمًا محاطة بسور، كما تتميز بوجود حمام عام كبير ومخازن (صوامع) لتخزين الحبوب في مدينة موهينجا دارو. اشتهرت منطقة حوض نهر السند بالخصوبة العالية لأراضيها مما نتج عنه فائض زراعي والمدعوم بنظام ري وبزراعة القطن على وجه التحديد، وقد تطورت بها نظام الأوزان والمقاييس.



شكل (07): مدينة موهينجا دارو (2500 ق. م)

١-٤-١- مدن حوض النهر الأصغر (الصين):

تطورت المدن الصينية في حوض النهر الأصغر في حدود ٢٠٠٠ ق.م، وقد تميزت المنطقة بالخصوبة العالية وتوفر تربة غنية هي تربة اللويس، وقد أمنت التربة الغنية هذه إمكانات الحياة لأعداد كبيرة من السكان في العصر البرونزي ١٩٠٠-١٠٥٠ ق.م.

ومن أشهر المدن الصينية مدينة "ان يونغ Anyang" بالقرب من النهر الأصفر، ومدينة "شانغ Shang"، وكانت قد اعتمدت المدن على زراعة القمح والشعير والعدس وربما الأرز وفق نظام ري، كما تميزت المدن الصينية بوجود قائد سياسي لكل مدينة^(١).

١-٥-١- مدن أمريكا الوسطى:

يعتقد أن هذه المدن تطورت خلال قرون سبقت ميلاد المسيح، حيث كانت قد تطورت الحضارات القديمة في هذه المنطقة، حضارات ألمايا والانكا والازدك، وكانت أحجام المدن منخفضة، وتميزت بوجود نظام تقسيم العمل واعتماد جزء كبير من السكان على أعمال غير زراعية، وقد تطورت بعض القرى إلى مدن في حين اندثر بعضها الآخر.

ومن المدن التي تطورت في هذه المنطقة نذكر: مدينة "تيكال Tikal" و"ايقزاقتم Uaxactum" و"شيشن Chichen" و"كوبان Copan" و"مايان Maypan"، وتميزت المدن بإنتاج فائض من الذرة الصفراء، كما تميزت بوجود ظاهرة قريبة من المدينة الدولة "City state" التي تطورت في مناطق

(١) كايد عثمان أبو صبحه، جغرافية المدن، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٣، ص.

أخرى، وكانت المدن ترتبط فيما بينها بعلاقات شبيهة بالعلاقات الكونفدرالية. ويعتقد أن المدن قد تطورت في هذه المنطقة لمعزل عن المدن في الشرق الأوسط، وكان يقدم القائد من قبل الكاهن أو رجل الدين، كما ظهرت فئة اجتماعية في المدن، والقرى كانت تجمع الفائض الغذائي من المزارعين لتأمين حاجات سكان المدن^(١).

وبصفة عامة، فقد أظهرت المدن القديمة جميعها تنظيمات دينية وسياسية، أثرت بشكل كبير على التنظيم الإداري والاقتصادي لهذه المدن، وقد وضع شايلد "GORDON CHILD V" عشر خصائص لهذه المدن:

- مقرر استقرار دائم في منطقة مزدحمة بالسكان.
- سكان غير مزارعين يعملون في وظائف متخصصة.
- جمع الضرائب.
- وجود مباني عامة ذات صفة رمزية.
- وجود طبقة حاكمة.
- أسلوب الكتابة.
- الحساب والهندسة والفلك.
- تعبير فني.
- تجارة.
- إحلال العلاقة السكنية (الإقامة) بدلاً من علاقة القرابة.

(١) نفس المرجع السابق، ص. ١١٤.

كما تتميز المدن القديمة بالميزات التالية:

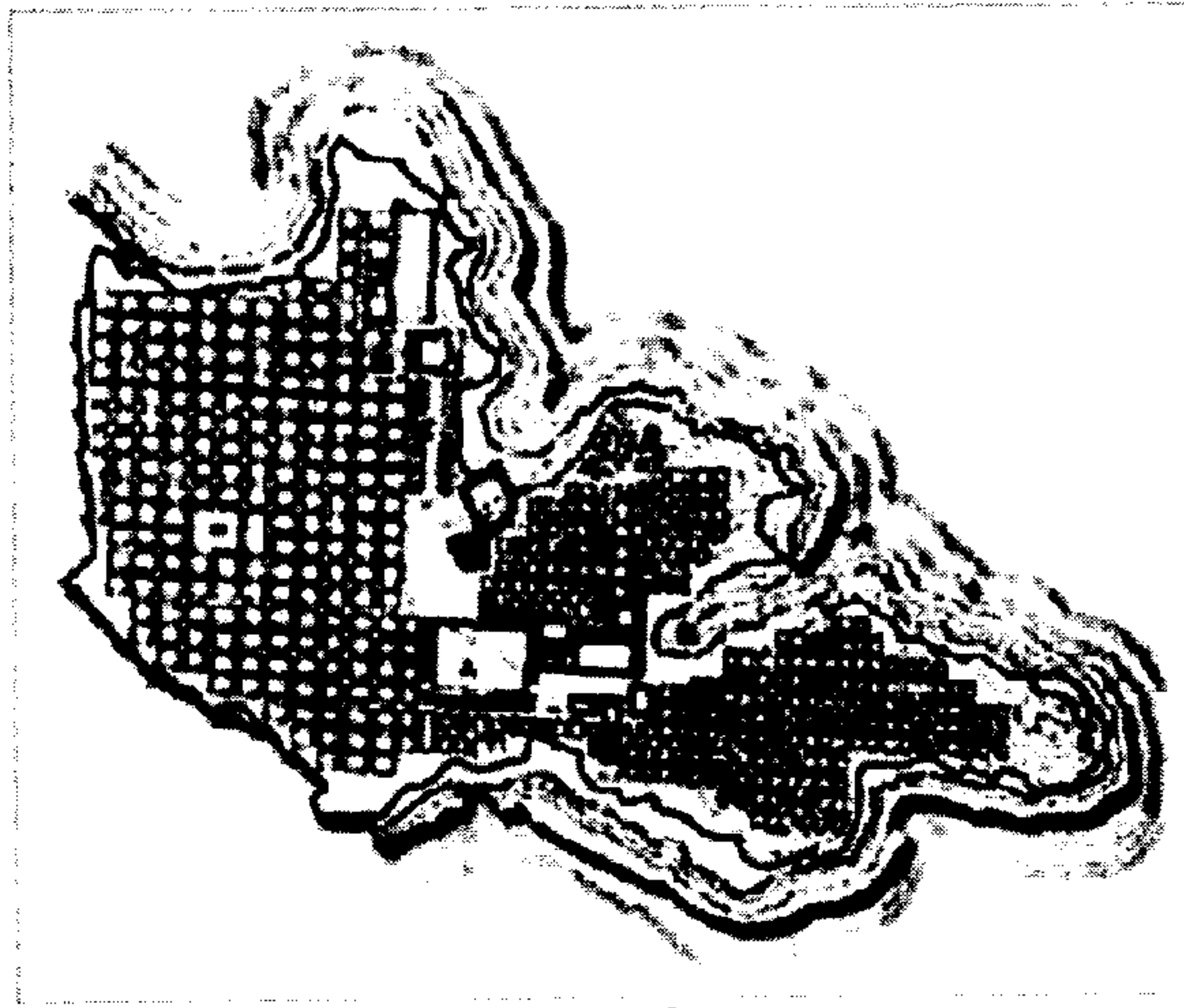
- كانت تعكس ثقافة كل إقليم نشأت به.
- مادة البناء خاصة الأسوار والمعابد والقصور من الطوب المشوي.
- كان الفقراء يعيشون على الأطراف الخارجية للمدينة من مساكن مبنية من الطين.
- النمط غير منتظم في تخطيط المدن، وذلك بعدم انتظام الشوارع والطرق، ومن حيث الاتجاه ومن حيث الاتساع.
- كانت صغيرة الحجم بشكل عام.
- تتوزع المساكن بمحاذاة الطرق.

١-٢- المدن الكلاسيكية ومدن العصور الوسطى:

١-٢-١- المدن اليونانية:

ظهرت المدينة اليونانية خلال القرنين ٧ و ٨ قبل الميلاد، وانتشرت خلال مائتي سنة بشكل واسع عبر إقليم بحر "إيجيه" غربًا حتى فرنسا وإسبانيا، وكان معظم المدن اليونانية مدن صغيرة الحجم إلا أن لها أهمية تاريخية كبيرة، كان يشار إليها باصطلاح "بوليس Polis"، ويعني ذلك وجود إقليم متراص أو مغلق الشكل تقع في وسطه مدينة صغيرة أو قرية تسيطر عليه، وأشهر مدنها وأكبرها نذكر مدينتي "أثينا" و"اسبرتا"، وكانت المدن اليونانية قد أنشأت لأغراض دينية ودفاعية لذلك نجد مدينة أثينا قد تطورت على جبل الأكروبول (شكل: ٠٨)، وهو جبل مرتفع يتميز بقمة منبسطة، وكانت المدينة القديمة تحتل قمة هذا الجبل، ثم بعد ذلك انتشرت حول الأكروبول

بشكل غير منتظم، وأصبحت وظيفة الأكروبول احتفالية وبخاصة بعد توسع المدينة وانتشار الأنشطة خارجه، وكان يبنى السور حول الأكروبول، وتبنى معظم المعابد فوق جبل الأكروبول، وكانت معظم المباني الرئيسية تبنى داخل السور والمساكن خارجه، باستثناء أماكن إقامة أصحاب النفوذ والسلطة فكانت تبنى داخل السور.



شكل (08): مدينة أثينا (القرن 7-8 ق. م)

وكانت تتميز المدينة اليونانية بتنظيمها الاجتماعي، كما كانت تصاميم المساكن بسيطة وتتجه للداخل بعيدة عن الطريق أو الشارع، وكان يحتوي مركز المدينة ما يسمى بـ "الآغورا Agora" وهي ساحة أين يلتقي فيها السكان للتبادل التجاري.

وقد اعتمدت المدينة اليونانية على أربعة مبادئ أساسية في تنظيمها المكاني، وهي الخاصية الجديدة للحياة الجماعية:

- الوحدة: المدينة كل موحد، حيث لا توجد مناطق مغلقة داخلها أو مستقلة، يمكن أن تكون محاطة بسور، والمساكن الفردية هي كلها

من نفس النوع والنمط، وتختلف من حيث الحجم لا من حيث النمط المعماري، موزعة بحرية في المدينة ولا تكون أحياء مخصصة لطبقات معينة أو لسكان من أصول مختلفة.

■ مجال المدينة ينقسم إلى ثلاث مناطق: المناطق الخاصة بالسكن أو المجال السكني، والمجال الديني الذي تمثله معابد الآلهة والمجالات العامة موجهة للاجتماعات السياسية، وللتجارة، وللمسرح وللملاعب والرياضة...، والدولة هي التي ترعى المصالح العامة للمجتمع، وتسير مباشرة المناطق العامة وتتدخل في المناطق المقدسة والخاصة أيضا. ويلاحظ أن المجال الديني الممثل بالمعابد يحظى بالأهمية من بين المكونات الأخرى وذلك من حيث الحجم والنوعية، فهي تنتصب في موضع مهيمن بالنسبة للمباني الأخرى، وعمارته الخاضعة لبعض النماذج البسيطة والدقيقة من النظام الدوري والأیوني ومحسنة في العديد من الأمثلة المتكررة.

■ اندماج مع البيئة الطبيعية: المدينة في مجملها تشكل نظامًا اصطناعيًا مندمج مع المحيط الطبيعي، ومرتبطة بهذا الأخير بعلاقة حساسة، إنها تحترم الخطوط الكبرى للموضع الطبيعي، وتعالجه وتُدمج فيه إنتاجياتها المعمارية بكل دقة كانتظام المعبد الذي له مخطط تناظري والمزخرف على طول محيطه بأعمدة منتظمة، المعوض دائما بعدم انتظام عمليات التهيئة المحيطة به، اللذان يسبحان معا داخل عدم انتظام المكان الطبيعي، وقياسًا للتوازن القائم بين الطبيعة والفن المعماري، فقد أعطى لكل مدينة خاصية منفردة ومعروفة بها.

وقد تأثر نمو المدن اليونانية بشكل عام بعاملين رئيسيين، أولهما تفضيل

السكان ورغباتهم وثنائهما السياسة، فكان اليونانيون القدماء الإقامة في مدن صغيرة الحجم، واعتقد أفلاطون وأرسطو بأن الحكومة الجيدة ترتبط بحجم المدينة، وحدد أفلاطون حجم الجمهورية المثالية بـ ٥٠٤٠ نسمة، ولم يذكر تفسير مناسب لهذا الرقم، غير أنه يعتقد أن الحجم الكبير للمدن تصعب السيطرة عليه، ويمكن توفير الغذاء المناسب لهم، ويعتقد أرسطو بأنه إذا زاد حجم السكان في المدينة عن رقم محدد فإن خصائص المدينة تتعرض للتغيير، وبالتالي يعتقد أن حجم السكان في المدينة يكون كاف للدفاع عنها ويحقق اكتفاءها الذاتي^(١).

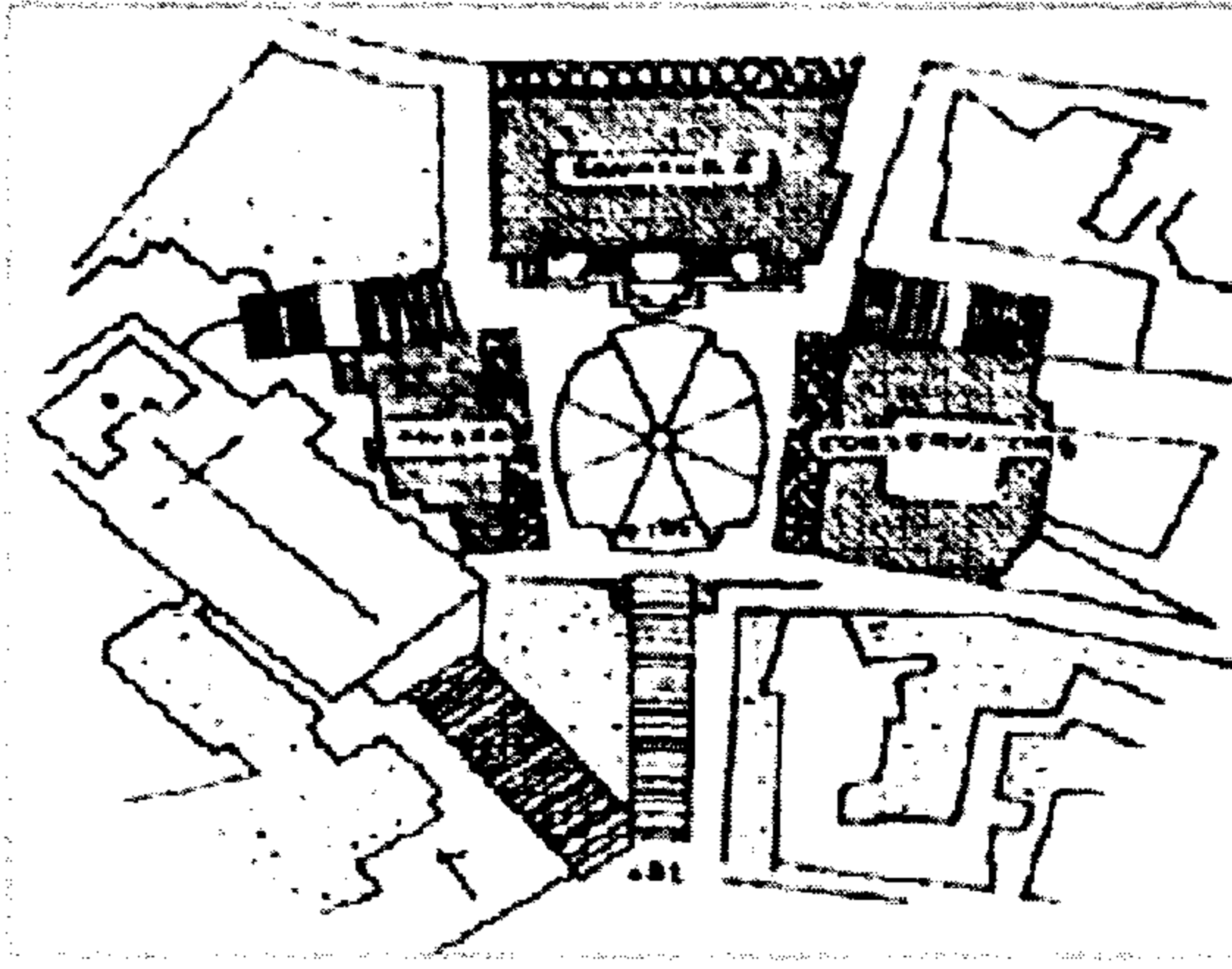
١-٢-٢- المدن الرومانية:

عند الحديث عن الحضارة الرومانية لا يمكن تجاهل المحيط الذي ولدت فيه، ونعني بذلك الحضارة الاتروسكية التي انتشرت غرب إيطاليا خلال القرن السابع و السادس ق.م، و أثرت مع الفكر اليوناني في إيجاد ملامح المدينة الرومانية وخاصة روما، التي كانت في بدايتها مدينة بلا أهمية على حدود الإقليم الاتروسكي كمستعمرة يونانية، وتطورت فيما بعد فأصبحت مدينة بامتياز عاصمة الإمبراطورية الرومانية، التي سيطرت على حوض البحر المتوسط.

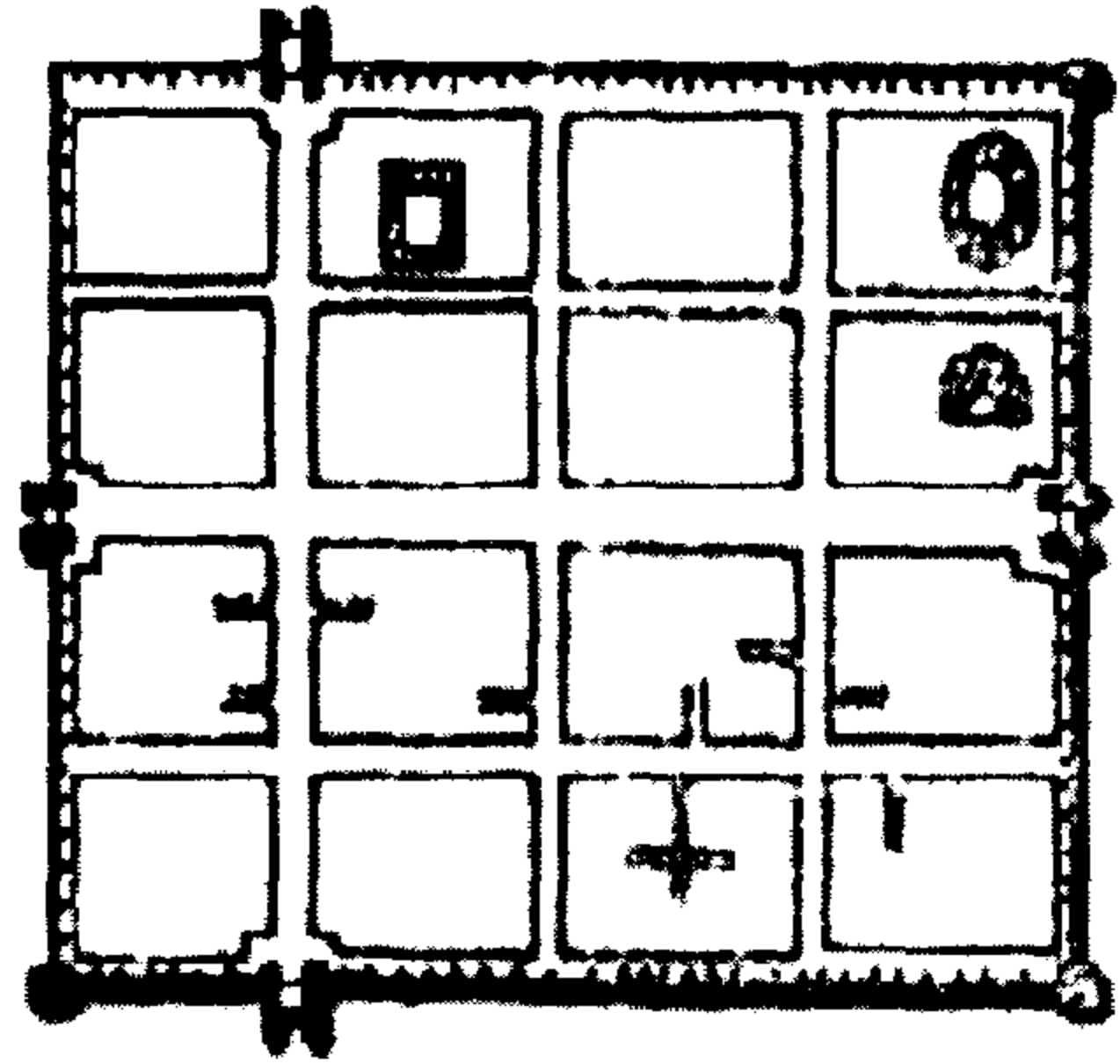
وعليه فالإمبراطورية الرومانية قد ورثت المدن اليونانية بشكلها وبتنظيماتها، بحيث أصبح شكل المدينة اليونانية نموذجاً للمدن الرومانية، وتدرجياً تجاوز الرومان أثر العوامل الطبيعية في تصميم المدن الذي ورثوه عن اليونانيين، وأصبحت المدينة الاجتماعية مع وجود تنظيم اجتماعي هرمي، يتضح

(١) محمد السيد غلاب، يسري عبد الرزاق الجوهري، جغرافية الحضرة: دراسات في تطور الحضرة ومناهج البحث فيها، دار الكتب الجامعية، القاهرة، ١٩٧٢، ص. ٢٧٩.

ذلك من خلال وضع الوظيفة الدينية والإدارية في أماكن خاصة من الهرم الاجتماعي وكانت مدينة روما قد احتلت قمة الهرم الحضري في الإمبراطورية الرومانية (شكل: ٠٩)، كما احتلت عواصم الأقاليم التابعة للإمبراطورية مستويات أدنى في البنية الهرمية^(١).



أولى محاولات التخطيط



المخطط الشطرنجي للمدينة

شكل (09): مدينة روما (القرن 7 ق. م)

وعلى خلاف سابقتها اليونانية، فقد وصلت روما في القرن الثالث للميلاد إلى ٧٠٠,٠٠٠ نسمة أو مليون نسمة حسب آخرين، فهي بذلك أكبر تركز سكاني في العالم القديم، و لمدن الرومانية كانت نسخة من مدينة روما وتتميز بتركيبها العمرانية عن سابقتها الإغريقية، وهي:

- المجال السكني: يتكون من نمطين، المساكن الفردية ذات طابق أو طابقين بغرف محددة الوظيفة تجمع حول مجال مركزي، ومساكن جماعية لفائدة الطبقة المتوسطة والدنيا بطوابق متعددة..

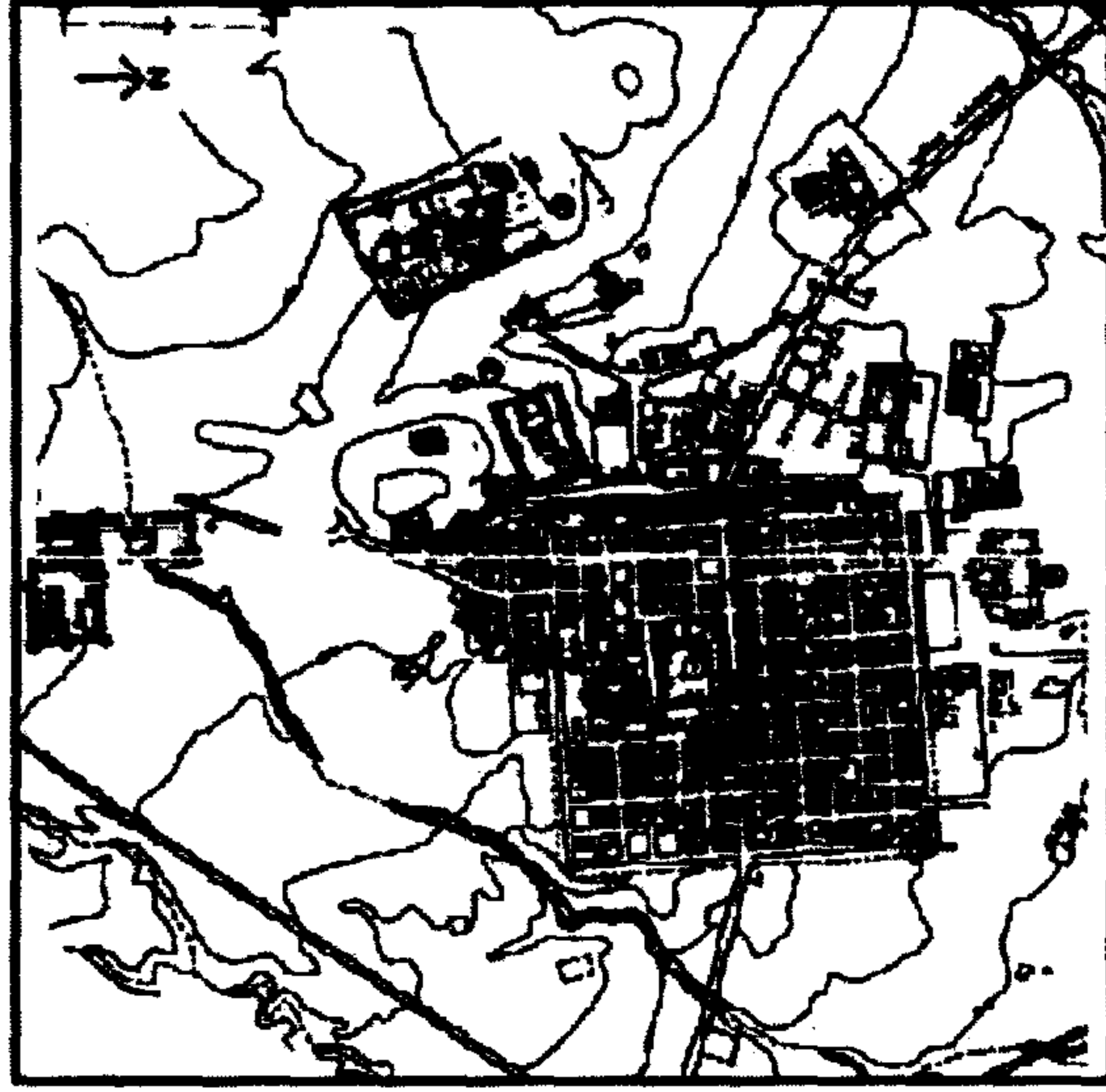
(١) كايد عثمان أبو صبحه، مرجع سابق، ص. ١٢١.

▪ شبكة من الطرق الداخلية والخارجية: وقد خططت المدينة الرومانية على أساس محورين متعامدين: محور غرب-شرق (دكي مانس)، ومحور شمال-جنوب (كاردو)، ثم تشكل المدينة داخل سورها بمكوناتها وفق المخطط الشطرنجي بشوارع ذات أبعاد منتظمة تسمح بأداء وظيفتها، تأخذ الجزيرات وظائف مختلفة كالسكن والإدارة والخدمات والمنشآت العامة...، وقد طور الرومان شبكة الطرق الخارجية لتحقيق أغراضهم التوسعية، لما أنتجوه من تقنيات لبناء الجسور والطرق الخارجية.

▪ طريقة التمويل بالماء: استخدم الرومان طريقة متقدمة جدًا لجلب الماء من الجبال، بواسطة قنوات كبيرة تصل إلى حوض للتنقية، ثم توزع في قنوات صغيرة للمنشآت العامة والينابيع العمومية المنتشرة في المدينة، هذا التقدم سمح فيما بعد بتمويل المدن بالماء، وهي بعيدة عن مصدره.

▪ المنشآت العامة الضخمة: تتميز بالضخامة وتعدد الوظائف، وتتمثل في المسارح، الفروم (Forum)، وهي الساحة المركزية، مباني السيرك، والحمامات والبراكثوريوم، وأعطت الدولة لها الاهتمام من حيث الفن المعماري والزخرفي، بتوظيف أبرع الفنانين الرومان واستغلال أفكارهم ومواهبهم...

وانتشر تأثير المدينة الرومانية في المدن التابعة للإمبراطورية الرومانية خلال القرنين الثاني والثالث الميلاديين، كما انتشرت المدن الرومانية على امتداد الإمبراطورية من انجلترا وعبر بلجيكا ووادي نهر الراين في الشمال عبر فرنسا وسويسرا باتجاه إقليم البحر المتوسط (مدينة تيمقاد بالجزائر) (شكل: ١٠).



شكل (10): مدينة تيمقاد بالجزائر (مدينة رومانية)

والجدير بالذكر أن الإمبراطورية الرومانية كانت منقسمة إلى قسمين: شرقي حيث المدن الهلينية التي سيطر عليها الرومان، وغربي حيث لم تكن المدن قد طوّرت من قبل في غرب أوروبا، فعمل الرومان على تطوير نظام جديد من المدن تتشابه جميعها في تصاميمها، حين تميزت المدن الشرقية بأصولها العامة، واختلفت عن المدن الغربية مادياً وسياسياً.

١-٢-٣- مدن القرون الوسطى بأوروبا:

بدأت في العصور الوسطى فترة انتقالية ثقافية واقتصادية، نقلت أوروبا من إقليم مستعمر من قبل الرومان إلى دور قيادي لخلق حضارة حديثة، وقد حدثت الفترة الانتقالية في أوروبا على مدى قرون عديدة، أدت إلى تنظيم سياسي أعقب سقوط الإمبراطورية الرومانية نتيجة للغزوات التي تعرضت إليها، وفي سبيل تطوير التنظيم السياسي الجديد ظهرت ممالك وسقطت أخرى منها: الأنجلو ساكسون بإنجلترا، والجرمان في ألمانيا، والفرانك بفرنسا، ولباردز

في إيطاليا، واستطاع شرلمان تأسيس إمبراطورية في أوروبا، وكانت بداية للحضارة الأوروبية الغربية في القرن الثامن الميلادي، إلا أن هذه الإمبراطورية سرعان ما تفككت، وبرزت مكانها دويلات صغيرة عديدة، كما تعرضت أوروبا للغزوات في القرن التاسع الميلادي.

وأصبح بناء القلاع والمدن المسورة ظاهرة عملية في أوروبا في هذه الأثناء، من أجل حماية المدن، كما اختفت السلطة المركزية السياسية، وتزايد نفوذ قوى محلية نتيجة للحروب الأهلية، وتطور نظام الإقطاع، حيث أصبح رجال أقوىاء محاطون بمجموعات مسلحة، حكامًا لمناطق صغيرة.

ومع بداية القرن الحادي عشر، بدأت المدن الأوروبية في النمو وبخاصة في المناطق الزراعية الخصبة (شمال فرنسا)، وازدهرت المدن الساحلية في إيطاليا ومنها البندقية وجنوه وبيزا، وقد شاركت هذه المدن في تجارة الحرير والتوابل من الشرق الأقصى، مما نتج عنه تطور في الاقتصاد المركزي.

وشهد القرن الثالث عشر ازدهارًا في التجارة في عدد من المدن الأوروبية وأصبح يوصف سكان المدن البرجوازية في بعض الدول الأوروبية وبخاصة في فرنسا وألمانيا ظهرت في العصور الوسطى مدن عرفت بالحصون أو مدن الأبراج (الحصون)، كما أن البرج أو الحصن ليس مدينة حقيقية، وإنما تبدأ المدينة بالظهور خارج أسوار البرج، لتشكل أساسًا للمدن الكبرى في الفترات اللاحقة.

وقد كانت مدن العصور الوسطى تعتمد على الزراعة بشكل أكبر من اعتمادها على التجارة، كانت تمثل المدن مراكز لتجمع السكان وأماكن دينية وأسواق محلية ومراكز سياسية وقضائية ودفاعية عسكرية، وبذلك كانت المدن تقدم

وظيفتين رئيسيتين، هما الوظيفة الدينية والوظيفة العسكرية^(١).

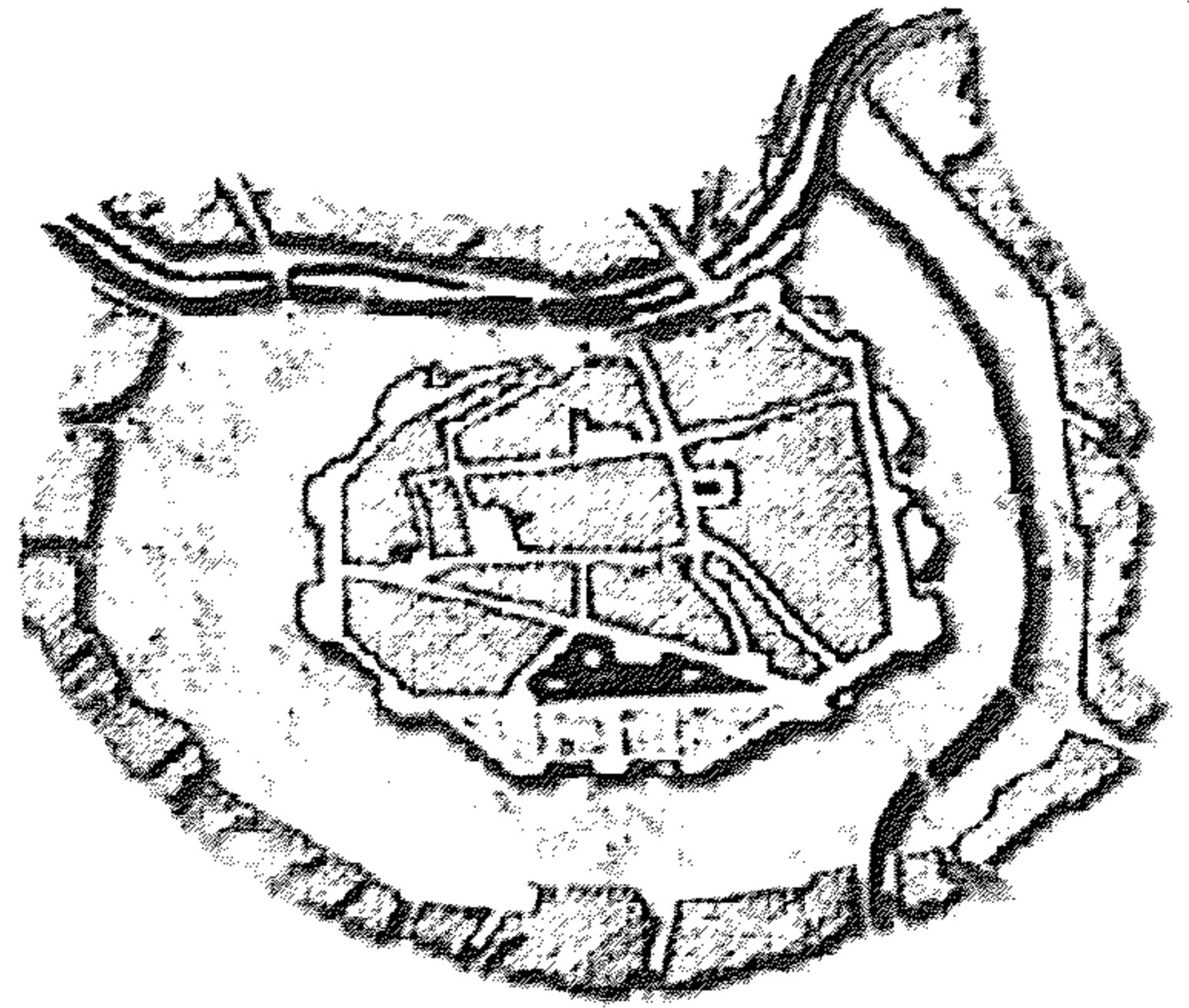
هذا ما أدى بالاعتقاد أن المدينة في تلك الفترة كانت نشأتها تلقائية وعشوائية، نظرًا للظروف التي مرت بها أوروبا في نهاية القرن العاشر للميلاد، حيث بدأت نهضتها الاقتصادية وارتفع عدد سكانها، ونما الإنتاج الزراعي بها، أما الصناعة الحرفية والتجارة فقد تلقت دفعة جديدة، بسبب استقرار الشعوب الغازية في هذه المرحلة والابتكارات التقنية في ميدان الزراعة.

هذا التحول غير نظام الإقامة سواء بالمدن أو الريف الأوروبي، فالسكان الذين لا يجدون العمل بالريف يهاجرون إلى المدينة، مما جعل كتلة الحرفيين والتجار تنمو بها على حافة النظام الإقطاعي.

كل هذه الظروف انعكست على خصوصيات المدينة في العصور الوسطى (شكل: ١١) والمتمثلة في:



تأثر مدن القرون الوسطى بالطبوغرافيا



مدينة فيينا محاطة بسور في القرون الوسطى

شكل (11): مدينة القرون الوسطى بأوروبا

(١) نفس المرجع السابق، ص. ١٢٥.

■ الاستمرارية: المدينة الأوروبية في القرون الوسطى لها شبكة طرق غير منتظمة، فالشوارع تشكل مجالاً مستمراً وموحداً، لا يسمح بالتعرف أو أخذ صورة عامة عن حي أو مدينة ما، فالطرق ليست لها نفس الأهمية، لكنه يوجد تدرج مستمر لشرابين ثانوية ورئيسية، الشوارع الثانوية هي ممرات بسيطة، والأخرى تستخدم لأغراض شتى كالتجارة، التجمع...، أما الساحات فليست مجالات مغلقة مستقلة عن الشوارع بل هي متصلة (استمرارية) بها مباشرة، المنازل كانت متعددة الطوابق، نظراً لشدة تركيز السكان بفعل السور الحصينة، أما عن نوعية المجالات فهناك مجال شامل موحد يظهر في جل المدن، وبداخله نجد المباني العامة والخاصة، والتوازن بين المجالين متعلق بالتلاؤم بين التشريع العام والمصالح الخاصة.

■ التعقيد: المجال العام للمدينة له هيكل معقدة، لأنه مكان مختلف السلطات الأسقفية: البلدية، والأوامر الدينية...، فالمدينة بكبرها ليس لها مركز موحد بل عدة مراكز دينية مع الكاتدرائية، وقصر الأساقفة ومركز مدني مع القصر البلدي، ومركز أو عدة مراكز تجارية مع قصور اتحاد التجار، ويمكن لهذه المناطق أن تتوافق جزئياً، لكن كثيراً ما لوحظ هناك تعارض بين السلطة الدينية والمدنية، وكل مدينة مقسمة إلى أحياء لها هيئتها وتنظيمها الخاص بها، وفي القرن ١٣ للميلاد، عندما أصبحت هذه المدن أكثر كبراً، تشكلت بعض المراكز الثانوية في الأحياء المحيطة بتبني أنظمة وأوامر دينية جديدة مع كنيستهم وساحتهم.

▪ التركيز: مدينة القرون الوسطى هي جسم سياسي ذو امتياز وطبقته البورجوازية كانت أقلية من مجموع السكان، والتي زادت بسرعة وباستمرار من بداية القرن الحادي عشر إلى نصف القرن الرابع عشر، وحتما كان التركيز قانونها الأساسي بتواجدها في مركز المدينة وهو مكانها المفضل، والطبقة الفقيرة في ضواحيها، أما أحياء المدينة فكانت تتميز بكثافة عالية وتركز شديد للمباني التي كانت تتطور رأسيا (عموديا).

▪ قابلية وقدرة المدينة للتجديد: مدن القرون الوسطى لم تأخذ شكلا نهائيا إلا خلال الفترة المنحصرة بين القرنين ١٥ و ١٨، أما في القرون الماضية فقد كانت في حركية نموها السريع، وكان منظرها يوحي بأنها أكثر فوضوية وغير منظمة، لكن رغم ذلك فالوحدة كانت مجسدة ومضمونة، حيث وحدث أساليب وطرق البناء وزخرفة المباني عبر أوروبا ابتداء من القرن ١٢ للميلاد، وعليه فالخصائص الثلاثة الأولى بقيت محفوظة مع الزمن، وحددت الطبيعة الأساسية للمدن الأوروبية، أما الرابعة فلم يعد لها وجود مع أزمة النصف الثاني للقرن ١٤.

وما يلاحظ في القرون الوسطى أنه لا توجد أي مدينة كبرى، لكن هناك عدد كبير من المدن المتوسطة من بينها ١٢ في القرن ١٣ والقرن ١٤، التي وصلت بالتقريب إلى نفس الأبعاد والحجم (٣٠٠-٦٠٠ هكتار، وبحجم ٥٠٠٠٠-١٥٠٠٠٠ نسمة)، وبالرغم من أن هذه الأرقام غير مؤكدة، إلا أن المدن الأكثر سكانا هي: باريس وميلان اللتان يمكن أن تكونا قد وصلتتا إلى ٢٠٠,٠٠٠ نسمة، والبندقية إلى ١٥٠,٠٠٠ نسمة وفلورنس ١٠٠,٠٠٠ نسمة.

١-٢-٤- المدن العربية الإسلامية:

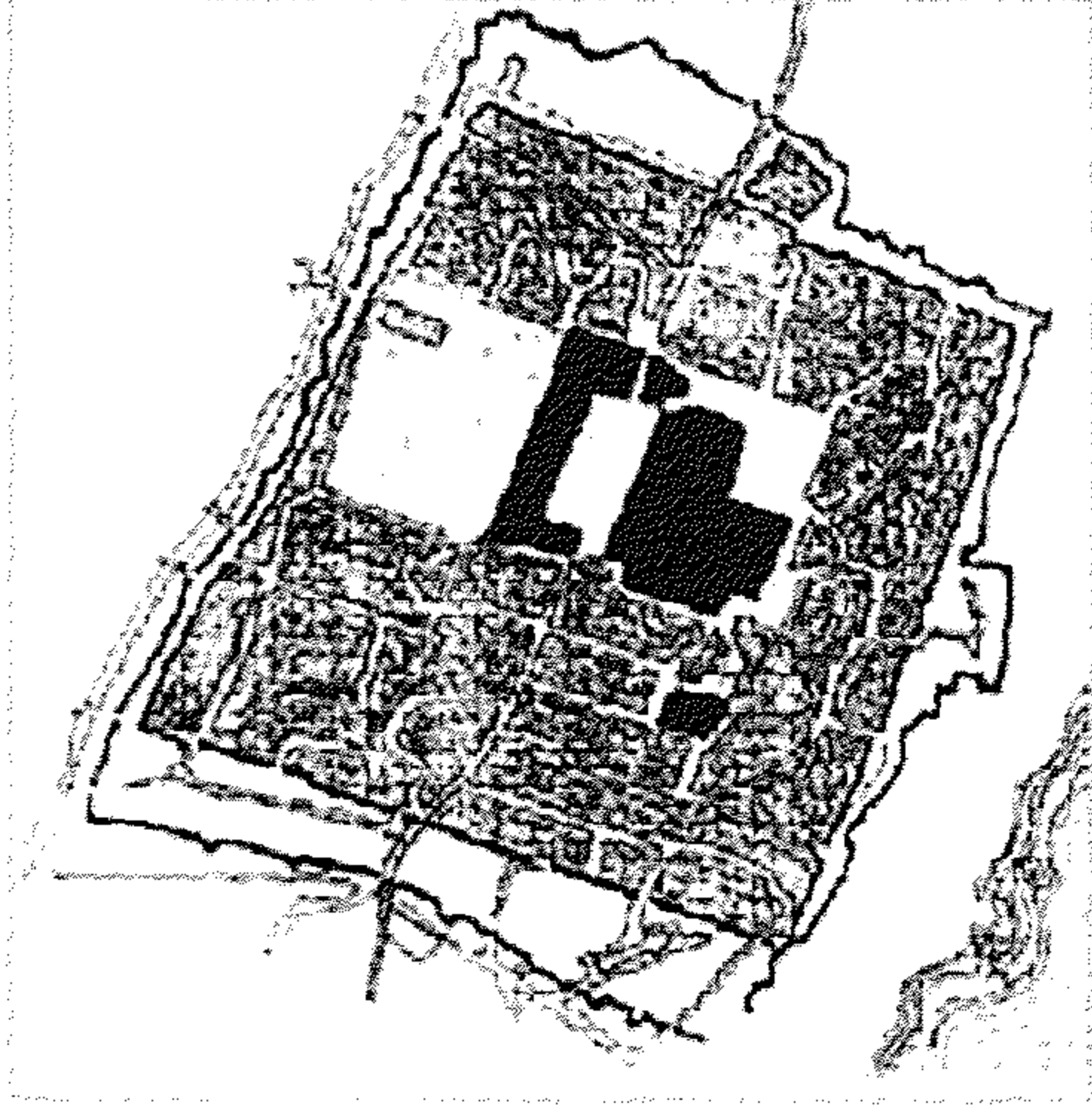
شهدت المدينة العربية الإسلامية تطورًا وازدهارًا خلال الفترة ما بين القرن ٨ و ١٠م، في الوقت الذي شهدت فيه المدن الأوروبية في العصور الوسطى تدهورًا وضعفًا، وقد ساعدت عدة عوامل على تطورها، ولعل أهمها نذكر:

■ العامل الديني: يتفق الباحثون على أن الحضارة الإسلامية هي حضارة مدنية، وكانت المدينة مركزًا سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا، على الرغم أن معظم المدن الدول الإسلامية لم تكن قد تم توحيدها ولا زالت العوامل القبلية قوية، ويشجع الدين الإسلامي بطبيعته على التجمع وعلى حياة الاستقرار والتحضر، كما يشجع على العمل بمهنة التجارة وصلاة الجمعة والجماعة التي تمارس بشكل أفضل في المدن لأنها تتطلب التقاء المسلمين في المساجد الرئيسية في المدن^(١).

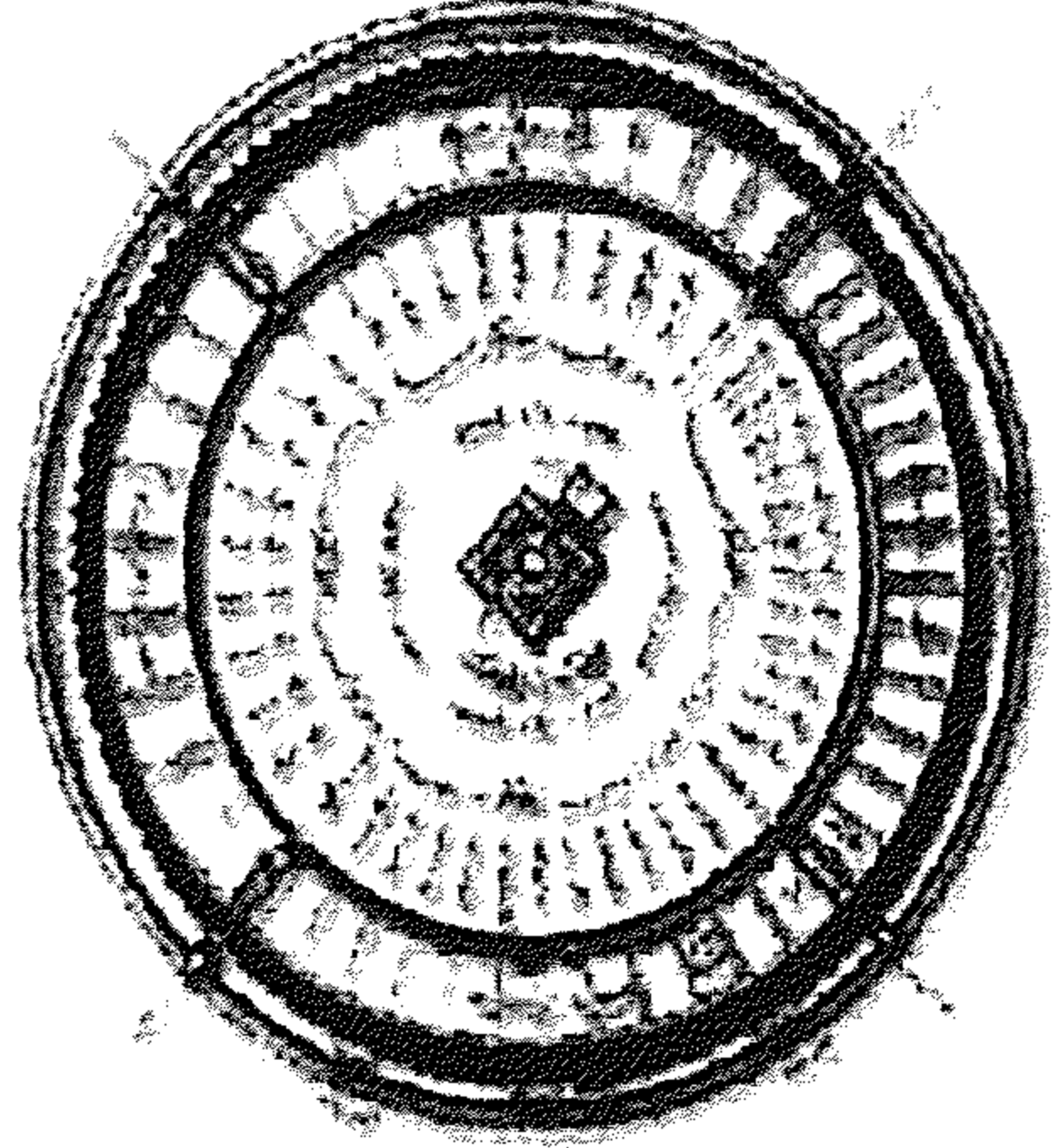
■ العامل العسكري: تطورت العديد من المدن نتيجة للفتوحات الإسلامية، وكانت تبني هذه المدن معسكرات على حافة المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية والجبهات الحربية، وتشكل حلقة وصل بين مراكز تجهيز الجيوش والجبهات الحربية التي لم تكن مدناً في الأصل، إلا أنها نمت وأصبحت مدناً بعد أن توافرت العوامل اللازمة لنموها، وقد أطلق على هذه المدن فسطاطًا، وكانت تبني في الغالب قرب قرى أو قرب بعض الوحدات السكنية التي كانت موجودة قبل الإسلام، ومن هذه المدن: البصرة، والكوفة (شكل: ١٢)، والفسطاط، والقاهرة (شكل: ١٢)، والقيروان وغيرها من المدن التي تطورت على الساحل الإفريقي للبحر

(١) عبد الرزاق عباس حسين، جغرافية المدن، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٧، ص. ١٧.

المتوسط وساحل المغرب على المحيط الأطلسي^(١).



القاهرة الفاطمية ذات مخطط شبه متعلم



مدينة بغداد ذات مخطط دائري

شكل (12): المدينة العربية الإسلامية (بغداد والقاهرة الفاطمية)

■ العامل السياسي: ظهر نوع آخر من المدن الإسلامية، تلك المدن التي كانت عواصم للخلفاء، وتزايد عدد هذه المدن نتيجة لتعاقب الخلفاء الذين كانوا يختارون عواصم جديدة لحكمهم بسبب تشاؤمهم من العواصم السابقة، ولم يرغبوا في سكن المدن القديمة المحررة حتى لا يصبحوا أقلية بين السكان الأصليين.

ودعت بعض الظروف السياسية إلى بناء مدن جديدة لتكون مناسبة لمدن قديمة، كما تعمل على أضعاف نفوذها أيضاً، من هذه المدن مدينة سامراء التي بناها المعتصم لتنافس بغداد، كما نقل الخلفاء العباسيون العاصمة إلى بغداد بدلاً من دمشق ومدينة رفاة على بعد ٦ كم من مدينة القيروان لتكون بديلة

(١) كايد عثمان أبو صبيحة، مرجع سابق، ص. ١٢٨.

لمدينة العباسية التي تبعد نصف ميل عن القيروان^(١).

▪ العامل الاقتصادي: يحتل الوطن العربي موقعًا متوسطًا بين إقليمي جنوب شرق آسيا من جهة وأوروبا من جهة ثانية، فكانت تنقل المتوجات الآسيوية بحرًا عبر المحيط الهندي ثم الخليج العربي فعبر الصحراء السورية مرورًا ببغداد والموصل وحلب ودمشق إلى موانئ الساحل الشرقي للبحر المتوسط، ثم إلى قارة أوروبا، فشجعت الحركة التجارية نشوء المدن على طريق القوافل وعلى ضفاف الأنهار وسواحل البحار، عرفت بمدن القوافل، منها تدمر والنجف وحلب ودمشق.

وقد عمل العرب على تطور وازدهار بعض المدن في البلاد التي دخلوها فاتحين لأنهم كانوا يشجعون على الاستقرار في هذه المدن، فأسسوا مدينة الزهراء قرب قرطبة، وعدداً آخر من المدن الجديدة على ساحل إفريقيا الشمالي الشرقي لأغراض تجارية وسياسية^(٢).

وتعكس خصائص المدينة العربية الإسلامية النظام الاجتماعي القبلي الذي يتميز به المجتمع العربي، فكانت تقسم المدينة إلى أحياء أو أرباع، إذ تسكن كل قبيلة حيًا خاصًا بها، ويشكل كل حي وحدة حضرية مستقلة لها مسجدها ومقبرتها الخاصة، وتكون هذه الأحياء في بعض الأحيان محاطة بسور يربط بينها المسجد الجامع، كما تشترك المدن العربية الإسلامية في بعض الصفات التي تعكس الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها المجتمعات.

(١) عبد الرزاق عباس حسين، مرجع سابق، ص. ١٩.

(٢) نفس المرجع السابق، ص. ١٩-٢٠.

وتتميزت المدينة العربية الإسلامية بالشكل الدائري الذي يسهل الدفاع عن المدينة. وتجعل السوق والمسجد الجامع على أبعاد متساوية بالنسبة لجميع مناطق المدينة، وتتواجد أبراج المراقبة على سور المدينة، لكن هذا لا يمنع من أن تكون بعض المدن على شكل شطرنجي، ولعل أهمها مدينة القاهرة في العهد الفاطمي، إلا أن عناصرها ومكوناتها العمرانية لا تختلف عن المدينة ذات الشكل الدائري، فالمسجد الجامع يشغل مركز المدينة لكونه يمثل المركز السياسي والديني والثقافي والحضاري والإداري، ويجاوره السوق الرئيس والبازار لكونه يمثل المركز التجاري الرئيسي، ثم يأتي العنصر الثالث وهو المنطقة السكنية التي تحيط بالسوق وتتصل به بواسطة شوارع وممرات ضيقة وملتوية والتي لها وظيفة الدفاع عن المدينة لكونها ملتوية وضيقة إضافة إلى استخدامها كمسالك، كما أنها تمثل معالجة مناخية للمدينة العربية الإسلامية.

أما أهم العناصر العمرانية والملامح المعمارية التي تتميز بها المدينة العربية الإسلامية فهي الأفنية سواء كانت في المسكن أو في السوق أو في الشارع، كما تتميز بأبنية مفتوحة إلى الأعلى في نفس الارتفاع نظرًا للخصوصية الاجتماعية للمجتمع العربي الإسلامي.

١-٣- مدن عصر النهضة الأوروبية والمدينة التجارية:

١-٣-١- مدن عصر النهضة الأوروبية:

ظهر نوع جديد من المدن في أوروبا، من حيث المظاهر والمحتوى بين القرنين ١٥م و١٨م، فقد أصبحت الوظائف التجارية والدينية والسياسية منفصلة عن بعضها في المدن، بعد أن كانت متداخلة مع بعضها في مدن العصور الوسطى، كما انتقلت القوة إلى أيدي من يسيطر على الجيش وعلى

طرق التجارة وأصحاب رؤوس الأموال، وحدث انتقال من حياة مدن العصور الوسطى إلى ظاهرة الباروك، كما حدث اندماج حكومات إقطاعية متفرقة مع بعضها خلال عصر النهضة.

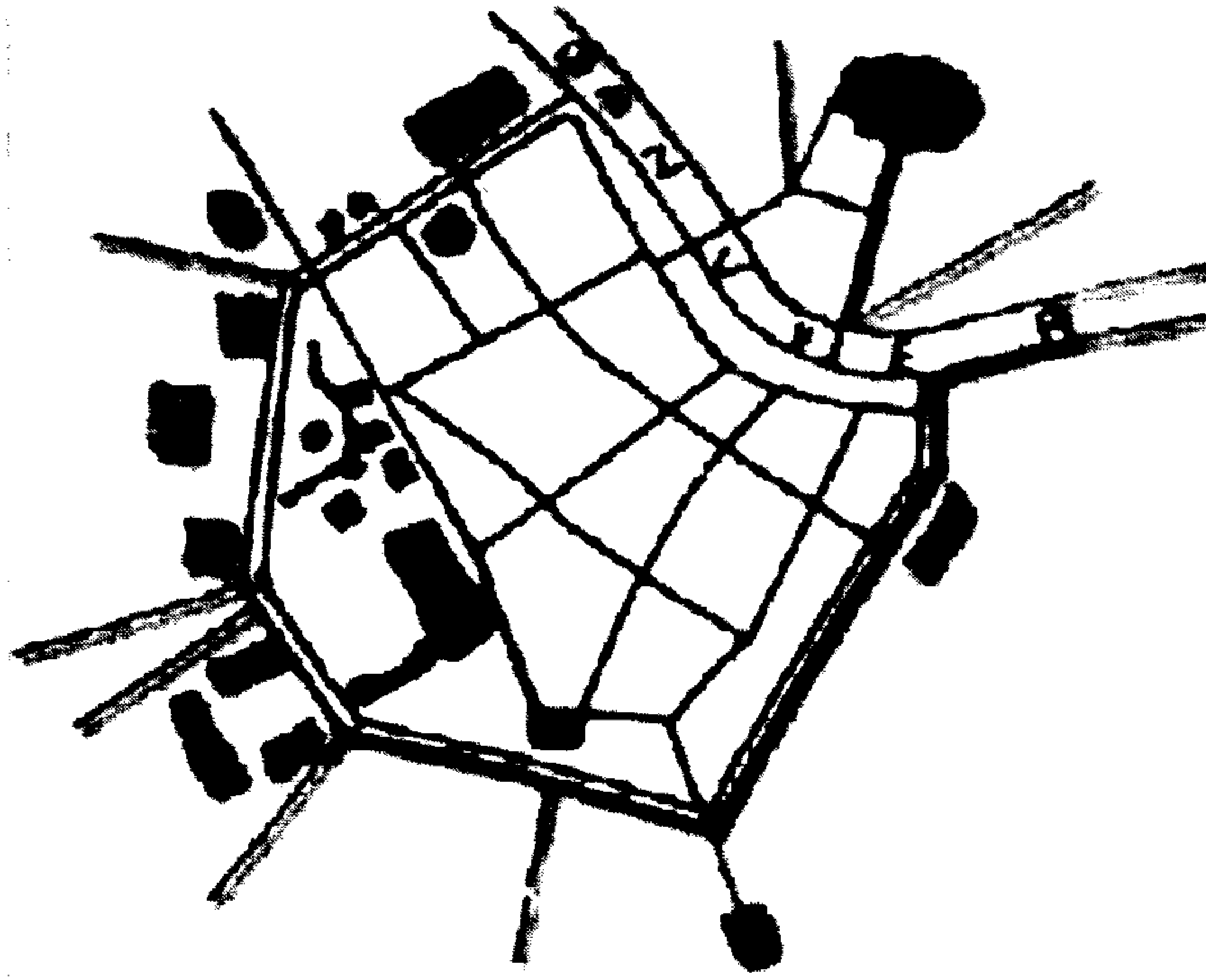
واستحدثت إدارة سياسية مستمرة في المدن، وسيطرت المدن الأقوى على جيرانها الأضعف.

وتميزت مدن عصر النهضة بظهور الاستبدادية وازدهار البيروقراطية التي رافقها بناء المكاتب، وظهر نوع جديد من المدن في القرن ١٦ م هي أماكن للحكام ومراكز للقوة الاقتصادية، ونتيجة لتطور الأسلحة لم تعد الأسوار مناسبة للدفاع عن المدن، لذلك تم عمل ترتيبات معقدة دفاعية (حصوناً) أكثر قوة من الحصون القديمة.

غير أن هذه الإجراءات عملت على إعاقة توسع المدن، وعليه فقد تزايدت أحجام المدن وتوسعت رأسياً نتيجة لظاهرة النزوح الريفي وعدم اتساع المساحة وتوفرها، مما جعل المباني ترتفع إلى ثلاثة طوابق، وحتى خمس طوابق، ووصل البعض إلى ثمانية طوابق.

كما ظهر نوع جديد من المدن التي تم التركيز على الجانب الجمالي، وهي مدن الباروك التي تتميز بالطرق العريضة الواسعة والتي تناسب حركة التجارة والجيش والمواكب التي استعملت العربات ذات العجلات التي لم تعد تناسبها شوارع مدن العصور الوسطى الضيقة (شكل: ١٣).

كما تميزت مدن الباروك ببناء قصور النبلاء والنوافير المزخرفة والحدائق والميادين، إلى جانب ظهور الفنادق لاستقبال الزوار.



شكل (13): مدينة فيينا في عصر النهضة

- ويمكن إبراز الخصائص العمرانية والمعمارية لمدن عصر النهضة فيما يلي:
- وضوح مبدأ المحور الذي أثر على منظومة هيكلية الحركة في المدينة، والذي أدى إلى ظهور عنصر جديد في النسيج العمراني وهو الميادين (squares) التي تم تزيينها بالمعالم الأثرية، حيث أصبحت هذه العناصر تمثل علامة للدلالة عن المدينة.
 - عدم قدرتها على الديناميكية وعدم قدرتها على مواكبة عملية التطور والتغير، فتميزت بثباتها وبقائها في حالة غير قابلة للتغيير، لأن تعديلها يعتبر أمراً صعباً.
 - تم الاهتمام بالمناطق المفتوحة وخاصة في المناطق المحيطة بالكنائس وأمام القصور، مما أضفى جمالية مسحة جمالية إلى النسيج العمراني.

١-٣-٢- المدن التجارية:

في القرن ١٧ م ظهرت بعض المدن كمراكز مالية وتجارية نتيجة لعمل التجار وأصحاب رؤوس الأموال وملاك الأراضي والعقارات بهدف تطوير المدينة التجارية وتوسيعها مساحيًا واقتصاديًا، فأصبح الاستثمار والربح المادي هدفًا لسكان المدن.

فأصبحت الأرض في المدينة مادة تباع وتشترى، بعد أن كان الإقطاع يحول دون ذلك، وأصبح الهدف من بناء المساكن الحصول على الأرباح، ونتيجة لذلك خضعت حياة المدينة للمضاربات المالية والتفتت الاجتماعي، وفي الوقت ذاته تزايد عدد المدن وكبرت أحجامها في أوروبا الغربية وكان يصاحب هذه الاتجاهات مضاعفة الأرباح حتى من استغلال المساكن في الضواحي القذرة.

وقد أهمل بناء الأسوار لأغراض دفاعية بعد القرن ١٧ م، لأنه لم يعد له فائدة في حماية المدن، إلا أنها بقيت تمثل مظاهر لبعض المدن، وتميزت هذه المدن بنمط يعتمد على تقسيم الأرض إلى نظام شبكي بشوارع طويلة مستقيمة متوازية، تتقاطع مع شوارع عرضية بزوايا قائمة، وتبنى المدينة على شكل مستطيل الذي أثر على نمط الشوارع والطرق في المدينة وعلى هندسة قطع الأراضي المخصصة للبناء الفردي، كما أثرت على التصميم الأساسي لوحدات السكن.

لقد توسعت المدن مساحيًا، وكان الدافع الرئيسي لنمو المدن خلال هذه الفترة هو الثورة الصناعية، فقد تطور الإنتاج الصناعي خلال الثلاثينات من القرن التاسع عشر، وتطورت أساليب جديدة للمواصلات، عملت على سد

حاجة العمال الذين يعملون في مراكز صناعية، وتسهيل هجرة السكان من الريف إلى المدن، كان اختراع الآلة التجارية أحد الأسباب الرئيسية للتطور الصناعي وتطور المدينة الصناعية، وشكل المصنع نواة للنظام الحضري الجديد، وتكونت المدينة من العناصر التالية: المصنع والسكة الحديدية والحي العشوائي والذي يعتبر مهمًا للمصنع الذي شكل نواة للتنظيم الحضري، فالمساكن كانت تبنى بشكل تكون فيه ملاصقة لبعضها البعض، مما يؤدي إلى وجود عدد من الغرف المظلمة وقليلة التهوية، وتفتقر إلى المساحات الفارغة، باستثناء ممر يمتد بين صفوف المساكن كان مكانًا لإلقاء النفايات، مما انعكس على تدنى الوضعية البيئية والصحية بهذه الأحياء، إلا أنه حدثت بعض التطورات في المجال الصحي بعد منتصف القرن التاسع عشر بإدخال تحسينات على شبكة التموين بالمياه الصالحة للشرب وشبكة الصرف الصحي، إلى جانب ظهور مساحات من الأرض الفراغ والمناطق المفتوحة في المدن والمنتزهات الصغيرة، كما بدأ انتشار المستشفيات وشاع تنظيف الطرق، كما استخدمت الحمامات الخاصة في البيوت، بحيث كان التقدم الصحي أهم مظاهر مدن القرن التاسع عشر.

وفي هذه المرحلة عرفت المدينة التجارية تطور ظاهرة الضواحي من أجل تخلص السكان من الازدحام والاكتظاظ والتلوث الذي كانت تعاني منه المدن المركزية في المدن الكبرى، وانتقالهم للإقامة في أماكن تبنى في المناطق الريفية، حيث كانت تخص في بداياتها فئة الأغنياء الذين باستطاعتهم التنقل بين مناطق السكن الجديدة والمناطق المركزية بالمدينة، ثم تدعمت بعد ذلك من خلال توافر مساحات من الأرض وتطور وسائل المواصلات وبخاصة السكك الحديدية والسيارات الكهربائية (١٨٥٠-١٩٢٠)، وقد أدى تطور

السيارة في مطلع القرن العشرين إلى نمو الضواحي وتسارع انتشارها بحيث استقطبت أعدادًا أكبر من سكان المدن هروبًا إلى مناطق سكن أفضل، وبعد ذلك أخذت الأنشطة التجارية والاقتصادية الانتقال إلى الضواحي حيث يوجد السكان، فتحوّلت من مناطق مخصصة للسكن فقط إلى مناطق حضرية توجد في أقاليم ريفية، كما كوّنت نوعًا من المدن الصغيرة التي عرفت بالمدن التوابع على أطراف أقاليم المدن الكبرى، وانتقلت إليها المشاكل التي كانت تعاني منها المدن مثل: الازدحام، والاكتظاظ والتلوث ومشكل التخلص من النفايات وارتفاع كثافة السكان.

١-٤- المدينة المعاصرة (المدينة الصناعية ومدينة الخدمات):

١-٤-١- المدينة الصناعية:

مما لا شك فيه أن الثورة الصناعية التي ظهرت ابتداءً من منتصف القرن ١٨م، غيرت مجرى الأحداث وقلبت كل الموازين خاصة في إنجلترا، وبسرعة بعد ذلك انتشرت في أوروبا الغربية وباقي دول العالم، والتي صنفت من بين التحولات الأساسية في تاريخ الإنسانية، لأنها أثرت في كل الميادين خاصة على المدن وتنظيمها، ومن بين إفرازاتها المميزة نذكر ما يلي:

- النمو السكاني الناتج عن انخفاض معدل الوفيات، والذي انفصل لأول مرة بوضوح من معدل المواليد.
- ارتفاع المنافع والخدمات الناتجة عن الزراعة والصناعة والأنشطة الخدماتية بفضل التقدم التكنولوجي والاقتصادي.
- إعادة توزيع السكان على المجال (اختلال التوزيع)، وتبعه دفع ديمغرافي وتحول في الإنتاج، فالسكان الذين كانوا ملاكي الأراضي مستغلين لها،

أصبحوا أجراء أو عمالاً في الصناعة، وبطبيعة الحال يتواجدون حيث تتوفر فرص الشغل في الأماكن الصناعية بالقرب من الآلة، بجانب مجرى مائي أو مناجم الفحم، فالمصانع في كثير من الأحيان تتركز حول المدن، وهو ما أدى إلى تطورها بشكل متسارع أكثر من باقي مناطق الدولة، لأنها استقبلت الزيادة الطبيعية وتدفق المهاجرين الريفيين.

■ تطور وسائل الاتصال بالإضافة إلى مد قنوات الملاحة، فطرق العبور قد أنجزت حسب المناهج والأساليب المتقدمة جداً، وأهم شيء صاحب الآلة التجارية هو القطار البخاري سنة ١٨٢٥ في إنجلترا، والتي انتشرت بها طرق السكك الحديدية بسرعة وفي كل الدول الأخرى المجاورة، وفي نفس الفترة فقد عوضت البواخر البخارية تلك الشراعية...، وسمحت هذه الوسائل حتماً بحركة كبيرة جداً للسلع والأشخاص، حتى السلع الثقيلة يمكن أن تنقل إلى حيث يوجد الطلب، وكل الأفراد مهما كانت طبقتهم الاجتماعية يمكن أن يقوموا بأسفار طويلة، أو السكن في مكان والعمل في آخر بالتنقل يومياً أو أسبوعياً.

■ سرعة الانتشار والتوسع: حدثت هذه التغيرات والتحويلات الكبرى في عشرات السنين فقط، ولم تؤدي إلى توازن جديد مستقر، بل تركت الاحتمالات لتحويلات أخرى دائمة أكثر عمقاً وسرعة، فلم يحل أي مشكل نهائياً ولم تبق أي تهيئة فعالة لمدة لا تنتهي.

■ الاتجاهات للفكر السياسي: فقدان قيمة الأشكال التقليدية للمراقبة العامة للإطار المبني (المخططات العمرانية، القوانين...) التي اعتبرت قديمة الإيقاع، وفي نفس الوقت رفض تقبل المساويى العائدة على المحيط كحقائق لا يمكن اجتنابها، وضمان سلطة مصححة للأخطاء بأفعال مدروسة.

وقد قامت هذه الاتجاهات على الليبرالية التي تدعو إلى الحرية في كل المجالات، فالأقصاديون يوصون بتحديد تدخلات السلطة العمومية في كل قطاعات الحياة الاجتماعية خاصة التعمير، فأدم سميث نصح مثلاً الحكومة ببيع الأراضي التي تملكها لدفع ديونها، وقوبلت النصائح بترحيب واسع من طرف الطبقات المسيطرة التي لها مصلحة السيادة خاصة في ميدان العقار وحرية الملكية الخاصة، دون أن تتوقع نتائج هذا الفعل على المستوى الحضري.

فبعض سلبات النسق الفيزيائية مثل الاحتقان على مستوى النقل، والفقر، والبيئة الحضرية...) أصبحت غير محتملة لحياة الطبقات الضعيفة، قد أدت بالراديكاليون والاشتراكيون إلى اقتراح ضرورة التدخل العمومي معاً لمعالجة المشاكل التي تعاني منها المدينة بنماذج نظرية جديدة.

وعليه فقد تبين خلال النصف الأول من القرن ١٩ أن مشاكل وأخطاء المدينة الصناعية تبدو متعددة وغير عادية، يصعب حلها أو محوها كلية، فبين الحقيقة والمثالية فإن الفرق يبدو مستحيل السيطرة عليه.

وقد أدى النمو السريع للمدن في العصر الصناعي إلى عدم قدرة تلك النواة السابقة المشكّلة في القرون الوسطى أن تكون مركزاً للجسم الجديد، فقد تكونت حولها منطقة مبنية جديدة، هذه النواة بهيكلتها السابقة تحوي المعالم الرئيسية التي كثيراً ما تسيطر حتى الآن على بانوراما المدينة، لكنها لا يمكن أن تصبح فجأة مركزاً لتجمع كبير، فالطرق ضيقة جداً لاحتواء وسائل النقل والحركة والتجارة التي هي في توسع. فالمنازل صغيرة ومكدسة ومتراصة جداً لا يمكنها أن تأوي بدون سلبات سكاناً أكثر كثافة، وأيضاً الطبقات المالكة لها تركتها شيئاً فشيئاً لتستقر في الضواحي، وأصبحت المنازل القديمة جداً أكواخاً

للفقراء والمهاجرين الجدد، في نفس الوقت العديد من المعالم الأثرية من المدينة التاريخية كقصر النبلاء تُركت بحجة التقلبات الاجتماعية وقسمت إلى مساكن عديدة صغيرة.

وقد شغلت المناطق الخضراء المتواجدة في الجسم القديم (النواة) من حدائق المنازل، وحدائق القصور الكبيرة، والحدائق العمومية... بمباني جديدة، وبالمنازل، وبالمستودعات الصناعية، كل هذه الأفعال والتحويلات زادت و تفاقمت في النصف الثاني للقرن ١٩ م، لأن الضواحي لم تكن منفصلة عن المدينة الأم، لكن هو مجال حر حيث تتزايد فيه أعداد كبيرة من المبادرات المستقلة: أحياء راقية، وأحياء فقيرة، وصناعة، ومخازن، انطلاقاً من مستوى معين، كونت وأسست هذه المبادرات نسيجاً متراصاً غير مخطط ولا متوقع في ذلك الوقت.

في هذا المحيط الصناعي أصبح التجانس الاجتماعي والمعماري للمدينة الأم مفقوداً، فقد حلت محله الانفرادية، فالأفراد كالطبقات الاجتماعية لا يهمهم الاندماج في المدينة كمحيط جماعي، ولكن يتواجدون في أحياء متباينة: أغنياء، وفقراء...، والعائلات لها اتجاه العيش بعيداً بقدر الإمكان، فالفجوة بين الأغنياء والفقراء زادت، حيث المنازل الفردية مع حديقة مخصصة للأغنياء والطبقة المتوسطة، أما الفقراء فيسكنون في منازل متراصة ذات طوابق، كما شهدت المدينة مضاربين في ميدان السكن لبناء منازل العمال بمواد مسترجعة (نوعية رديئة...) لتقليص التكلفة بسبب الضيق والتراص في النسيج العمراني، مما ترتب عليه صعوبة في استخراج النفايات وكل الأنشطة تتم في الهواء الطلق كلعاب الأطفال، غسل الملابس، التصريف السطحي للمياه المستعملة ومياه الصرف تجري وتتجمع في الطرق والممرات حيث تمر العربات وتتم حركة الراجلين.

بالإضافة إلى ذلك تتواجد الأحياء الأكثر بؤساً في المناطق غير المقبولة تماماً للسكن، بالقرب من المصانع (الأحياء العمالية) وخطوط السكك الحديدية، بعيدة عن المساحات الخضراء، فالمصانع تطرح نفاياتها على المنازل مع دخانها وضجيجها ملوثة المياه والهواء، وأدخلت التجارة لتزيد على ما تطرحه المنازل. إن هذا المحيط الفوضوي وغير المقبول يسمى المدينة الليبرالية كان نتيجة تجمع العديد من المبادرات العامة والخاصة غير النظامية وغير المنسقة، أي عدم الاهتمام بالإنسان كإنسان بل كآلة للإنتاج والعمل.

إن الحرية الفردية التي اعتبرت كشرط للتنمية الاقتصادية والصناعية، أظهرت وأفرزت عدم كفاية لمراقبة المشاكل الناشئة في ميدان البناء والتعمير، اللذان هما نتاج التنمية الاقتصادية.

ويمكن إقرار أن الصناعة التي ظهرت في الثورة الصناعية عملت على خلق مدن جديدة وتوسيع مدن كانت قائمة فعلاً، إن المدن التي نمت نمواً كبيراً في العصر الحديث هي المدن التي كانت فيها التنمية الصناعية أعلى ما تكون، كما أن المدن المتوقفة عن النمو هي تلك المدن التي لم تدخلها الصناعة الحديثة، والدور الحاسم في حركة التمدن والمدينة الحديثة كان للوظيفة الصناعية قطعاً. ويظهر دور الصناعة في التحضر بشكل مباشر وغير مباشر، فهي التي خلقت وسائل المواصلات الحديثة وعملت على تطور وسائل الإنتاج والزراعة، وهي التي عملت على جذب السكان من الريف للعمل فيها في المدن.

وقد عملت الثورة الصناعية على نمو المدن وتطورها أكثر من أي عامل آخر، واعتبرت الصناعة القوة الرئيسية التي عملت على تشكيل أنماط العمل لسكان المدينة، ويعود السبب في تدهور البيئة الحضرية إلى الصناعة والسكك

الحديدية، ويرتبط النمو الصناعي بالنمو الحضري وبشكل خاص خلال الثلث الأخير من القرن ١٩، وقد صاحب عملية التحضر تصنيع وتحديث، حتى أن التحضر أصبح مرادفًا للتصنيع والتحديث في مدن الحضارة الغربية.

وقد تركزت أعمال العديد من الباحثين والدارسين خلال القرن ١٩ على التحضر والتطور الحضري، وربط هؤلاء بين عملية التحضر من جهة والتصنيع من جهة ثانية، وفي هذا الإطار يلخص لويس ريث "Louis WRITH" بعض خصائص المدينة الصناعية كما يلي:

- تقسيم مكثف للعمل.
- التأكيد على الاختراع والإبداع.
- ضعف العلاقات الرئيسية لصالح الأحياء المحلية.
- انهيار المجموعات السكانية الرئيسية، مما يؤدي إلى فوضى اجتماعية.
- اعتماد أشكال ثانوية للسيادة الاجتماعية مثل الشرطة.
- التفاعل مع آخرين كفاعلين لأدوار محددة.
- انهيار العلاقة الأسرية، ونقل وظائفها إلى وكالات متخصصة خارج البيت.
- تنوع في القيم والمعتقدات الدينية.
- تشجيع الحركة الاجتماعية، الصعود إلى أعلى.
- قواعد شاملة تطبق على الجميع، ووجود أوزان ومقاييس وأسعار عامة والمدينة، حسب ريث، موجهة للفائدة وللنظام الاقتصادي العقلاني، كما تسودها الطبقة الوسطى وتكون موجهة نحو التغيير^(١).

(١) كايد عثمان أبو صبحة، مرجع سابق، ص. ١٤٤ - ١٤٥.

١-٤-٢- مدينة الخدمات:

تميل الأنشطة الاقتصادية الأولية والثانوية إلى التركيز في مناطق محددة من سطح الأرض، إلا أن الأنشطة الثالثة (الخدمات) تنتشر بشكل أوسع في النظام الحضري، أي في جميع المدن، كما تتوافر هذه الخدمات في المدن بدرجات متفاوتة، وأكثر الخدمات (الأنشطة الثالثة) شيوعاً وانتشاراً في المدن هي تلك المرتبطة بتوزيع وتبادل السلع والخدمات، حيث تعتبر المدن دون استثناء مراكز تسويق أو مراكز تجارية، تهتم بتجميع السلع من السكان وتوزيعها عليهم من خلال عمليات الشراء والبيع وتهتم أيضاً بتقديم الخدمات لسكان المدن ولل سكان القاطنين في الأقاليم التابعة لها.

وفي بعض المدن لا تظهر الوظيفة التجارية بوضوح حيث تخفيها وتغطيها وظائف متخصصة أخرى تتميز بأدوار أكثر أهمية في التنظيم الاقتصادي للمجتمع، وربما يكون هذا هو السبب في إيجاد العديد من مراكز الاستقرار البشري في الأقاليم الزراعية، وقد أطلق على هذه المراكز بالأماكن المركزية. وبشكل فإن المدن تنشأ لأسباب اقتصادية حيث تحتل نقاطاً تعمل على تسهيل تبادل السلع والخدمات، ويتجمع السكان في المدن لتبادل السلع والخدمات والأفكار، وتشكل المدن في الوقت مراكز للقوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتشهد حالياً تطوراً ونمواً لم تشهده من قبل، كما يتطلب اقتصاد ما بعد الثورة الصناعية للتسعينات من القرن العشرين وصولاً سريعاً للمعلومات، لأننا نعيش في عصر عرف بعصر المعلومات، وتعتبر مباني المكاتب في المدن الضخمة بشكل خاص معامل للمعلومات، وتحتاج عملية صناعة المعلومات إلى تجميع عدد كبير من المختصين، وتمتلك المدن الأكبر تجمعات اقتصادية ضخمة للتعامل مع المعلومات وتبادلها، لأنه تتوافر في هذه المدن المباني

الضخمة وشبكة الاتصالات والمواصلات والقوى البشرية المتخصصة للتعامل مع السيل المتدفق من المعلومات.

وتتميز المدن ببعض المزايا والخصائص الجاذبة للسكان كأماكن للفرص، إلا أنه يوجد تباين واضح في الفرص والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة بين المدن وحتى داخل كل مدينة.

لم تستطع قطاعات المجتمع جميعها الاستفادة من التطور الذي حصل في المدن حديثاً بدرجة متساوية، وبخاصة الأقليات والعمال الأقل مهارة، وتظهر هذه المشكلة في الدول المتقدمة وبخاصة في المدن المركزية وفي مدن الدول النامية.

وقد ارتبطت عملية انتقال المدن في الدول المتقدمة من مرحلة المدينة التي تعتمد أساساً على الصناعة الثانوية أو التحويلية، إلى مرحلة المدن التي تعتمد على عصر المعلومات والخدمات، ارتبطت بتدهور المدينة المركزية وتبديل الوظائف أو الأعمال للسكان، كما أن مدن الدول النامية تتميز بمحدودية فرص التشغيل على الرغم من النمو السريع الذي تشهده هذه المدن^(١).

فإذا كانت الصناعة التحويلية (الثانوية) مسئولة عن عملية نمو المدن في عهد الثورة الصناعية، فإن صناعة الخدمات أو كما تسمى الصناعة الثالثة واعتبار المدن مراكز للتسويق وللمعلومات، مسئولة عن نمو المدن في العصر الحديث. ويعتبر والتر كريستالر من الجغرافيين الذين اهتموا بدراسة مراكز الخدمات في الثلاثينات من القرن العشرين ضمن نظريته الشهيرة بنظرية الأماكن المركزية التي ركز فيها على الأنشطة الثالثة التي تشغل أكبر نسبة من

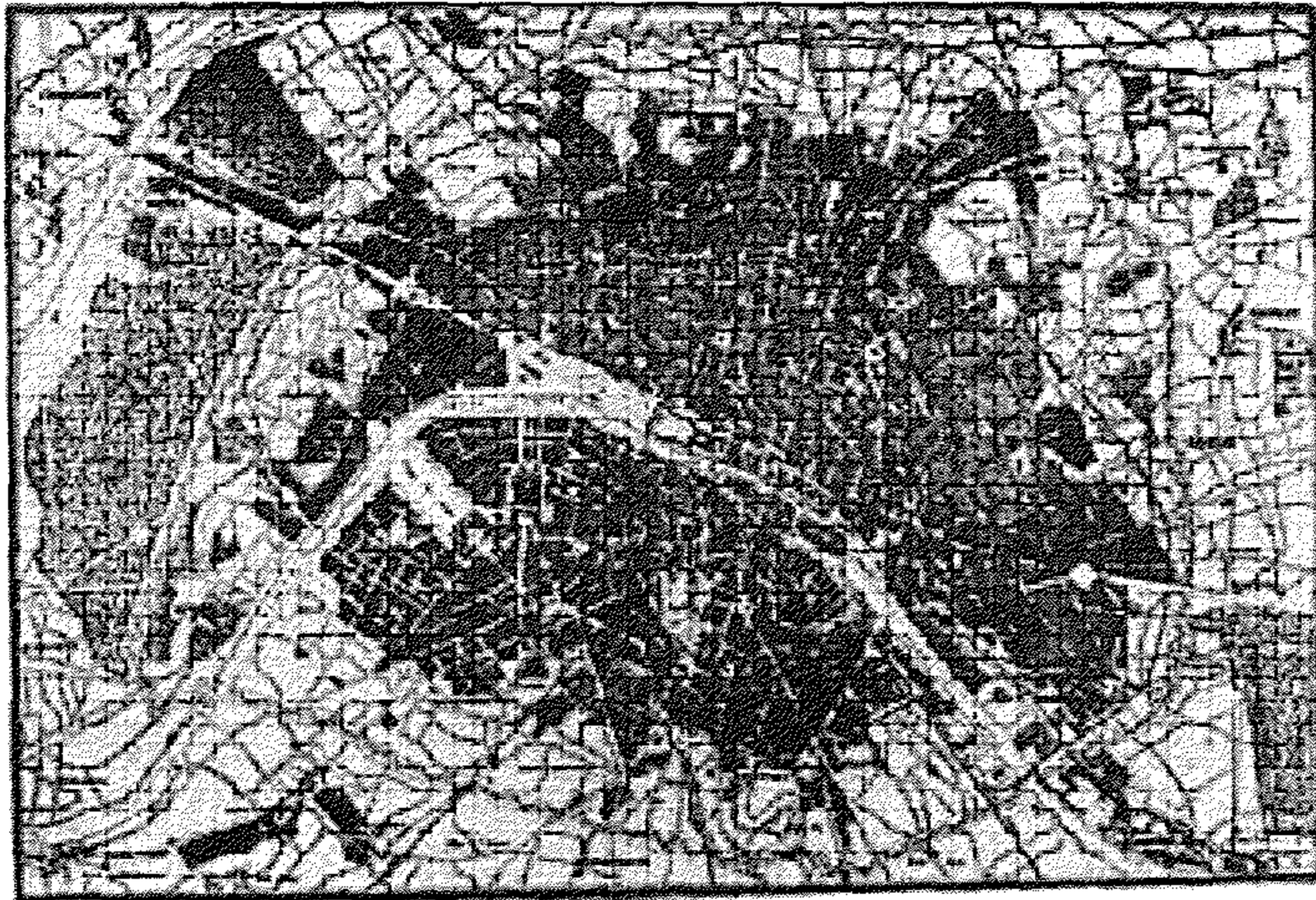
(١) نفس المرجع السابق، ص. ١٤٦-١٤٧.

حجم القوى العاملة في المدن، بالإضافة إلى الأعمال التي حاولت تطوير هذه النظرية كأعمال لوش وإزارد.

١-٥- المدينة ما بعد الثورة الصناعية:

تقوم هذه المدينة على مبدأ تدخل الدولة في التركيبة العمرانية خاصة بعد سنة ١٨٥٠، فالحرية الكلية المرتبطة بالمبادرات الخاصة محدودة من تدخل الإدارة، والتي تثبت القوانين وتنجز الأشغال العمومية، وتبقى هذه الحرية مضمونة في إطار هذه المحددات الضيقة جداً، وقد حظي هذا النموذج الذي سمي بمدينة ما بعد الليبرالية بنجاح سريع مباشر ومستديم.

وسمح هذا النموذج بتهيئة المدن الأوروبية الكبيرة وفي مقدمتها مدينة باريس مع البارون هوسمان "Haussmann" (شكل: ١٤)، وتأسيس المدن الاستعمارية بنفس المبادئ في كل مناطق العالم، حيث يمتد تأثيرها بطريقة غير منتهية إلى تنظيم المدن التي نعيش فيها اليوم.



شكل (14): مدينة باريس قبل أعمال Haussmann

وتتميز المدينة فيما بعد الليبرالية أي ما بعد الثورة الصناعية بالخصائص التالية:

▪ الإدارة العامة والملكية العقارية: يجب أن يكون المجال والعقار المتعلق أو الموثوق بأحد أو بآخر معروفًا، فالحدود بين هذه المجالات محددة بكل دقة، والإدارة تسير المجال المتعلق على الأقل بما هو ضروري لشبكة الاتصالات (الطرق والشوارع، الساحات، سكك الحديد...) والهيكل القاعدية (الصرف الصحي، وفيما بعد الكهرباء والغاز، الهاتف...)، أما القطاع الخاص فيسير كل ما تبقى، أي الأرضيات المخدومة من طرف هذه الشبكات والهيكل القاعدية، حتى هذه الإدارة عندما تريد أن تنجز مبان أو تهئية مجالات حرة للمنفعة العامة (مدارس، مستشفيات...)، توضع بالتناوب مع المشاريع الخاصة، وتتصرف كمالك يدخل في تنافس مع الآخرين.

▪ استعمال الأراضي متعلق بالمالك الوحيد (خاص أو عام): يتصرف في الأرض مالكيها الوحيد كما يشاء، والإدارة ليس لها إلا تأثير غير مباشر عليها، وذلك عن طريق القوانين غير المباشرة، التي تحدد أبعاد المباني وفقًا لتلك المجالات العمومية وتحدد أو تثبت العلاقة بين المباني المتجاورة.

▪ الحدود بين المجال العام والخاص واضح تمامًا: من خلال التنظيم الصفي لرسم مخطط المدينة، فالمباني يمكن أن تكون مبنية على طول انتظام خاصة في النواة المركزية، حيث تسيطر الأنشطة التجارية، والتنظيم الأكثر ملائمة هو الرواق المغطى الذي يستغل كقناة للسير والحركة وتمويل المحلات التجارية التي تتواجد في الطابق السفلي، كل

الوظائف الأخرى (سكن، مكاتب...) تقع في الطوابق العلوية، وتعاني من مساوئ كالاحتياج إلى الهواء النقي، والضجيج، ونقص الضوء...، أما المباني الخارجة عن هذا التنظيم الصفي، فإنها تستفيد من عدم الوقوع في المساوئ السالفة ومن قلة الكثافة، ولا تكون إلا في مناطق الضواحي، حيث يسيطر السكن الفردي، ويمكن استغلال الأرضيات بطريقتين متعادلتيْن عملياً من وجهة نظر اقتصادية: سكن بكثافة منخفضة للمساكن الغالية (فيلات للطبقة الغنية...)، وسكن بكثافة مرتفعة للمساكن الأكثر اقتصادية (بنايات بعدة طوابق بجانب الطريق مخصصة للطبقة المتوسطة).

وقد انجر عن هذا التنظيم في ضواحي المدينة ارتفاع لتكلفة السكن، الذي أجبر السلطات على الاحتفاظ بعدد معين من المساكن للطبقات الفقيرة، وهكذا بدأت الضاحية تتراص وتتضاعف بسرعة (مؤسسات صناعية، مخازن...)، كل هذه العناصر ضرورية لسير المدينة، لكنها ليست منسجمة مع المخطط المرسوم وبذلك فهي مدفوعة نحو الضاحية كمنطقة ثالثة مكثفة، وهي خليط من المدينة والريف الذي نجده أكثر بعداً، وشيئاً فشيئاً يتجه إليه نمو المدينة.

كما تميزت المدينة ما بعد الثورة الصناعية (ما بعد الليبرالية) ببعض السلبيات:

- الكثافة المفرطة للمركز والاحتياج للسكن، صُحِحا بعمليات كالحدايق العامة التي توفر عينة اصطناعية من الريف، والمنازل الشعبية المبنية مع العامة كأجنحة على حافة الطريق أو فيلات صغيرة مبنية جانباً، لكن كان هذا العلاج غير كاف فالاحتياج إلى السكن جعل أزمته تتفاقم.

▪ المدينة ما بعد الليبرالية تتموضع (تتطابق) على المدينة القديمة، ونواة القرون الوسطى وتنوي تدميرها فحولت الشوارع القديمة إلى أروقة، لكن هذا الهدم ليس عام أو شامل فهو يحترم المعالم الأساسية، الشوارع والساحات الخاصة جدًا، المباني العتيقة (كنائس، قصور...)، ولقد تم الاحتفاظ بها في المدن الحديثة كمتحف في الهواء الطلق، وحضور المعالم العتيقة وتجميل المنتجات الحديثة لا تكفي لتعويض أو استدراك بصفة شاملة اختلال التوازنات في المدينة.

▪ الاختصاصيين الضروريين من أجل أداء المدينة لوظائفها يجب قبولهم لدور ثانوي، والذي يخضع للارتباط بين البيروقراطية الإدارية وملكية القطاع الخاص، فليس لهم مناقشة القرارات المتخذة، لكن يجب أن يكون لهم الاختصاص الضروري لتنفيذها والمهارة الضرورية لجعلها مقبولة.

▪ التفرقة بين التقنيين والفنانين أدى إلى زوال التجانس والتناسق عن المدينة، ولم يكن هناك شخص ليراقب الإنتاج كواحد موحد، وآلية التركيب الحضري دائمًا محتقنة لأن التجهيزات العمومية تبقى غير كافية، بينما شغل الأراضي الخاصة وصل وتعدى معايير الاستعمالات القصوى المحددة من طرف القوانين.

إن هذه السلبات التقنية والاقتصادية تثقل كاهل الطبقات الهشة، وأصبحت المدينة آلة كبيرة مميزة، والتي تؤكد سيطرة الطبقات الأكثر قوة، وأحسن مثال على هذه المدن هي باريس (شكل: ١٥)، عندما قام البارون هوسمان بأعماله الشهيرة لتحديث المدينة، فقد عمل على فتح وشق شوارع في النسيج العمراني للقرون الوسطى مع العمارة الباروكية (١٨٥٣-١٨٧٠) وتبعثها في ذلك مدن أخرى كفيينا وغيرها.



شكل (15): مدينة باريس اليوم (ما بعد الليبرالية)

٦-١- المدينة الحديثة:

كان الهدف من العمارة الحديثة هو البحث عن نموذج جديد للمدينة، وذلك باقتراح منهجية أو طريقة عمل جديدة متحررة من التقسيمات المؤسسية الماضية، لأن المدينة في ذلك الوقت بدأت تعاني من نمو حركة النقل والتنقل، وتركز التجارة و التجهيزات الحضرية الجديدة (الغاز والكهرباء، الهاتف، النقل على السكك الحديدية على السطح أو تحت الأرض)، التي وجدت نفسها تحت الضغط في المجالات العامة غير الكافية للمدينة ما بعد الليبرالية، فالمدن الأوروبية كما في العالم تتطور وتنمو بسرعة أكبر، هذه التحولات أضعفت الأشكال التقليدية للتسيير واستوجبت تجديد الإطار المبني.

فخلال العقد الثاني من القرن العشرين، كل الخبرات المنفردة اتحدت لتشكيل حركة موحدة رغم أن هناك تخطيط واختلافات في الآراء، فإن الباحثين وضعوا بحثاً جديداً موحداً، ويعملون على نفس المشاكل، مقترحين حلولاً مقارنة تتزايد وتحسن مع الوقت، فالمحطات الرئيسية لهذا البحث المستمر في الخمسين سنة للقرن العشرين يمكن اختصاره فيما يلي:

تحليل ديناميكية الوظائف في المدينة الحديثة:

تعتبر فكرة المدينة كل موحد، لكن لا يمنع من تحليل دقيق لها، وإن التمييز بين مختلف وظائفها التي تتطابق وتتداخل في الحياة الحضرية هو الذي يسمح بتحليل دقيق لها، مثلما حددها لو كربوزيه "Le Corbusier" في أربعة وظائف، وهي: السكن، والشغل، والحركة والتنقل، والراحة والترفيه.

فإذا كانت الوظائف المميزة للمدينة ما بعد الليبرالية هي وظائف وأنشطة الخدمات (النقل والخدمات)، وكل الوظائف الأخرى كانت أقل أو أكثر أهمية، فإن هناك نقد لهذا التصنيف متمثلاً فيما يلي:

- **السكن:** حيث يقضي السكان معظم وقت يومهم، فقد أصبح في نظر المحدثين هو الأكثر أهمية في المدينة، باعتبار السكن كإلهام للخدمات التي تكمله مباشرة.

- **الأنشطة الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، التجارة...):** وضعت على نفس المخطط وتحدد ثلاث أنواع أساسية: وحدة الاستغلال الزراعي المنتشر على الإقليم، والمدينة الخطية الصناعية والمدينة الشعاعية للتبادلات.

- **أنشطة الراحة والاستجمام:** توافق مجالات حرة موزعة في مختلف قطاعات المدينة (المناطق الخضراء للعب الرياضة، المشي، الحدائق الحضرية، المناطق الكبرى المحمية... جهوية أو وطنية...)، هذه المجالات الخضراء يجب أن تكون مجال موحد بحيث كل العناصر الأخرى للمدينة يسهل توزيعها بحرية.

- **الحركة التقليدية:** يشار إلى الحركة والتنقل من خلال مختلف وسائل النقل واحتياجات الوظائف الأخرى، فالرواق المغطى مع رصيف

المشي و قارعة الطريق حيث تتلاقى مختلف السيارات، يجب أن يعوض بنظام المسارات المعزولة لأجل المشاة والدراجات، والوسائل البطيئة والسريعة مرسومة بحرية داخل المجال الذي يحوي المدينة، إن هذه الهيكلية تجاوزت الثنائية ريف- مدينة ولازمتها الأكثر حداثة، أي الملكية الخاصة لأرض المدينة من أجل جذب الإيرادات. فمنذ البداية، فالمعماريون المحدثون ينتقدون المنفعة العامة والملكية الخاصة التي تُكون عمق المدينة البرجوازية، وتقترح الحلول المتوسطة لجعلها عملية من خلال السيطرة على المراقبة العامة لكل مجال المدينة.

تحديد العناصر الدقيقة المتعلقة بكل وظيفة حضرية:

انطلاقاً من المنهجية التي تقوم على الذهاب من الجزء إلى الكل (الشامل) تنتمي إلى التقاليد العلمية، ومنه يجب أن يجرأ كل شيء إلى عناصره الأكثر بساطة، ثم يعاد تركيبه وبناءؤه بتوحيد عناصره هذه بطريقة جديدة مبنية على العقلانية، فمثلاً في السكن (وليس المبنى) كنقطة انطلاق لهيكلية المدينة، أصبح من الممكن نقد وترك نماذج المباني الخاصة بالمدينة البرجوازية، أي المباني التي بنيت بحواف الشوارع والفيلات بالداخل.

في الواقع، أن هذه النماذج من البناء متعلقة بالعلاقة بين الملكية الخاصة والمجال العام، وتجذب أهميتها من أن المدينة ما بعد الليبرالية هي مبنية بدقة على هذه العلاقة، بالمقابل المسكن عنصر يهم السكان، لذلك فالعمارة الحديثة اقترحت بناء المدينة حسب متطلبات السكان وليس حسب الملاك والموظفين، والأخذ بعين الاعتبار العلاقة فيما بينها ومع الخدمات الجماعية. المساكن والخدمات المختلفة (مدرسة، مستشفى، محلات، أراضي لعب، قاعات الحفلات، طريق المشي...) تكون الحي الذي يعتبر الهيكلية الرئيسية للمدينة الحديثة.

البحث عن نماذج لتجميع العناصر الوظيفية:

من منظور تحديد الهيكل الشاملة للمدينة الحديثة، فقد وجب البحث عن متغيرات توزيع المساكن، فهي لا يمكن أن تنجز بدون الأخذ بعين الاعتبار طريقة جمعها، مما جعل هذا البحث الخاص بالسكن لا يقف عند المسكن ولكنه تعمق إلى مستوى الحي، الذي يقود إلى تحديد عناصر وظيفية أخرى، التي تحوي عددًا معينًا من المساكن والخدمات.

هذه الطريقة التي تضم كل عناصر المدينة (الخدمات من مختلف المستويات، فضاءات الاسترخاء والراحة، والشوارع، ومواقف السيارات...) يمكن أن توضع في علاقة مباشرة مع السكان، والهيكل الحضرية يمكن أن تصبح حقيقة خاضعة للسكن حسب فرضية الوحدة السكنية، وبذلك يمكن للمدينة الحديثة أن تتكون من عناصر أكثر كبرًا، مصممة كل كتركيبة معمارية موحدة، وتآلف هذه العناصر فيما بينها يمكن أن تكون منسقة مسبقًا، وبهذا يصبح الوجه العام للمدينة في نفس الوقت متنوع ومنظم.

١-٧- المدينة المعاصرة:

يختلف مفهوم المدينة المعاصرة باختلاف مكان تواجدها، ففي الدول المتقدمة يكون توازن في المجال الفيزيائي والمحافظة عليه من طرف السلطات المحلية العمومية، وتنمية المدن تتم بطريقة عقلانية. أما في دول العالم النامي ومع التفاوت فيما بينها فإن المدن تنمو وتتطور بسرعة، هذا النمو يؤدي عادة إلى نتائج مختلفة تمامًا، فالمباني لا يراعى فيها القوانين المعمارية والعمرانية المعمول بها، كما لا يخضع نواها إلى التخطيط العمراني وأساليبه العلمية والتقنية، مما ينعكس على ضعف ونقص في التجهيزات العمومية وتدني

الخدمات الحضرية، إلى جانب الضعف في شبكة النقل والمواصلات، بالإضافة إلى ظهور أماكن غير منظمة سميت بالمناطق المهمشة أو الأحياء العشوائية والتي شوهت مظهر المدينة.

وعليه، تعكس دراسة تاريخ الظاهرة الحضرية مختلف انشغالات واهتمامات المجتمعات، وتجسيدا لحركيتهم المتراكمة تاريخيا، وكل ظاهرة حضرية تتميز بدلالات متعددة وأبعاد اجتماعية مرتبطة بنمط ونوعية ونمط الحياة الحضرية وممارسة مفهوم التحضر فيها.

كما أن دراسة نمو وتطور المدينة يعتبر أمر معقد، وإدراكها ككتلة تشكيلية لها مظاهرها وخصائصها وحتى معالمها الوظيفية كانت ولا تزال رهن تأثير الاتجاهات والتيارات العمرانية والمعمارية والأحداث التي واكبت نشأتها وتطورها وتشكيلها من خلال مظاهرها وخصائصها.



الفصل الثالث

التحضر المعاصر:

قنوات وسياقات

الفصل الثالث

التحضر المعاصر:

قنوات وسياقات

مقدمة:

تعكس الظاهرة الحضرية العلاقة بين المستوى الحضاري للمجتمعات البشرية بشكل عام والشكل الذي تأخذه أماكن سكنها، وتشهد عمارة الآثار الباقية لبعض الحضارات الإنسانية على استخدام التقنيات الهندسية وأدوات التخطيط والرسم، كما استخدمت أدوات المساحة لرفع الأراضي وتوقيع المباني وعمارتها.

وقد تأثر حركة التحضر في العالم بحركة المجتمعات البشرية، حيث تميزت الشعوب والقبائل بالتجوال المبكر على سطح الأرض على امتداد آلاف السنين^(١)، وقد عكست التطورات التقنية تطور حركة التحضر منذ أن ارتبطت بالفتوحات والكشوف الجغرافية والرحلات البرية بتطور المعرفة المكانية وطرق رصد وأدوات القياس وأساليب تدوين المعارف المكانية.

وفي ضوء العلاقة القائمة بين الريف والحضر لدرجة أنه لا يمكن تصور

(١) فتحي محمد أبو عيانه، دراسات في الجغرافية البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص. ١٣٤.

الريف بلا مدينة أو المدينة بلا ريف^(١)، ظهرت في الآونة الأخيرة بعض المفاهيم الحديثة حول الظاهرة الحضرية وقضاياها المعاصرة التي جلبت انتباه المختصين في جغرافية المدن في مطلع القرن الجديد، وقد وردت هذه المفاهيم والقضايا لتواكب نمو الظاهرة الحضرية السريع المصاحب للنمو السكاني، وتراكم رصيد المعرفة حولها، بالإضافة للتطور السريع الذي شهدته تقنيات المعلومات والاتصال، كما تزامن ظهور هذه المفاهيم مع نمو الإحساس بالبيئة العالمية وتأثرها بالبيئات المحلية، وتطور مفهوم العولمة، وما بعد الحداثة وعصري الحضرية والرقمية.

١- الخصائص الأساسية لظاهرة التحضر المعاصر:

- تميزت ظاهرة التحضر المعاصر بعدد من الخصائص، لعل أهمها ما يلي:
- التركيز والتكاثف الشديداً، والتنوع للأنشطة المختلفة والسكان وانتشار نمط الحياة الحضرية خارج حدود المدن مع ما تتميز به هذه الظاهرة من علاقات ثقافية واجتماعية رقيمت وتوجهات في مختلف الأماكن وعلى المستويات الإقليمية كافة.
 - ارتفاع مذهب لنسبة سكان المدن بين سكان العالم، والنمو السريع لعدد المدن الأكبر حجمًا، ومجمعات المدن والأقاليم المتحضرة كنتيجة لتقوية العلاقات المتبادلة بين وضمن المنظومات الحضرية.
 - تعقد أشكال ومنظومات التحضر والانتقال من التوزيع النقطي المنفرد إلى الشكل الخطي (الشريطي) ثم العقدي ثم النطاقي....، وذلك بتشكيل المجمعات والأقاليم المتحضرة وتحضر الضواحي والأرياف بنشر

(١) جمال حمدان، جغرافية المدن، ط ٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٧، ص. ٣٣٠-٣٣١.

المؤسسات الإنتاجية هنا وهناك وكذلك المؤسسات الترويحية...

▪ تعقد كثافة منظومة النقل والمواصلات وتطور الرحلات المكونية وزيادتها (الحركة النواسية)، أو الرحلة اليومية ذهابًا وإيابًا بين مراكز السكن والعمل (السكن في مكان والعمل في مكان آخر)، أو بين مراكز السكن ومراكز الترويح عن النفس أو الدراسة أو الحصول على الخدمات...

▪ توسع هيمنة ونفوذ المدن الكبرى على المحيط المجاور لها، وينتج عن ذلك ارتفاع أسعار الأراضي وتكلفة التجهيزات الهندسية اللازمة لمختلف الإنشاءات والمرافق الإنتاجية والخدمية.

▪ تلوث البيئة وانتشار كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية...^(١)

وتقوم المدن في وقتنا الحالي وفي كل مكان بقيادة وتنظيم الإقليم الذي تقع ضمن حدوده وفي مختلف الميادين الحياتية (اقتصادية، وسياسية، وإدارية، وثقافية...)، وفي الوقت الذي تقوم به المدينة بالدور المناط بها تترابط هذه المدن بمنظومات صغيرة أو كبيرة متبادلة التأثير فيما بينها وتجمعها منظومة أكبر تشمل الدولة بكاملها، وقد تتعداها أحيانًا، وفي كل منظومة توجد أعداد كبيرة أو صغيرة من المدن التي تربطها علاقات متنوعة تميز هذه المنظومة من غيرها وتعطيها سماتها الخاصة بها.

٢- المتصل المحلي العالمي:

إن ظاهرة التحضر المعاصر لم تعد محصورة في المدن فقط، بل امتدت إلى الأرياف أيضًا، حيث تجري هنا تحولات متعددة الجوانب (عمرانية، اقتصادية،

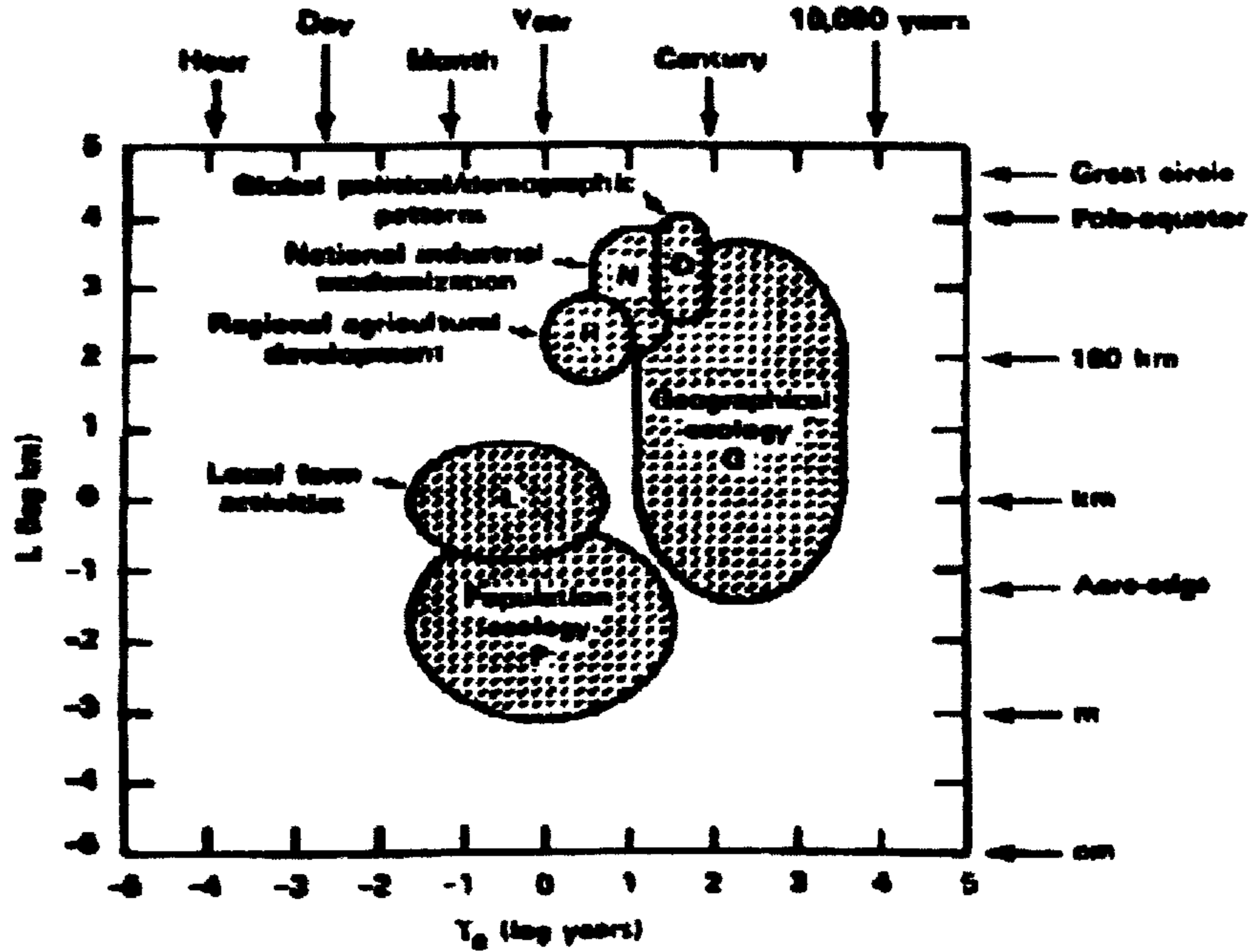
(١) محمد إبراهيم صافيتا وعدنان سليمان عطية، مرجع سابق، ص. ١٣١.

اجتماعيًا ديموغرافيًا...)، وذلك تأكيدًا على العلاقة الوثيقة بين المجتمعات المحلية والعالمية وتأثير كل منهما في الآخر، فالمجتمعات الريفية وبخاصة في العالم النامي بتنظيماتها السياسية وأشكال استغلالها للأرض والموارد، ومستوى تفاعلها وتأثيرها على البيئة الطبيعية المحلية وبدورها تؤثر على البيئة العالمية وبخاصة المناخ العالمي، إلى جانب دور المجتمعات المتقدمة والغنية في ظهور تباينات صارخة في العدالة الاجتماعية والاقتصادية والمساهمة في افتقار المجتمعات المحلية التقليدية في العالم النامي من خلال غزو منتجات المدن العالمية واستثمارها لريف الدول الفقيرة والتي تكون واضحة الملامح بين رأسمالية المدينة وتبعية ريف إقليمها وتأثر موارده وبيئته سلبًا، ويوضح الشكل ١٦ مشاكل تأثر المناخ العالمي والنظم البيئية عبر الزمن في ضوء عدد من المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية في البيئات المحلية^(١).

وفي نفس السياق ظهرت مفاهيم حول "المحلية تؤدي للعالمية The local makes the global"، كما ألقى المختصون في الجغرافيا الطبيعية وعلوم البيئة في نفس الاتجاه بمسئولية التأثير من قبل المجتمعات المحلية على البيئة العالمية، ومع تفهم مشكلات البيئة العالمية، شاع استخدام عبارة "Think global, act local" بين أوساط نشطاء البيئة والتابعين لإرساليات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى المجتمعات المحلية في دول العالم النامي، أما الاقتصاديون فركزوا نظرهم على فعل اقتصاد المدن العالمية على ما دونها من درجات عمرانية^(٢).

(1) CLARK W.-C., Scale relation ships in the interaction of climate, ecosystems and societies, In Forecasting in the social and natural sciences, ed K.C. Land and S. H. Schneider, 1995, P. 337.

(2) RONALD F., ABLER A., Geography's inner worlds, 1994, p. 259.



Spatial Scales of Interacting Nature-Society Phenomena and Processes

شكل (16): التفاعل بين الظواهر الطبيعية والبشرية وعملياتها

المصدر: CLARK W.-C., 1995

٣- شبكة المدن العالمية:

تأكيدًا لمقولة GOULD P. "لا جغرافيا بلا صلات الارتباط No connections no geography, you cannot have geography of any thing that is unconnected" عبر المشهد الذي صورته رحلته أبوللو لعمران الأرض المضاء ليلاً عن اختفاء الحدود بين أرجائه، وظهرت فيه المدن العالمية كرؤوس تبرز عن الأرخيل الحضري وترتبط بأطرافه وجزره العمرانية المتناثرة بخطوط ضوئية كهربائية، وتمخض عن هذا المشهد فيما بعد أفكار

ما بعد الحداثة والعولمة "Postmodernity and Globalization"، وتناولها CASTELS M. مضيفاً أن المدينة تكتسب قيمتها الاجتماعية من رتبها في شبكة النظام الرأسمالي... وأن الأبعاد الجديدة للمكان تحولت لشبكة من التدفقات المعلوماتية^(١).

ويتحدد مفهوم المدينة العالمية في استنادها بالأساس على تحديد الدور العالمي للمدن الكبرى والعواصم من خلال درجة هيمنتها السياسية والاقتصادية والإعلامية والتكنولوجية، وعلى مستوى إشعاعها العالمي في ميدان البحث العلمي والجامعي المتقدم.

ويرتكز توصيف المدينة العالمية على معايير والمؤشرات المختلفة، والمتمثلة فيما يلي:

- معايير اقتصادية: وهي القدرة التنافسية العالمية، من خلال:
- كثافة المراكز الرئيسية المالية والمصرفية (بورصات، بنوك، تأمينات...).
- عدد مقار الإدارات المركزية للشركات العالمية والمتعددة الجنسيات.
- قطاع متطور لخدمات الأعمال والتجارة السامية والراقية.
- قطاع صناعي تكنولوجي متطور له بعد عالمي.
- درجة تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بؤرة هامة للمواصلات الدولية (مطارات، موانئ، معابر دولية...).

(1) CASTELS M., The city and grassroots, Berkeley : Univ. of California Press, 1983, P. 314.

- معايير سياسية: وتتمثل في:
- عدد ممثلات الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية.
- دور المدينة ومكانتها في الشؤون الدولية.
- معايير ديموغرافية: وهي:
- حجم سكاني معتبر.
- مقصد لهجرة الكفاءات العالية التخصص.
- معايير ثقافية: وتتضمن:
- نظم شبكات المعلومات وتكنولوجيات الاتصال والإعلام.
- مراكز للإشعاع الثقافي والعلمي (مراكز بحث متقدمة في التكنولوجيا، جامعات...).
- معايير حضرية: وهي:
- وجود سلطة تسيير، وإدارة وتدير محلية.
- نوعية حياة وعمران متميز وبيئة صحية متوازنة.
- منشآت استقبال سياحي وفندقي عالية الكفاءة^(١).

وقد تجلت ملامح العولمة في ظل التطور التقني الذي بلغ ذروته في ثورة الاتصال بعد أن ظهر تأثير المدن العالمية حيث تحدد بورصتها أسعار المستلزمات الأساسية للحياة كل صباح في أطراف المعمورة حتى في القرى

(١) محمد الهادي لعروق، المدينة الجزائرية ورهانات العولمة، الملتقى المغاربي الثامن «سيرورة وآليات نمو المدن الكبرى»، الرباط ١٨ - ١٩ أفريل ٢٠٠٢.

النائية، وبالمثل تهتز أسعار العملات والسلع في هذه البورصات نتيجة للأحداث الجارية في تلك الأطراف.

وليس من الغريب أن يظهر مفهوم ما وراء الجغرافيا "Metageography"، إذ رأى البعض أن جغرافية القرن الجديد تدرس مجالاً وظيفياً جديداً "A new functional space".

في حين راهن PETRELLA R. على دور المدن الثلاثين الأقوى في مستقبل الاقتصاد العالمي عوضاً عن الدول السبع الأغنى GV، وقد استبعد J. - P. TAYLOR. استبدال قوة المدينة بقوة الدولة على الرغم من أن النفوذ الجغرافي للمدن هو المجال الاقتصادي العالمي.

وعند مناقشته للنظام الحضري أشار PUMAIN D. لنموذج ديناميكي يفسر النشأة والنمو الحضري، وأكد من خلالها أن الظاهرة الحضرية ليست إلا إحدى نتائج عمليات متعددة، كما فسر النظام الحضري كعملية تكيف ذاتي، حيث تنتظم مكونات الشبكة الحضرية من خلالها في ضوء تدفقات عالمية في تركيب عالمي يحكمه الإطار المكاني والزمني^(١).

٤- مجمعات المدن:

هو شكل من أشكال التحضر المعاصر الذي نشأ عن نمو والتحام العديد من المدن والقرى التي كانت تحيط بالمدينة الكبيرة مع المدينة المركزية نتيجة اتساع وامتداد كل منها، وذلك بسبب تركيز مختلف أشكال النشاط، والوصول إلى درجة عالية من نمو وتطور الوظائف التي لم تعد المدينة المستقلة كافية

(1) PUMAIN D., Geografiska annaler : settlement ststems in evolution, Copyright www.EBSCO.Publishing. 2003.

لها فتظهر منظومة أو مجموعة من المراكز الحضرية المتنامية والساعية إلى التلاقي، حيث يتركز ملايين وأحياناً عشرات الملايين من السكان في عشرات المدن والقرى التي تلتحم وتتبادل التأثير وترتبط اقتصادياً واجتماعياً مع بعضها البعض، وذلك من خلال ارتباط بنيتها التحتية (التقنية منها والاجتماعية) مع بعضها، وكذلك علاقات الإنتاج والخدمات والعمالة...، من هنا نجد أن حدود المدينة أو المجمعات الحضرية تتحرك مع الزمن بسبب تغير أهم مقاييسها، ألا وهو طول المسافة بين مركزها وأبعد نقطة من محيطها.

والمجمع الحضري إما أن ينمو حول مدينة كبرى، حيث تشكل هذه المدينة نواته المركزية أو الرئيسة المسيطرة أو القائدة للمجمع، وتكون مركزية هذه المدينة مرتفعة، أو ينمو وينشأ من بضعة مدن أو العديد من المدن المتجاورة التي تقترب شيئاً فشيئاً حتى تلتصق من دون أن تغطي أي منها على المدن الأخرى، ونكون أمام تجمع حضري متعدد النوى (مراكز القيادة)، والمجمع الحضري قد يحتوي إلى جانب المراكز الحضرية مساحات واسعة نسبياً خالية من العمران وتستخدم لأغراض غير سكنية (زراعية، مراعي، صناعية، ترويحية...)، وتبقى شاغرة منتظرة وصول العمران إليها ليتضاعف سعرها مرات عديدة.

ويعد تشكل المجمعات الحضرية الكبيرة وانتشارها أهم خصوصيات المرحلة الراهنة للتحضر في كثير من دول العالم، إذ تشكل مجمعات ذات نوى عديدة تنمو وتتسع باستمرار محتلة مساحات جديدة تدخلها في فلكها لتدور حولها، وتتركز أعداد هائلة من السكان وتنمو الضواحي وتتطور بسرعة، ويتم توزيع أو إعادة توزيع للسكان والإنتاج بين المدن المركزية والضواحي التي كانت تابعة لها والتي يتخلى سكانها عن الزراعة من أجل ممارسة أعمال

أخرى في مراكز التجمع، وتنشط رحلة العمل المكوكية (اليومية) وغيرها من تحركات منتظمة ضمن حدود التجمع سواء من أجل العمل أو الدراسة أو الحصول على الخدمات والترويح... وهنا تأخذ مقاييس التحركات أبعادًا كبيرة جدًا، ولا سيما من المدن الصغرى والقرى إلى المدن الأكبر والكبيرة.

وتعد مجتمعات المدن حاليًا الشكل الأساس للعمران في الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان وأغلب دول الإتحاد الأوروبي، كما زادت أعدادها أيضًا في كل من دول أوروبا الشرقية والصين وكثير من الدول النامية، وفي هذه المجتمعات الحضرية تتركز المؤسسات الإنتاجية والخدمية وتنمو أحجام السكان فيها بوتيرة أعلى مما هي عليه في بقية الأقاليم الأخرى عامة والمناطق الريفية على وجه الخصوص.

لقد بلغ عدد مجتمعات المدن في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٩٠ نحو ٣٠٠ تجمع حضري كان يعيش فيه ٧٦٪ من سكان الدولة، ومن بين هذه المجتمعات هناك ٣٩ مجتمعًا كان يعيش فيه ٥٠،١٪ من مجموع سكان الولايات المتحدة الأمريكية، وأكبر تجمع فيها مجمع نيويورك، وكذلك مجمع لوس أنجلوس.

٥- أقاليم المدن العالمية:

٥-١- مفهوم الإقليم الحضري:

يعنى إقليم المدن العالمية أنه منطقة شاسعة تقوم فيها مجموعات من المراكز الحضرية الكبيرة متلاصقة ومتقاربة، حيث الكثافة السكانية والعمرانية مرتفعة، وكذلك درجة تطور ونضج المراكز الحضرية التي تشكل مجتمعات مدن متلاصقة تتبادل التأثير فيما بينها وترتبط بعلاقات قوية، وتتكامل في مختلف

الأنشطة، وتكثر المراكز المتعددة الوظائف، وتتميز بخصائص وظيفية وشكلية (مورفولوجية) عامة وشاملة^(١).

ولم يغفل الباحثون عن دور المدن على المستوى الوطني بما فيها المدن العالمية نفسها، إذ حاول كل من KRMENEC A و ESPARZA A. فحص مدن أمريكا في أقاليمها الحضرية، وأكدوا على العلاقات التجارية بين مدينة رئيسية وغيرها من المدن على المستوى الوطني ودور المدن في أقاليمها، وسيادتها على مدن أخرى^(٢).

وقد سبق لـ "جمال حمدان" تأكيده أن إقليم المدينة هو إقليم وظيفي لا مركبي، أي منظم من صنع الإنسان، وأن عملية التكامل الحضري لا زالت تتطور، وأن أقاليم المدن غير مرئية^(٣).

ومن خصائص الإقليم الحضري اشتراكه بشبكة البنية التحتية (التقنية منها والاجتماعية)، وكذلك تكامل وحدة العلاقات الإنتاجية والاستخدام العام والمشارك للموارد المختلفة وحماية البيئة، وتزايد التأثير المتبادل والتفاعل ما بين مجتمعاته التي تنمو ويتقلص المجال الذي يفصلها عن بعضها بعضاً، ويشكل أحياناً فراغاً يستخدم بشكل مشترك لغايات ترويحية أو زراعية أو صناعية أو ينتظر تخطيطه وتقسيمه إلى محاضر حضرية.

ويعد هذا الشكل الحضري المعاصر الوسيلة الأكثر نجاعة لاستخدام المقدرات الممكنة لمجموع المراكز المتكاملة والمتحدة والتي تشكل معاً

(١) محمد إبراهيم صافيتا وعدنان سليمان عطية، مرجع سابق، ص. ١٤٩.

(2) ESPARZA A., KRMENEC A., Large city interaction in the USA urban system, Urban studies, Vol. 37, n° 4, 2001, p. 693.

(٣) جمال حمدان، مرجع سابق، ص. ٢٧٤.

منظومة اجتماعية-اقتصادية-مكانية حقيقية ومتميزة في نمو وتطور العلاقات والأنشطة المتنوعة على أكبر المقاييس.

٥-٢- أنماط الأقاليم الحضرية في العالم:

يوجد على مستوى العالم مجموعة من الأقاليم الحضرية البارزة والتي وصلت إلى مرحلة متطورة من النضج، لعل أهمها:

٥-٢-١- إقليم شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية:

يمتد هذا الإقليم على طول الساحل الأطلسي الشمالي للولايات المتحدة الأمريكية، وهو واحد من أكثر الأقاليم الحضرية اتساعاً وضخامة، حيث يبلغ امتداده ١٠٠٠ كم، ويتعمق في الداخل في بعض المناطق إلى ٢٠٠ كم، ويتألف من مجتمعات مدن متداخلة مع بعضها، مثل: بوسطن، ونيويورك، وفيلادلفيا، وبلتيمور، وواشنطن والعديد من المجتمعات الأخرى قليلة الحجم (شكل: ١٧).

تبلغ مساحة هذا الإقليم حالياً ١٧٠,٠٠٠ كم^٢، ويعيش فيه أكثر من ٥٠ مليون نسمة أي ما يعادل ٢٠٪ من سكان الولايات المتحدة الأمريكية، وتتركز فيه مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وربع الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية.

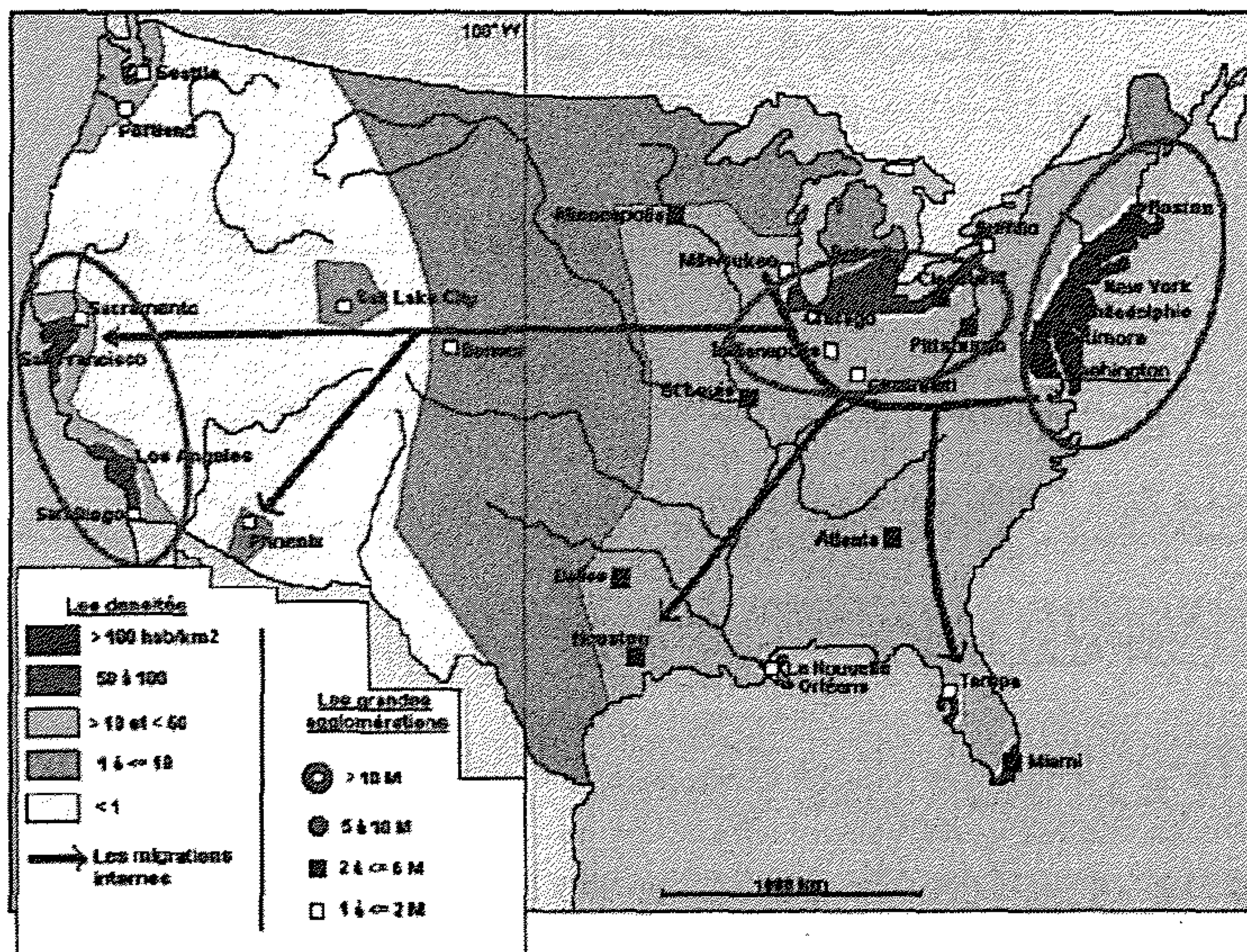
وقد ساعد الموقع الجغرافي - الاقتصادي الموائم جداً لهذا الإقليم على نموه الحضري والتركز الكبير للثروة والمراكز العلمية والبحثية والصناعة...، كما أن الوظيفة التجارية وخاصة مع العالم الخارجي تعد من أهم وظائف الإقليم بحكم وجود العديد من الموانئ البحرية العالمية المستوى.

٥-٢-٢- إقليم الساحل الجنوبي للبحيرات العظمى:

تشكل هذا الإقليم من جراء التحام واندماج مجتمعات مدن، وهي: شيكاغو، وديترويت، وكليفلند، وبيتسبورغ... حيث يبلغ عدد المجتمعات التي يتضمنها هذا الإقليم الحضري ٣٥ مجتمعا (شكل: ١٧)، يشغل هذا الإقليم مساحة قدرها ١٦٠,٠٠٠ كم ٢، ويقطن فيه ٣٥ مليون نسمة.

٥-٢-٣- إقليم جنوب الساحل الغربي للولايات المتحدة الأمريكية على المحيط الهادي:

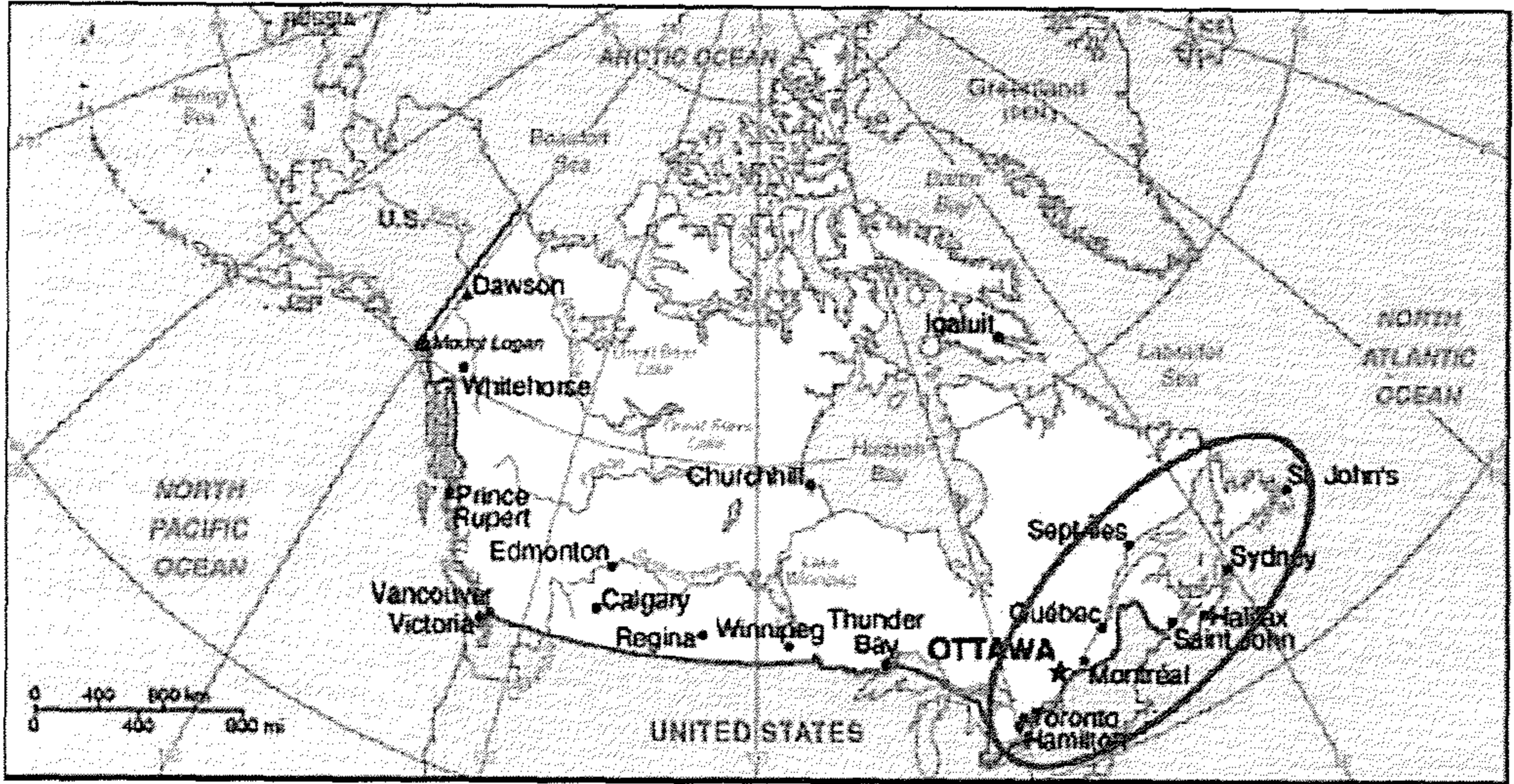
يعد هذا الإقليم أقل فتوة من الإقليمين السابقين، اللذين بلغا مرحلة متقدمة من النمو والازدهار، ويمتد ما بين سان فرانسيسكو وسان دييغو، وتدخل ضمنه سلسلة من المجتمعات الحضرية المنتشرة في وادي كاليفورنيا الكبير ومجمعات مدن سان فرانسيسكو- لوس انجلس، سان دييغو... (شكل: ١٧)، ويغطي مساحة تصل إلى ١٠٠,٠٠٠ كم ٢، ويقطنه نحو ١٨ مليون نسمة.



شكل (17): الأقاليم الحضرية بالولايات المتحدة الأمريكية.

٥-٢-٤- إقليم جنوب شرق كندا:

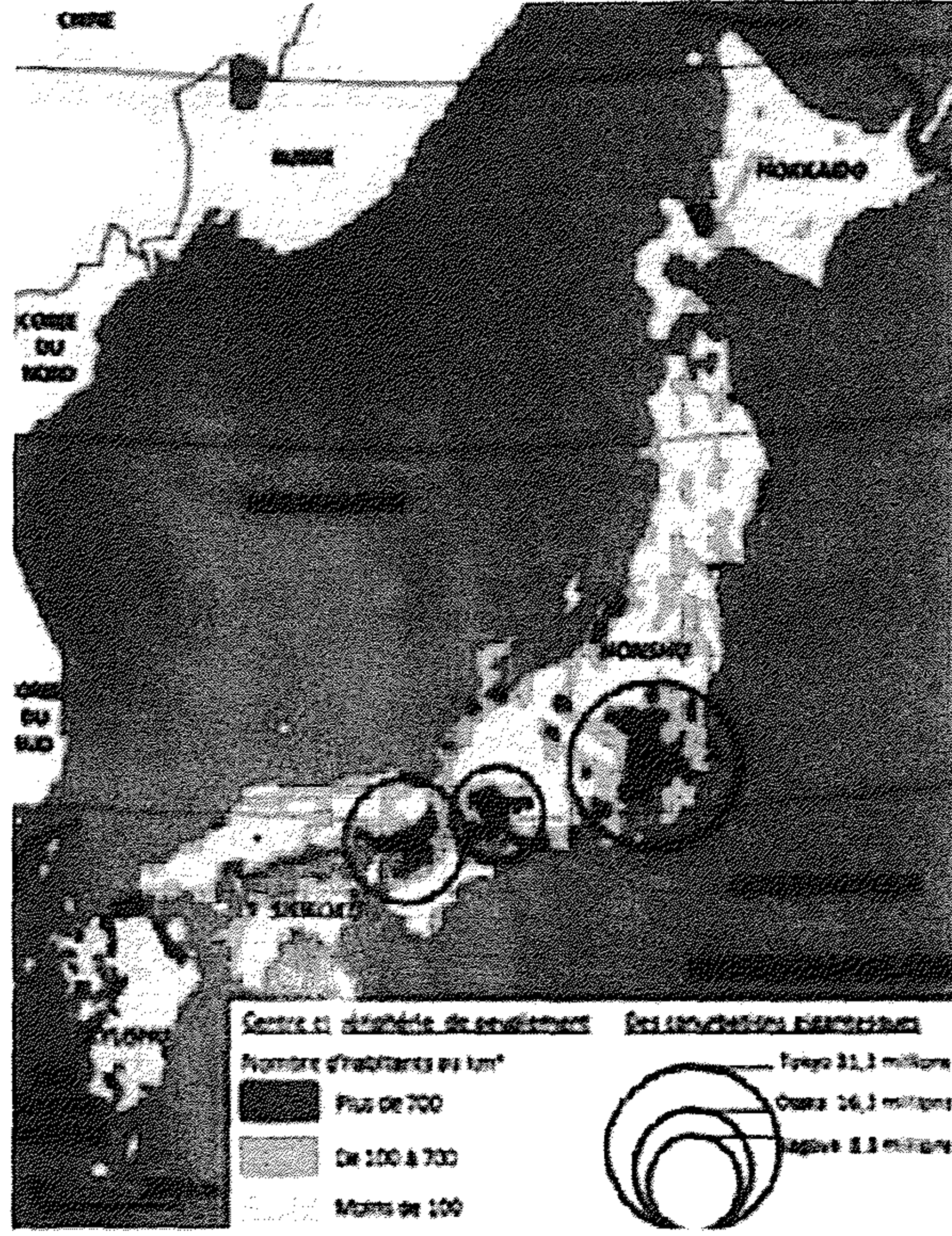
يمتد هذا الإقليم على شكل شريط بطول مقداره ١٠٠٠ كم وعرض يصل في بعض المناطق إلى ٢٠٠ كم فيما بين كويل وفندزور (شكل: ١٨)، يتركز ضمن هذا الإقليم ٥٥٪ من سكان كندا ويضم نحو ٧٣٪ من المشتغلين في الصناعات التحويلية.



شكل (١٨): الأقاليم الحضرية بكندا.

٥-٢-٥- إقليم طوكايدو الياباني:

يعد هذا الإقليم من أضخم الأقاليم الحضرية في العالم من حيث الحجم، حيث يبلغ عدد سكانه حاليًا نحو ٧٠ مليون نسمة، ويمتد بضع مئات من الكيلومترات على ساحل المحيط الهادي، وتدخل ضمنه أكبر المجمعات الحضرية في اليابان والبالغ عددها ٢٠ مجمعًا، منها: طوكيو، ويوهاما، وناغويا، وكيوتو، وكوبي، وناغازاكي، وأوزاكا... (شكل: ١٩)، يتركز في هذا الإقليم ٦٠٪ من سكان اليابان ونحو ثلثي إنتاجها الصناعي.



شكل (19): الأقاليم الحضرية باليابان.

٥-٢-٦- الإقليم الإنجليزي:

يضم هذا الإقليم مجتمعات مدن، وهي: لندن، وبيرمنغهام، ومانشستر، وليفربول...، ويتراوح عدد سكان هذا الإقليم ما بين ٣٠-٣٥ مليون نسمة، ومساحته بحدود ٦٠,٠٠٠ كم².

٥-٢-٧- إقليم الراين:

يضم هذا الإقليم مجمع مدن: راندشتات الحلقي في هولندا ومدن الراين-الروور، ثم الراين-ماين في ألمانيا، ويقطن ضمن هذا الإقليم كما في الإقليم السابق نحو ٣٥ مليون نسمة، وتعادل مساحته ٦٠,٠٠٠ كم².

وقد تشكلت في السنوات الأخيرة أقاليم حضرية أخرى تمتد رقعتها على أراضي أكثر من دولة مجاورة لبعضها البعض مثل الإقليم الحضري في شمال غربي أوروبا والذي يشمل الأقاليم الحضرية الأصغر والتي نجدها في ٥٠ دول متجاورة، حيث تبلغ مساحة هذا الإقليم ٠٠٠, ٢٣٠ كم^٢، وعدد سكانه نحو ٨٥ مليون نسمة، ويدخل في هذا الإقليم كل من جنوب شرقي إنجلترا (راندشتات، راين، رور) والإقليم البلجيكي - الفرنسي (انتفربن، بروكسل، ليل)، وكذلك الإقليم الباريسي...

وفي الدول النامية هناك أقاليم حضرية في طور التشكيل، وتعد بعض مدن هذه المجمعات الأكثر ضخامة والأسرع نموًا، ومنها نذكر: (ساوباولو، ريودي جانيرو، بيلو، أريزونتي) في البرازيل، (القاهرة، الإسكندرية) في مصر، (كالكوتا، أسنسول، وادي نهر دامودار) في الهند، وفي الإتحاد السوفييتي السابق نجد مجمعات المدن على امتداد مجرى نهر الفولغا، وفي جبال الأورال والجنوب وفي الجزء المركزي من القسم الأوروبي، وفي أندونيسيا نجد المجمعات الحضرية تنحصر بين جاكرتا وباندونغ، وفي الصين يتمثل هذا الإقليم في المنطقة الممتدة ما بين بكين، وشانشين وشنغهاي، ونانكين، وتشانجو... وهو من الأقاليم الحضرية الكبيرة.

٦- التمدد (الافتراش) الحضري:

رأى العديد من الباحثين أن نمو المدينة المعاصرة قد تبلور في اتجاهين:
الأول هو ظهور المدن المليونية والمجمعات الحضرية وأقاليم المدن الكبرى.

الثاني هو الانتشار المُدني المتمثل في الضواحي المتخصصة ومدن الحدائق والمدن الجديدة^(١).

وأرق هذا النمو الجغرافيون والمخططون والناشطون في المنظمات الدولية والإدارات العليا للحكومات واسترعت ضخامة واتساع الظاهرة الحضرية اهتمامهم.

وأكد DANIELS T. أنه لا يصح أن يستمر التمدد الحضري بلا حدود في الهوامش الحضر-الريفية للمدن الأمريكية، إذ يصحبه نزيف الاستثمارات مدن وفرز عرقي واقتصادي واجتماعي، ويرجعه DANIELS T. لسلوك المستثمرين من الرسميين وممثلي الشعب^(٢).

كما تناول البريطانيون نفس الظاهرة في سبيلهم لفهم تطور إقليم المدينة، وآثار تغير التركيب السكاني العرقي، والاقتصادي، والاجتماعي، ونسبة النوع، والعلاقات الاجتماعية المكانية والحركة اليومية للسكان، كما أطلقوا على هذا النمط للنمو "الحر الحديث Neo-liberal growth"، واعتبروه مظهرًا حضريًا هشًا^(٣).

وركز SOJA Edward عند تناوله لما بعد المدينة الأم Postmetropolis على التناقض الحاد بين اتساع المدن العملاقة وحدائتها من جهة والتباين

(١) أحمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣، ص. ٩٨.

(2) DANIELS T., When city and country collide ; Managing in the metropolitan fringes, Island press, Washington D.C, 1999, P. 96.

(3) ALLEN J., MASSEY D., COCHRANE A., Rethinking the region, Routledge, London, 1998, p. 104.

الاجتماعي الذي يصل لحد العنف العرقي في الولايات المتحدة الأمريكية^(١).

أما CHAMPION A. G. فقد اعتبر أن التغيرات السكانية التي حدثت في أوروبا في العقود الثلاثة الأخيرة مثل التعددية "التنوع الإثنوغرافي"، وزيادة نسبة كبار السن، وتباين المستوى الاجتماعي والهجرة الوافدة هي المسؤولة عن التمدد الحضري وانتشار المناطق السكنية غير المترابطة حول المدن وظهور الأنساق والمناطق العمرانية متعددة النوى.

وفي ضوء النمو الحضري السريع الذي اجتاح العالم قبل نهاية القرن الماضي، تم تحديد عدد من القضايا البحثية الحديثة في جغرافية المدن في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، حيث وقفت مشاكل الفقر الحضري والسكن الرديء في دول العالم النامي الحديث على رأس قضايا البحث الجغرافي والتخطيط الحضري وبخاصة في أروقة المنظمات العالمية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية فقد ظهر اتجاه أطلق عليه مناهضة الافتراض (التمدد) الحضري، الذي يسعى نحو التعايش مع النمو الحضري والتحكم فيه وتوجيهه في إطار حركة فكرية أطلق عليها حركة النمو الذكي وهي حركة مجتمعية وبحثية تخطيطية وبيئية توطدت قبل نهاية القرن، وتنظر هذه الحركة نحو الظاهرة الحضرية في ضوء العلاقة بين المصالح الإقليمية وحقوق البيئة من جهة، والحريات الممنوحة لأفراد المجتمعات المحلية وللبلديات والحكومات المحلية من جهة أخرى، كما تولت قضايا التنمية البيئية والحضرية في عصر العولمة لتزيد من القدرة التنافسية للمجتمعات المحلية عالمياً.

(1) SOJA E., MALDEN M., Postmetropolis ; critical studies of cities regions, Blackwell Publisher, New York, 2000, P. 53.

وفي أوروبا ظهرت حركة NEO-Liberal Transformation، وتعالج الظاهرة الحضرية في ضوء المتغيرات العالمي، وتوسيع الإتحاد الأوروبي، ومنطقة اليورو، ونظرت لمستقبل المدن من منظور تكاملي لا تنافسي^(١).

٦-١- مناهضة التمدد (الافتراش) الحضري في الولايات المتحدة

الأمريكية:

قبل تناول إستراتيجية النمو الذكي ينبغي الإشارة بداية إلى المراحل التي مرت بها قضايا العمران في الولايات المتحدة الأمريكية منذ أن عُرِفَت مدرسة شيكاغو في جغرافية الحضر منذ عشرينيات القرن الماضي، وقد تميزت هذه المدرسة بمنهجها الإيكولوجي والتركيز على موضوعات استخدام الأرض، ومشاكل البيئة الحضرية، وعملية التحضر وأثر البيئة الحضرية على السلوك الاجتماعي، كما ظهرت في نفس الاتجاه مفاهيم الأقاليم المتروبوليتانية التخطيطية، وتبنت هذه الأفكار جهات التخطيط في مدينتي شيكاغو ونيويورك. وقبل عقد من انتهاء القرن العشرين تناولت مدرسة لوس أنجلوس هذه المدينة كمثال للمدينة العالمية مع تأكيدهم أنها ظاهرة لعمليات تدفق عالمية، كما تناول آخرون مدينة ميامي كمثال آخر^(٢).

وتبنت هذه المدرسة فكرة ما بعد الحداثة، ونظرت للمدينة من باب العلاقة بين العمليات الصغيرة والكبيرة من منظور واسع للرأسمالية العالمية وتأثير

(١) إسماعيل يوسف إسماعيل، الدراسات العمرانية المعاصرة بتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص. ٢٤ - ٢٥.

(2) SOJA E., Postmodern geographies, The reassertion of space in critical social theory, Blackwell, Oxford, 1990, P. 08.

ذلك على جوانب الحياة في المدينة^(١)، ويعتبر Michael STORPER من الذين أكدوا على أن المحلي يصنع العالمي، لهذا تطرق لانعكاسات النمو الاقتصادي على الحياة الاجتماعية في المدينة العالمية، كما سمي مدينة لوس انجلس مدينة الفرص لما لها من محتوى معرفي متراكم، وتخصص تقني، مشيراً للدور المتميز للمجاورات والتوابع المتخصصة في المدينة^(٢).

وانصب اهتمام المخططين والجغرافيين على ضخامة الظاهرة الحضرية من منظور اقتصادي وحضري، وكان لهم الدور الفاعل في التخطيط الحضري والاقتصادي للمدن بعد الطفرة الاقتصادية في ثمانينات القرن الماضي، وهي الفترة التي شهدت بدايات النمو الحضري السريع حول المدن والذي أطلقت عليه مسميات عديدة منها "Urban sprawl".

ومع بداية القرن تألف المخططون والجغرافيون والاجتماعيون وغيرهم لمجابهة مخاطر التمدد الحضري في حركة أطلق عليها "Anti sprawl"، وصاحب ذلك ظهور اتجاه قوي في جغرافية الحضر في الولايات المتحدة الأمريكية أطلق عليه النمو الذكي "Smart growth" والذي يبحث في تحسين البيئة السكنية بعد تضخم المدن.

٦-٢- التحول الحضري الحر في أوروبا:

نظر المختصون في أوروبا نحو النمو الحضري الحر للمدينة الأوروبية وأطلقوا عليه "Neo-Liberal growth" في إطار النمو الحضري المتكامل "Overall urban development"، والتعامل مع تبعات النمو الاجتماعية

(1) NIJMAN J., The paradigmatic city, Annals of the association of American Geographers, 90 (1), 2000, P. 135.

(2) STORPER M., The regional World, Guilford Press, New York, 1997, P. 244.

والاقتصادية والبيئية، كما نظروا لهذا النمو في ضوء التحولات "New-Lberal transformation process" المصاحبة لهيكله الوحدة الأوروبية وتوسيع منطقة اليورو، والتحديات الناجمة عن عولمة الاقتصاد الحر المفتوح.

وأسس المهتمون بهذا الاتجاه حركة "Metropolitan cooperation"، لتتخطى أفكار التوأمة بين المدن، والتكامل الاقتصادي المحدود بينها على مستوى أقاليم الدولة الواحدة، أو الدول التي تجمعها منظمات إقليمية داخل أوروبا.

كما تبنا مفهوم "De-Nationalization" و "De-Statization" أملا في تكامل المدن الأوروبية على مستوى دول الإتحاد الأوروبي، وتوزيع الأدوار الوظيفية عليها لتعزيز قدراتها التنافسية على المستوى العالمي.

ويسعى هؤلاء لكسب تضامن حكومات الدول ورجال الأعمال، ومخططي السياسات القطاعية لدرء مفاهيم التنافس الحضري التقليدية، كما يعاون نحو تحقيق التعاون بين المدن الأوروبية التي يزيد عدد سكانها أيا منها عن نصف مليون نسمة، واضعين في الاعتبار المكاسب الاقتصادية والاجتماعية.

٦-٣- النمو الذكي:

تأسست هذه الحركة في الولايات المتحدة الأمريكية وتهدف إلى إعادة تنمية واستثمار البيئة الحضرية، والتغلب على تبعات التضخم الحضري، والبحث في سبل تنمية المجتمعات الحضرية وتقليل فواقد التوسع غير المحكوم.

ويخطئ من يظن أن هذا الاهتمام الجديد بعيد عن الجغرافيين، فهم أول من ساهم في بعث هذا الاتجاه ذلك أن النسبة الغالبة من الناشطين في المنظمات غير الربحية والهيئات التي تتبنى هذه الحركة هم من الجغرافيين، ومن هذه

الهيئات: إدارات التخطيط المحلية ووزارات حماية البيئة وأقسامها في البلديات والحكومات المحلية وحكومات الولايات وشُعَب نظم المعلومات الجغرافية والبيئية وأقسام المياه والتصريف...

وفي سنة ١٩٩٦ قامت وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية بالاشتراك مع أكثر من ١٠٠ منظمة حكومية وغير ربحية بتأسيس شبكة عمل وطنية قومية أطلق عليها "شبكة النمو الذكي Smart growth network" وذلك لامتعاض الناشطين في المجتمعات الحضرية وممثليهم في الحكومات المحلية من سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المجاورات السكنية وبعد أن أبدوا استعدادهم للمشاركة في تحسين عناصرها، وأصبح لهذه الحركة أكثر من ٣٥ موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت عدا الجهات الحكومية التي تهتم بنفس القضية، وتصدر المؤسسات الناشطة في نفس الاتجاه مئات الدوريات في الولايات المختلفة منها عدد كبير يحمل عنوان الحركة.

وتُعبّر هذه الحركة عن تنامي دور المجتمع المدني في توجيه السياسات الرسمية والتخطيطية وإخضاعها لرغبات المجتمع الحضري نفسه من خلال اختيار ممثلي الشعب في الحكومة والمجالس النيابية ممن يتبنون هذه القضية، وتعتبر الحركة عن اتجاهات مجتمعية متمثلة في العمل الجماعي وخدمة المجتمع والإحساس بالمسؤولية من خلال إشراك المخططين والناشطين ورجال الأعمال والمؤسسات الخاصة والحكومية في إعادة تقييم البيئة الحضرية تمهيداً لإعادة تهيئتها بما يحقق الراحة السكنية والحماية البيئية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وقد واكب ظهور هذه الحركة مشاكل تمثلت في صعوبة التكامل البياني، ومن ثم ظهر اهتمام تقني أطلق عليه "American federal map" يرمي إلى

توحيد المعايير القومية القياسية في إدارة وتمثيل المعلومات الجغرافية، كما ظهر تعبير "Meta data" في حكومات الولايات يهدف للاستفادة القصوى من البيانات المتاحة وإشراك الجهات الرسمية والخاصة في خدمة المجتمع الحضري، كما تنامت حركة إدارية في أروقة حكومات الولايات تهدف لتنظيم النمو العمراني الإقليمي على مستوى المقاطعات ومشاركة بلديات حكومات المدن والتي تتمتع بحرية الإدارة المحلية بمنأى عن حكومتي الولاية والمقاطعة.

وقد أشار Jerry WEITZ في كتابه "Sprawl busting" إلى أن إستراتيجية النمو الذكي ليست جديدة تمامًا إذ امتدت جذورها لأكثر من ثلاثة عقود في عدد من الولايات المتحدة الأمريكية منها: واشنطن، وأريجون، وفلوريدا وجورجيا، كما قامت كثير من المقاطعات في عدة ولايات منها: لوس أنجلوس بالاهتمام بنفس الموضوع ولكن معظم جهود البحث والتخطيط والتنفيذ لم توثق أو لم يكتب لها الذبوع قبل تبني الموضوع على النطاق القومي، كما أشار لملاح الحملة القومية لمناهضة التمدد الحضري وفكرة النمو الذكي في بعدها الحكومي والتخطيطي والتمويلي والتكامل المعلوماتي^(١).

وقد تركزت تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية على الدراسات المتعلقة بتحقيق أهداف النمو الذكي وإدارة المدن، ودراسات جغرافية وحضرية متعددة، ورصدت رابطة التخطيط الأمريكية في كتاب "The principles of smart development" أهداف حركة مناهضة التمدد الحضري أو ما يعرف باسم اتجاه التنمية الذكية فيما يلي:

(1) WEITZ J., Sprawl busting, state programs to guide growth, American planners association press, Chicago, 2000, P. 52.

- تحسين نوعية الحياة في المجاورة السكنية من حيث الأمان والجاذبية والراحة السكنية، وأطلق على هذا الهدف "Neighborhood livability".
- تحسين إمكانية الوصول وخفض استخدام وسائل النقل، وذلك بقصد إتاحة اختيارات نقلية متعددة للسكان أو إمكانية الحصول على العمل والخدمة بالمجاورة دون الحاجة للرحلة اليومية، ويلاحظ أن التمدد (الافتراش) الحضري قد ضاعف من طول رحلة العمل اليومية.
- تنمية المدن والضواحي القائمة بالفعل بتوجيه الاستثمارات نحو الأماكن التي يقطنها السكان أو يرتادونها.
- المشاركة في المنافع والخدمات وبخاصة الصحية والتعليمية، وتأكيذاً على تلافي عوامل الفرز الاجتماعي والعنصري التي صاحبت ظاهرة التمدد الحضري وحرمت خلالها بعض الفئات.
- تخفيض النفقات والضرائب بتعظيم الانتفاع من الخدمات والمنافع القائمة، وخفض إنفاق الأسرة على النقل بتنوع استخدامات الأرض لتوفير فرص العمل والخدمات بنفس المجاورة.
- الحفاظ على ما تبقى من الأماكن المفتوحة بالتركيز على المناطق المبنية في الغالب، لذا فالفرصة متاحة للحفاظ على الغطاء الطبيعي في البيئة من غابات ومسطحات مائية وحياة برية وزراعات وحدائق والتي طالما استنزفت لصالح التعمير^(١).

(١) إسماعيل يوسف إسماعيل، مرجع سابق، ص. ٢٨ - ٢٩.

٧- أهم مشاكل التحضر المعاصر في العالم:

يعد التحضر المعاصر بأشكاله المختلفة من المظاهر الحضارية التي تميز عصرنا الحالي، كما يعد هذا التحضر مفتاحاً لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة، وهو كذلك من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات والدول، وكل يسعى لإزالة أو تخفيف آثاره السلبية، وما نجم عنها من خسائر تقلل من الفوائد التي يفترض جنيها من خلال مزايا التركيز والحجم الكبير.

وتشمل مشاكل التحضر الدول والمدن كلها، فهي في بعض جوانبها عالمية الوجود، وفي جوانب أخرى تخص بعض الدول أو مجموعات أو بعض الأماكن وبدرجات متفاوتة.

٧-١- في الدول المتقدمة:

ففي الوقت الذي يمكن حل أغلب مشاكل التحضر في الدول المتقدمة الغنية بتخصيص الموارد المتوافرة لديهم وتوجيه الجهود إلى ذلك، نجد الأمر مختلفاً في الدول النامية، فالمشكلة تكمن في إيجاد أو خلق الموارد اللازمة لذلك، والتي من الصعب، وأحياناً من المستحيل توافرها بما يكفي لحل مشاكل التحضر في هذه الدول، وغالباً ما تبدو عصية على الحل في المستقبل المنظور لكثرتها وشدة تعقيدها وضخامتها بالمقارنة لما يخصص لحلها من إمكانيات وخبرات، كما أن توالد المشاكل في مدن الدول المتخلفة يزيد من انتشار مظاهر التحضر بمختلف أشكالها.

إلى جانب ذلك فإن المستوى التقني الرفيع في الدول المتقدمة يساعد ويسهل حل كثير من مشاكل التحضر المعاصر فيها، التي إذا ما قورنت بما هو عليه في الدول النامية والفقيرة، وبالتالي فهي مشاكل من الوزن الخفيف، وهذا

لا يعني أن المدن في الدول المتقدمة لا تعاني هي ولا سكانها من أي مشاكل تذكر، بل على العكس من ذلك فهناك كثير من المشاكل في هذه الدول تنتظر حلاً أو أنه يجري حلها.

ومن هذه المشاكل يمكن أن نذكر تلوث البيئة بمختلف أشكاله (الكيميائي، الإشعاعي)، الضجيج، الازدحام الذي يجعل السير على الأقدام أحياناً أسرع من استخدام السيارة وفي بعض مراكز المدن أثناء النهار، ارتفاع أسعار الأراضي كثيراً، وخاصة في القطاعات المركزية من المدن الكبرى، واتساع نصف قطر دائرة العمران ومن ثم ازدياد البعد بين مناطق السكن الدائم ومناطق العمل، وما يترتب عليه من حركة مكوكية يومية قد تصل في بعض الأقاليم الحضرية إلى أكثر من ١٠٠ كم، وما يتبع ذلك من هدر للمال والوقت للجهد، كذلك بُعد مناطق السكن عن أماكن الراحة في الضواحي (أي البعد عن الجمال والخضرة والهواء النقي)، وعلى الرغم من كل التحسينات التي طرأت على طرق المواصلات ووسائل النقل فلم تزل المسافات الطويلة تستغرق زمناً غير قصير، وكلما تم تقصيره كان مكلفاً.

وفي جميع الحالات فإن المدن في الدول المتقدمة تعاني كذلك ولو على نحو غير حاد أحياناً من مشاكل السكن والبطالة والجريمة بمختلف أشكالها ومن الأعراض النفسية أو الجسدية وارتفاع أعداد الحوادث التي تسببها وسائل النقل... وغيرها من مختلف أشكال المشاكل الاجتماعية بما في ذلك الأخلاقية منها، كذلك فائض المنتجات من السلع والخدمات عن الحاجات المتنوعة للسكان أو ارتفاع أسعار بعض المنتجات الزراعية والحيوانية بسبب قلة العاملين في هذا الفرع الاقتصادي، أو الاستيراد من خارج الحدود وغير ذلك من مشاكل أقل أهمية.

هذا ما دفع بالكثير من المختصين في مجال جغرافية المدن وكذلك من علماء الاجتماع والمهتمين في البيئة والتنمية وغيرهم إلى وضع أفكار أو تصورات لحلول لمثل هذه المشاكل، والمتمثلة في:

- استخدام المجال تحت الأرضي في المدن الكبرى ومجمعاتها من أجل النقل من خلال قطارات الأنفاق (المترو) وشبكات البنية التحتية المختلفة (ماء، كهرباء، غاز، صرف صحي...) وبعض المراكز الخدمية للمحلات التجارية وورشات الإصلاح والخياطة والتصوير...، وكذلك استخدام هذا المجال كملاجئ ومستودعات، وغير ذلك من الاستخدامات التي زيد في التوسيع الرأسي للمدينة باتجاه الأسفل.
- استخدام المجال فوق الأرضي للمواصلات المعلقة أو المواصلات المتمثلة في بالمصاعد والسيور الناقلة للأفراد سواء ضمن المباني أو فيما بينها.
- بذل الجهود الممكنة والكافية للتخلص من التلوث والتقليل من حدته إلى أقل ما يمكن وفي مختلف الاتجاهات (هواء، ماء، تربة، صوت...)، وتطبيق إجراءات فاعلة بنقل الكثير من الصناعات خارج المدن الكبرى أو المجمعات الحضرية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة للتقليل من الانبعاثات الغازية للهواء وتوفير محطات لتنقية مياه الصرف...
- استغلال المجال فوق الأرضي لرفع المباني إلى ارتفاعات شاهقة وبعدها من الطوابق قد يتعدى ٢٠٠ طابق من أجل الاقتصاد في استهلاك الأراضي وترك أكبر جزء ممكن للحدائق والمزروعات والأنشطة الترويحية...^(١)

(١) محمد إبراهيم صافيتا وعدنان سليمان عطية، مرجع سابق، ص. ١٦٠ - ١٦٢.

٧-٢- في الدول النامية:

إن مشاكل التحضر المعاصر التي تعاني منها الدول المتقدمة تتفشى وتتفاقم في مدن الدول النامية، على جانب مجموعة أخرى من المشاكل التي تخص مدن العالم النامي أكثر من غيرها، ويمكن حصر هذه المشاكل فيما يلي:

■ مشاكل تأمين السكن الصحي والمرافق اللازمة له من ماء وكهرباء وغاز وصرف صحي وطرق وهاتف....، والتي تعتبر صعبة الحل في أغلب مدن العالم النامي بسبب زيادة حجم السكان بشكل سريع جدًا، إلى جانب ضعف الإمكانيات والموارد المخصصة لذلك.

■ مشاكل البطالة بمعنى توفير مناصب العمل خاصة لأولئك الذين هجروا أرضهم وقراهم إلى المدن لتحسين شروط حياتهم وزيادة دخلهم، وأغلب حكومات الدول النامية تعجز عن حل هذه المشكلة، وذلك لقلة الأموال التي يتم استثمارها في إقامة المشاريع الإنتاجية والخدمية التي يقدر لها امتصاص الكم الكبير من أيدي العاملة العاطلة بشكل كلي أو جزئي.

■ مشاكل توفير الخدمات بمختلف أشكالها للسكان مثل الخدمات التعليمية، الصحية، الثقافية، التجارية، الرياضية....، وغالبًا ما تكون هذه الخدمات غير كافية أو شاملة لكل المدينة أو ذات مستوى نوعي غير مرضي، ويزداد تخلفًا مع الأيام للعجز عن مواكبة ما يستجد في العالم المتقدم.

■ مشاكل النقل في المدن وبين المدن والركاب والبضائع، حيث ينتشر الازدحام لعدم كفاية وسائط النقل، التي غالبًا ما تكون قديمة جدًا ولا توجد موارد كافية لشراء وسائط نقل حديثة، كما أن الشوارع والطرق

التي شقت منذ فترات زمنية سابقة لم تأخذ في الحسبان تزايد أعداد السكان أو وسائط النقل، مما جعلها غير قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من هذه الوسائط. وكلا من وسائط النقل وطرق المواصلات لم يرقيا في أغلب الأحيان إلى المستوى المطلوب من حيث الجودة والكفاءة التي توفر نقلاً سريعاً ورخيصاً على مدار اليوم داخل المدينة أو بينها وبين المدن الأخرى، ومع زيادة وسائط النقل تظهر مشكلة الطرق والجسور والعقد والأنفاق اللازمة لحل مشكلة الاختناقات المرورية وعدم استيعاب طرق المدينة لكم كبير من العربات.

■ مشاكل سيادة المدينة المهيمنة التي تستحوذ على جل المنشآت الإنتاجية والخدمية الكبيرة في الدولة وذات المستوى الأعلى من حيث الجودة والكفاءة، وغالبًا ما تمثل المدينة المهيمنة العاصمة السياسية والاقتصادية والثقافية للدولة، وتحوي أكبر عدد من السكان بما في ذلك ذوي النفوذ بالنسبة إلى باقي المدن، وتشتأثر بأكبر حصة من الاستثمارات والنفقات الحكومية والخاصة المختلفة، مما يحرم كثيرًا من المدن الأخرى الأقل حجمًا من بعض هذه الاستثمارات، ويجعل من العاصمة المدينة الأكثر جذبًا واستقطابًا وتركزًا للمؤسسات والسكان، وتتفاقم المشاكل الناجمة عن التضخم السكاني الحضري.

■ مشاكل التلوث البيئي، حيث تعاني أغلب مدن الدول النامية من مشاكل التلوث المختلفة للجو والمياه والتربة، بالأدخنة والنفايات والمياه الملوثة والضجيج والتي تلقى في الأنهار والبحار والبحيرات والوديان المجاورة لعدم وجود مصارف بالشكل الكاف لتصريف الملوثات، إن لم تكن مفقودة في بعض الأحيان.

■ مشاكل تزويد المدن بالمياه للاستخدامات المختلفة (المنزلية، سقاية الحدائق، تنظيف الشوارع والساحات...)، حيث نجد أنه في أغلب مدن العالم النامي هناك عجز في عدم كفاية المياه النقية، ويتم التقنين أو استخدام مياه الآبار والأنهار وغيرهما من المصادر التي غالباً ما تكون غير صحية وتحتاج إلى محطات تنقية ومعالجة كي تصبح صالحة للاستعمال.

■ مشاكل النقص في المساحات الخضراء والحدائق، فأغلبية مدم العالم النامي تعاني من نقص فادح في المساحات الخضراء والحدائق التي تعد متنفس لسكان المدينة من ضيق الازدحام والضجيج.

■ مشاكل تأمين مصادر دائمة للإمداد والتمويل للمواد الغذائية المختلفة سواء ذات المصدر النباتي أو الحيواني، ومن المنتجات الاستهلاكية الأخرى المصنعة وبأسعار رخيصة تتناسب مع دخل السكان المنخفض وتكفي أو تفي بالحاجة أو جميع الحاجات التي كثيراً ما تكون من الأمور الصعبة في مدن العالم النامي.

■ مشكل انتشار الأمراض والآفات الاجتماعية كالسرقات والنهب والرشوة والاحتيال وتعاطي المخدرات والسكرات والجرائم الأخلاقية، وتفكك الروابط العائلية وعدم القدرة على التكيف مع أنماط الحياة الحضرية والحديثة والمستوردة من العالم المتقدم.

■ مشاكل الأحياء السكنية العشوائية غير النظامية، حيث تنمو أحياء كبيرة عشوائياً على أطراف المدن الكبيرة وتحيط بها وتحاصرها نتيجة العجز في تلبية الطلب على المساكن.

■ مشاكل نقص الموارد اللازمة لتخطيط وإدارة المدن، بسبب فقر الميزانيات الحكومية وفقر السكان، وانتشار الفساد الإداري، وهدر الأموال العامة، وتهريب الأموال...، إلى جانب ضعف مستوى التخطيط وعجز المخططين عن حل مشاكل التحضر السريع، وغالبًا ما تعاني هذه المدن من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، لأنها تستهلك أغلب ما تنتجه، ولا تصدر إلا النذر اليسير أحيانًا إلى خارج حدودها مما يقلل من فرص ازدهارها ورفاهية سكانها^(١).

وقد اجتهد العديد من الباحثين في تصور بعض الحلول للحد من هذه المشاكل في مدن العالم النامي، لعل أهمها نذكر:

■ الحد من النمو المتسارع بالمدن خاصة الكبرى منها وذلك باتخاذ سياسات سكانية تنظيمية تحد من تزايد السكان والهجرة للمدن الكبرى، وتشجيع العيش في المدن الصغيرة والمتوسطة من خلال توطين بعض المغريبات بها لتصبح جاذبة ومثبتة للسكان كتوفير الخدمات باختلاف أنواعها وأصنافها وتوسيعها وتحديثها، كما يتم تثبيت السكان في هذه المدن الصغيرة والمتوسطة بإنشاء بعض فروع الصناعات الخفيفة والمتوسطة لتوفير فرص العمل لليد العاملة سواء عالية أو قليلة التأهيل.

■ الرفع من الموارد المخصصة للمدن من أجل تحسين وزيادة الإنتاج وتقديم الخدمات فيها، وحسن توظيفها في المشاريع الأكثر ربحًا.

■ التخفيف من ظاهرة الهيمنة الحضرية التي تمارسها العاصمة الاقتصادية والسياسية والثقافية والإدارية... للدولة، لاحتكارها لأغلب المشاريع

(١) نفس المرجع السابق، ص. ١٦٤ - ١٦٥.

الاستثمارية وأرقى الخدمات، وذلك من خلال تنمية العواصم الإقليمية والمحلية الأخرى كأقطاب نمو بإنشاء صناعات حديثة وتوسيع الخدمات الإنتاجية وتشجيع ممارسة اللامركزية.

▪ إنشاء المدن الجديدة وتشجيع المدن التوابع لتخفيف العبء عن المدن الكبرى وذلك بنقل بعض أو جزء من وظائف المدينة الكبيرة إلى هذه المدن، أو بخلق نفس الوظائف التي تصبح جاذبة لبعض السكان وتحويلهم عن المدينة الكبرى إلى المدينة الجديدة أو المدينة التابعة.

▪ الحد من ظاهرة المركز الحضري الأحادي في المدن الكبرى وتشجيع المراكز الثانوية ومراكز الوحدات الجوارية حتى لا يكون هناك تركيز للمحلات التجارية والخدمات والبنوك والفنادق... وفق نظام تراتبي (هيراركي)، ومنه التقليل من الازدحام الدائم في هذا النسيج المركزي من المدينة.

▪ إعادة التوازن للبيئة الحضرية والتخفيف من ظاهرة التلوث الحضري باتخاذ الإجراءات الضرورية التي تحد أو تمنع إلقاء الملوثات وخاصة الصناعية قبل معالجتها، مع وضع نظام فعال لجمع النفايات الحضرية واستخدام الطرق العلمية العصرية لمعالجتها والتخلص منها، إلى جانب معالجة مياه الصرف الصحي من خلال إنشاء محطات التنقية والمعالجة، بالإضافة إلى توسيع رقع المساحات الخضراء والحدائق لما لها من دور فعال في تنقية بيئة المدينة وكذا مجالات مهمة للترويح وقضاء أوقات الفراغ.

▪ حل مشكل المخالفات العمرانية سواء بالتنظيم أو بالتخديم أو الاثنين معاً وهو الأفضل، وهذا بخصوص ما هو قائم أما بالنسبة إلى المستقبل

فلا بد من معالجة أسباب المشكلة بدلاً من معالجة نتائجها، وذلك بعدم فسح المجال أو المساعدة أحياناً في تشكيل مثل هذه الأحياء، وذلك بوضع المخططات العمرانية والمعمارية التي تلبي حاجات التوسع المستقبلي ولمدى قريب، ومتوسط وبعيد، وتوفير الإطارات المؤهلة ذات الكفاءة لقيادة وتنظيم وتخطيط وإدارة الحركة العمرانية بما يحقق جودة الحياة فيها.

■ تأمين المياه النقية والصافية الصالحة لمختلفة الاستخدامات: الشرب، الاستخدامات المنزلية، وسقاية الحدائق وتنظيف الشوارع والاستخدامات الصناعية...، ويكون ذلك بالتنبؤ والتقدير المستقبلي للاحتياجات تماشيًا مع تطور حجم المدينة وأنشطتها وتحديد مصادرها على المستوى المحلي أو الإقليمي لتغطية أي عجز.

■ القضاء على الآفات الاجتماعية ومختلف الانحرافات وملاحقة المجرمين ومحاولة القضاء على مختلف الأمراض الاجتماعية بتحقيق الأمن والعدالة الاجتماعية والسهر على حسن سير الحياة في المدينة بما يضمن الأمان والاطمئنان لسكانها أو القادمين إليها^(١).

مما سبق نسجل أن مدن العالم قد عرفت وتيرة تحضر متسارعة خاصة في وقتنا الحالي، نتج عنه أشكال عمرانية لم تكن موجودة من قبل وهي المدن الكبرى العالمية ذات الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والتقنية والمعلوماتية الفريدة والتي اكتسبت أدوار متنامية على المستوى العالمي، مما دفع بالعديد من المفكرين في طرح العديد من التحاليل المتعلقة

(١) نفس المرجع السابق، ص. ١٦٦ - ١٦٧.

بالمجمعات الحضرية الكبرى والأقاليم الحضرية وأنماطها وأشكالها المتعددة لا سيما من ناحية امتداداتها العمرانية الواسعة.

وقد أنجر عن هذا التحضر المعاصر العديد من المشاكل المتعددة الجوانب والتي خصت مدن العالم المتقدم وكذا مدن العالم النامي لكن بوتيرة وأنماط مختلفة، والتي تباينت بدورها الحلول المتصورة للتخفيف منها وحتى القضاء عليها.



الفصل الرابع

التحضر والمدينة المعاصرة

خصائص ومظاهر

الفصل الرابع

التحضر والمدينة المعاصرة

خصائص ومظاهر

مقدمة:

تعد المدينة كمفهوم اجتماعي إنساني مرحلة كبرى وحاسمة على سلم مراحل التطور البشري، لم يكن ليصلها الإنسان دون أن يكون قد تخطى المراحل السابقة، وهي المراحل التي اعتمدت في الأساس على مرحلتَي الرعي والزراعة، وعندما تمكن الإنسان من كل ذلك نراه قد استقر في المدن، فقد ضمن شرابه، وغذائه، وكسائه، وتسنى له أن ينظر بعقله إلى أمور الحياة، فظهر الفكر والتراث والتاريخ والابتكارات، ومن ثم توسعت المدن وأصبحت نواة قوية متكاملة انبثقت منها دائماً صور الحضارة المادية والمعنوية التي عرفها الإنسان في العصور التاريخية المختلفة.

وقد عرفت المدن في تلك المراحل تطوراً في المظاهر العمرانية جاءت كنتيجة لعدة عوامل، إلى أن وصل إلى ما يُعرف بـ "المدينة المعاصرة" التي هي عبارة عن نتاج وتراكمات المراحل السابقة، وكذا أهم التغيرات في المظاهر العمرانية المتميزة بها في ظل التطورات التكنولوجية والأوضاع الراهنة التي يعرفها هذا العصر.

١- خصائص المدينة المعاصرة:

١-١ مكونات المجال الحضري للمدينة المعاصرة:

بشكل عام فإن المجال الحضري للمدينة المعاصرة من الناحية الفيزيائية يتشكل من المكونات التالية:

- مركز المدينة: هو قلب المدينة النابض ومنطقة الخدمات الرئيسية التي يتركز فيها أغلب الخدمات والأنشطة والمتطلبات المعيشية المختلفة...، وهو غالباً ما يقع في مساحة مركزية متوسطة بالمدينة لإمكانية تقديم الخدمات بالتساوي للمناطق المحيطة، ويمثل مركز المدينة أيضاً بؤرة الحركة داخل المدينة، حيث يعتبر ملتقى الطرق ووسائل النقل المختلفة من السكك الحديدية وحافلات النقل الجماعي... وغيرها، كما أنه يتكون من أنشطة رئيسية تظهر في هيئة مناطق مجمعة أو مناطق متفرقة كل حسب حالتها، وهي المنطقة التجارية والإدارية الاجتماعية ومنطقة الصناعات الخفيفة أو الحرف.
- المنطقة السكنية: وهي الأحياء والوحدات المتجاورة بأنواعها المختلفة.
- شبكات المواصلات: وهي الطرق بكل أنواعها والسكك الحديدية.
- الخدمات العمومية: وهي التي لا تتمركز في قلب المدينة كالمستشفيات والمدارس.
- المنطقة الصناعية: وهو مجال أحادي النشاط، والذي تتركز فيه المصانع والورشات الكبرى.
- المساحات الخضراء والمفتوحة: تمثل المتنزهات، والساحات، والحدائق، ومساحات اللعب وغيرها.

١-٢- أشكال البنية الداخلية للمدن المعاصرة:

يُقصد بالبنية الداخلية للمدينة هي نمط توزيع السكن والقطاعات الإنتاجية والخدماتية، تبعاً لعدة نماذج:

- نموذج الدوائر المتراكزة: تتوسط منطقة الأعمال المركزية المدينة، وتحيط بها الأحياء السكنية والخدماتية والصناعية على شكل دوائر متراكزة.

- نموذج القطاعات: تشكل منطقة الأعمال المركزية نواة المدينة، وينقسم باقي المجال الحضري إلى قطاعات منها الأحياء السكنية (الفقيرة، والمتوسطة، والراقية) التي تشغل نسبة عالية، والحي الصناعي والخدماتية.

- نموذج النويات المتعددة: يتخذ المجال الحضري شكل مستطيل مجزأ إلى مناطق مختلفة، منها منطقة الأعمال المركزية، والمناطق السكنية، والصناعية والتجارية.

- نموذج الأطراف: يتميز بتباعد مناطق المجال الحضري (الصناعية والتجارية والخدماتية والسكنية)، وتواجد جلها في هوامش المدينة.

وتباين البنية الداخلية للمدن المعاصرة بين مدن العالم المتقدم، ومدن العالم النامي:

بالنسبة للدول المتقدمة:

تتميز البنية الداخلية لمدن العالم المتقدم بشكلها الهندسي الدقيق نظراً للالتزام بوثائق التعمير (مخطط التهيئة والتصميم العمراني) منذ انطلاق التوسع

الحضري فيها، ويغلب نموذج الدوائر المتراكزة في المدن الأوربية مثل موسكو وباريس أمام المركز القديم، في حين يغلب نموذج القطاعات ونموذج النويات المتعددة على مدن أمريكا الشمالية.

في نفس السياق يتميز النسيج الحضري لبعض المدن (طوكيو) بتكاثف المباني في الوسط، وتراجع المساحات الخضراء مما يفسح المجال لتنامي ظاهرة التلوث بشتى أنواعه.

بالنسبة لدول العالم النامي:

تتميز البنية الداخلية لمدن العالم النامي بتفكك وتناقض مكوناتها بفعل التوسع الحضري العشوائي، والتأخر في تقنين التعمير، وتنوع نماذج البنية الداخلية للمدن مع هيمنة نموذج الأطراف.

١-٣- وظائف المدن المعاصرة:

تمارس المدينة وظائف محددة ومعينة، إذ أن الوظيفة في حد ذاتها تعد مبرراً لوجود المدينة ونشأتها، وتتمثل هذه الوظائف في الأنشطة المختلفة التي تقوم بها المدينة والتي تصبغها بصبغة معينة في النهاية تعرف وتشتهر بها بين مختلف المدن الأخرى، وفيما يأتي نذكر وظائف المدينة المعاصرة:

- الوظيفة الإدارية والسياسية: تختلف الوظيفة الإدارية والسياسية للمدينة عن الوظيفة التجارية أو الصناعية أو الثقافية في أنها تخضع لتيار الحكومي، وتتجلى فيها الخدمات الإدارية المتعددة، ويتم الاختيار اعتماداً على عوامل كثيرة، من بينها موقع متوسط للمدينة في إقليمها، ولذلك فإن العواصم يظل دورها رهناً لتوجهات الحكام، ومن هنا يمكن للمدينة أن تنشأ من العدم مثل: أنقرة، برازيليا...، والواقع أن الكثير من

العواصم الحديثة العهد تحدد اختيارها بالنسبة لموقعها في الدولة، وعلى المستوى العالمي فإن عددًا غير قليل من العواصم لا يشغل بالضرورة موقعًا متوسط هندسيًا في دولها، بل تقوم في قلب المناطق المنتجة.

توجد في العاصمة السياسية الأجهزة العليا للدولة منها مقر الرئاسة، والحكومة، والبرلمان، والمجلس الأعلى للقضاء، والقيادة العليا للجيش، فضلاً عن الأجهزة العليا لمجموعة من الأحزاب والنقابات والمؤسسات والجمعيات، وبالتالي تعتبر مصدر القرارات.

وتتمركز الهيئات الدبلوماسية (السفارات والقنصليات والموظفون التابعون لهم) في العاصمة، كما تتواجد في العاصمة مناطق ذات وظائف إدارية مثل حي الوزارات وحي السفارات.

■ **الوظيفة الدينية والثقافية:** هناك مدن نشأت لأغراض دينية وثقافية وذلك من أجل إقامة الشعائر وتبادل الأفكار والمعارف، فللمدن الدينية قداستها واحترامها حيث أنها تمس الناحية الروحية والعقلية لدى البشر، وكثيراً ما تجلب هذه المدن الكثير من الحجاج من دول نائية بعيدة، فمثلاً مكة المكرمة يحج إليها حوالي مليوني نسمة، وكذلك إلى بنارس في الهند ما يزيد عن مليون حاج، وكذلك تعد القدس مدينة دينية قديمة، والقسم الآخر فهو مدن الجامعات التي تكون فيها الجامعة هي الأصل والكل بمعنى هي المدن التي تخلقها الجامعة كمدينة أكسفورد وكمبرج بانجلترا وابسالا بالسويد، ولكن من أكثر أمثلة هذا النوع توجد بالولايات المتحدة الأمريكية مثل: وان (آرثر بميتشغان وهارفارد) إذ تصبح الجامعة في هذه المدن محور الحياة الاقتصادية للمدينة فالطلاب هم أغلب سكانها وفصل العطله هو الفصل الميت في اقتصادها.

▪ **الوظيفة الصحية والترفيهية:** تشترك هاتان الوظيفتان في سمات وخصائص عمرانية واحدة وهي انتماءهما إلى قطاع الخدمات، رغم وجود تناقض بينهما، فالصحية تقدم خدماتها للمرضى والترفيهية للأصحاء، وقد ظهرت هاتان الوظيفتان في العصر الحديث بعد الانقلاب الصناعي، حيث أصبح السكان ينشدون الراحة والاستجمام وبذلك نشأت المدن الترفيهية. وتشترك المدن الصحية والترفيهية بأن وظيفتها موسمية ومؤقتة، ومن ثم فهي تواجه فصلاً ممتاً تحاول التغلب عليه بإطاعة موسم العمل وذلك بإغراء الرواد بتفحص تكاليف الأسعار قبل وبعد نهاية الموسم وبدايته، وتلعب مدن الترفيه دوراً ثانوياً إضافة إلى وظائفها، وذلك لكونها عادة مقر للمؤثرات السياسية مثل: جنيف.

▪ **الوظيفة الصناعية:** ارتبطت الصناعة بالمدن منذ نشأتها، فقد شهدت المدن القديمة قيام صناعات أولية بها، وتختلف الوظيفة الصناعية عن الوظيفة التجارية للمدن، ذلك لأن الصناعة ليست في أصلها خلقة للمدن بصفة دائمة، رغم أن هذا الدور حضري هام، فكل المدن التي نمت نمواً كبيراً في العصر الحديث قد شهدت تنمية صناعية كبيرة، لأن الصناعة تقوم معتمدة على المدينة ووسائل المواصلات وتوفر المواد... وغير ذلك، بالإضافة إلى أن هناك ظاهرة هامة في المدن الصناعية وهي أن نجاح صناعة ما بها يغري صناعات أخرى خاصة إذا كانت هذه الصناعات متكاملة، مثل: صناعة الحديد والصلب التي تجذب صناعة مختلفة الآلات والسيارات وعربات السكك الحديدية... وغيرها، وذلك للاستفادة من مقومات الصناعة الأساسية، ومعنى ذلك أن الصناعة تجلب الصناعة وبالتالي تنمو المدينة وتتوسع وتنوع صناعاتها وتتغير

مورفولوجيتها، وتزداد الخدمات بها، كما أن النشاط الصناعي السائد بالمدينة يوجه فائض إنتاجه إلى باقي جهات الدولة أو يصدر إلى الخارج.

▪ **الوظيفة التجارية:** تعد الوظيفة التجارية أساسية في حياة المدن، ومن الصعب أن نتصور مدينة ما لا يتم فيها نشاط تجاري من أي نوع، ولذلك فقد اعتبر بعض الباحثين أن التجارة هي أساس تصنيف المدينة وذلك لارتباطها بالمدن ارتباطاً وثيقاً، فقد ازدادت أهمية التجارة في حياة المدن مع تقدم الحضارة، وواكب ذلك تقدم كبير في طرق النقل والمواصلات باعتبارها عصب التجارة، ويعد موقع المدن التجارية من العوامل الجغرافية الرئيسية في نموها وتطورها، وهنا يفوق دور الموضع بدرجة كبيرة فلا بد للمدينة التجارية من طريق رئيسي أو ثانوي تقع عليه، وعلى هذا الطريق يتحدد الموقع تماماً. ولذلك فالغالبية العظمى من المدن التجارية خدمتها الطرق البرية والسكك الحديدية بعد ذلك، وتتبع الوظيفة التجارية للمدينة أحجاماً كبيرة تعكس في النهاية نشاطها أو أهميتها الإقليمية أو العالمية، ولكن من الصعب في الواقع أن نجد مدينة كبرى تمارس الوظيفة التجارية فحسب بل تجذب إليها الوظائف الأخرى كالوظيفة الإدارية والصناعية، ومن ثم نجد أن من سماتها الرئيسية هو تعدد الوظائف.

١-٤- أدوار المدن المعاصرة:

تعتبر الوظيفة من أهم مميزات المدن، كما أن الوظيفة باختلاف أنشطتها فإنها تعطي للمدينة دوراً تؤديه، ويظهر ذلك من خلال:

- مراكز عالمية: ذات إشعاع دولي وقاري.
- عواصم وطنية: وهي عواصم سياسية واقتصادية لها إشعاع وطني.

- عواصم جهوية: وهي مدن جامعية أو عواصم لجهات اقتصادية.
- مدن محلية: وتكون أهم مركز حضري بالإقليم.
- وقد يمتد إشعاع بعض المدن على الصعيد العالمي، مثل نيويورك وهي مقر أكبر البورصات العالمية ومقر للأمم المتحدة (وظيفة قيادية)، أو يكون لها إشعاع على الصعيد الوطني مثل بعض المدن الكبرى التي ترتبط بعلاقات مع بعض المدن الأخرى حسب المؤهلات الطبيعية والعوامل البشرية ووظائف الإنتاج والخدمات.

١-٥- أشكال استغلال المجال في المدينة المعاصرة:

في الدول المتقدمة:

يتميز النسيج الحضري بمدن العالم المتقدم بالتنظيم المحكم، حيث شهدت جل حواضر هذه الدول توسعاً كبيراً بفعل تنامي الأنشطة الاقتصادية (الصناعة، التجارة، الخدمات) والزيادة السكانية، فتم خلق ضواحي شهدت حراكاً يومياً للسكان، ومع ازدياد الأنشطة توسعت هذه المراكز عبر مراحل، ثم غدت مدناً جديدة مرتبطة بالمركز (المدينة الأم) أو المتروبول، من ناحية أخرى يتباين النموذج الحضري المتقدم في خصائص معينة، حيث نجد:

- في النموذج الأمريكي: تحيط الأحياء الراقية بالضواحي، وتعتبر مساكن لذوي الدخل المرتفع، في حين تتمركز التجارة والأعمال بمركز المدينة.
- في النموذج الأوروبي: تتعدد محاوره، حيث نجد مركز المدينة القديمة في الوسط، أما الأحياء القديمة فتوجد قرب المركز القديم، في حين تنتشر الأحياء الراقية بالضواحي والمصانع بالضواحي المقابلة.

في الدول النامية:

انطلق نمو المدينة بالدول النامية من مركز المدينة القديمة الذي يجاوره مركز التجارة والأعمال، ومع الانفجار الديمغرافي والهجرة الريفية بدأت المدينة تتسع لتخلق لنفسها أحياء هامشية بجانبها أحياء السكن الاقتصادي نتيجة عملية التنقل اليومي للسكان من مقر سكنهم إلى مقر عملهم، من ناحية أخرى يتكون النسيج الحضري لمدن الدول النامية من ثلاثة عناصر أساسية:

- مركز الأعمال: يشكل النواة الأصلية للمدينة، تتصل به الإدارات والمؤسسات المختلفة.
- أحياء راقية: توجد في قلب المدينة، يسكنها ذوي الدخل المرتفع بسبب المضاربات العقارية.
- أحياء الصفيح: وهي أحياء مهمشة تحيط بالضواحي، والمدينة تفتقر للبنيات التحتية، كما أنها تتميز بكونها رخيصة الثمن.

٢- المظاهر الحضرية للمدينة المعاصرة:

٢-١- التمدد الحضري:

٢-١-١- مفهومه:

يرتبط التمدد الحضري بالتغيرات والتحويلات التي تعرفها الحاجيات السكانية، حيث تؤدي هجرة السكان إلى المدينة إلى زيادة الطلب على المساكن والتجهيزات والعمل، وينتج هذا مجالا حضريا أكثر اتساعا، مما يرمي إلى استهلاك مفرط للمجال لتلبية لهذه الحاجيات.

كما أنه عملية استغلال العقار الحضري بطريقة مستمرة نحو أطراف المدينة،

وهو أيضا عملية زحف النسيج نحو خارج المدينة سواء كان أفقيا أو رأسيا وبطريقة عقلانية أو عشوائية.

ويحدث التمدد الحضري عندما تنمو المدينة حول ما يحيط فيها من مناطق ريفية ذات استعمالات مختلطة في الحافة الحضرية-الريفية حول المدن، إذ يمكن ملاحظة تراجع الريف بالقرب من المناطق المعمورة حديثا في المدينة، وتراجع المدينة كلما نبتعد عن مركزها ونتوغل فيما يحيط بها من مناطق ريفية.

٢-١-٢- أشكال التمدد الحضري:

الضواحي:

الضاحية هي نواة حضرية قد تكون واقعة ضمن الحدود البلدية أو خارجها بمسافة يسهل الوصول إليها، وترتبط الضواحي بالمدينة المركزية بروابط اقتصادية واجتماعية وثقافية قوية، كما ترتبط مع المدينة المركزية عبر طرق ومناطق غير زراعية أو مناطق حقول ويمارس فيها أنشطة اقتصادية مختلفة، مما جعل عددا من الباحثين يطلقون عليها: منطقة الوظائف.

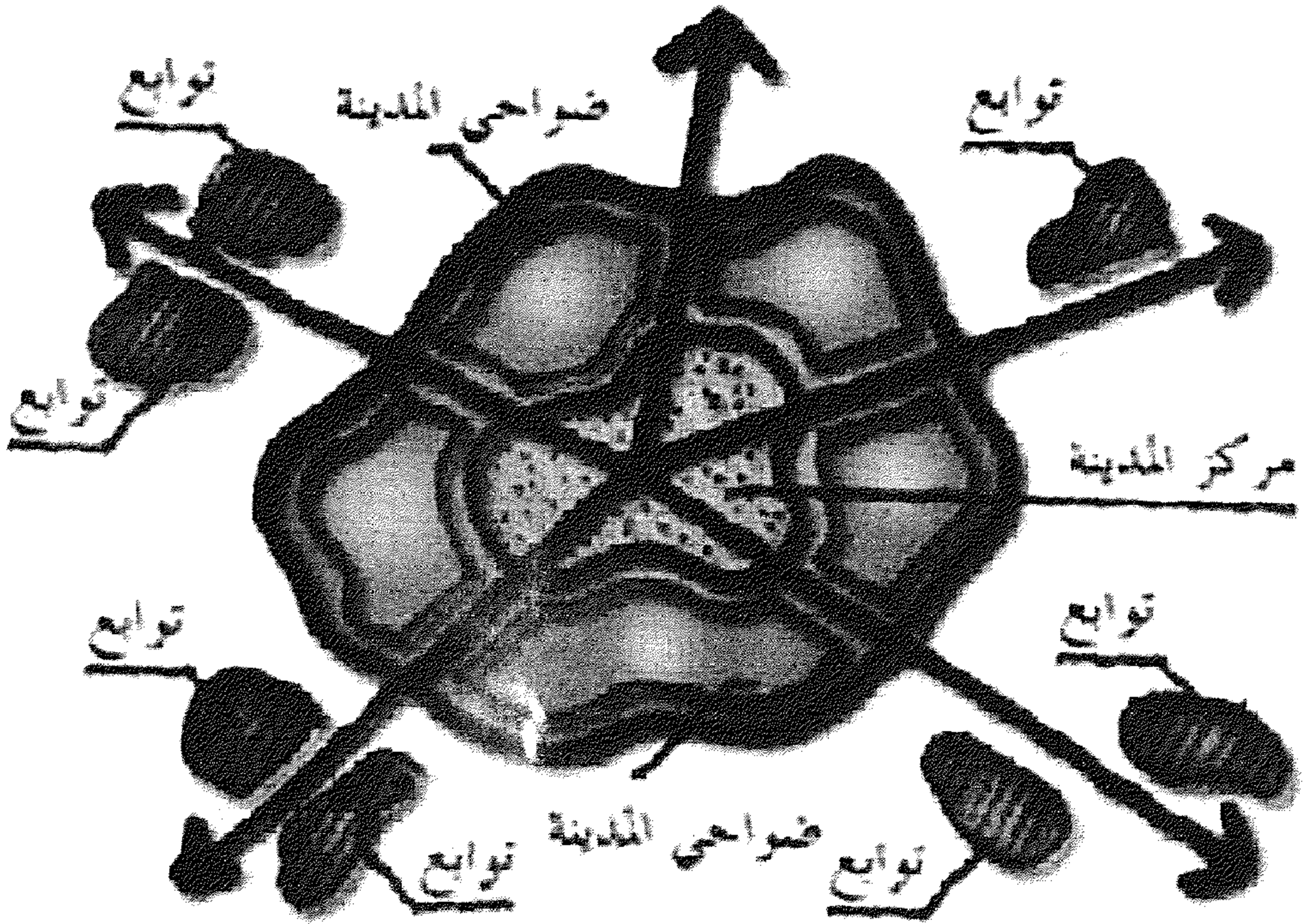
وهناك أنواع كثيرة من الضواحي، إلا أن أكثرها شيوعاً هي الضواحي السكنية والصناعية^(١).

التوابع الحضرية:

هي مجموعة من المراكز الحضرية تحيط بالمراكز الحضرية الكبرى تسمى المدن التابعة، ويمكن تقسيمها إلى مراتب حجمية على أساس عدد سكانها إلى

(١) مسلم كاظم حميد الشمري، التحليل المكاني للتوسع والامتداد الحضري للمراكز الحضرية الرئيسية في محافظة ديالى، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في الجغرافيا، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد ٢٠٠٧، ص ١١.

توابع صغيرة ومتوسطة وكبيرة^(١) (شكل: ٢٠).



شكل (20): أشكال التمدد الحضري في المدينة المعاصرة.

٢-١-٣- دوافع التمدد الحضري:

أصبح تشييد المباني والتجمعات السكانية العشوائية في المنطقة إحدى المشاكل التي تستدعي حلولاً مستعجلة لتفادي آثارها السلبية على المنطقة والأراضي الزراعية، فقد زاد التمدد الحضري في السنوات الأخيرة بنسبة كبيرة حيث أصبحت معظم أراضي المنطقة مليئة بالمباني، والبيوت السكنية بعد أن كان معظمها أراضي زراعية يشتغل فيها أغلب سكان المنطقة، وكان ذلك نتيجة عدة دوافع:

(١) نفس المرجع السابق، ص. ١٢.

دوافع اجتماعية:

أثرت الدوافع الاجتماعية على المنطقة في فترة قصيرة، فقد أسهمت بصورة فاعلة على المجتمع والفرد بالذات الذي أصبح يفكر بأي وسيلة للحصول أولاً على مأوى له، دون البحث في المكان والنتائج المترتبة:

- السماح بتقسيم الأراضي الزراعية، وقد أسهم ذلك بقيام بعض التجمعات السكانية.
- السماح بإقامة أكثر من بناء واحد على قطعة أرض واحدة، لأن ملكيتها تعود لأكثر من شخص.
- توجه سكان المنطقة إلى العمل في الوظائف الحكومية، والمكتبية، أو المهنية، وترك العمل بالزراعة، مما أدى إلى إهمال الأراضي الزراعية واستخدامها للبناء بدلاً من الزراعة.

وهناك عنصران لهما نفس الأهمية في الدوافع الاجتماعية، وهما:

- النمو الديمغرافي: يرتبط النمو الديمغرافي ارتباطاً وثيقاً بتوسع المدينة ونموها، وترتبط أحجام المساكن والمرافق والخدمات بالأحجام السكانية التي تخدمها، وهذا يعني استهلاك المجال بصفة أكبر، وبعدها يأتي الطلب على مناطق توسع أخرى.

- الهجرة الداخلية: شهدت الكثير من دول العالم نزوحاً ريفياً وإقليمياً إلى المدن التي تحسن مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية، وأدى بذلك إلى ارتفاع عدد سكانها واستقرار المهاجرين في ضواحيها الحضرية، مما أدى إلى عرقلة توسع المدينة المستقبلية، كما أن هذه الهجرة تزيد من حدة استهلاك المجال.

دوافع سياسية:

إن بعض القرارات السياسية أو الضغوطات يمكن أن تؤدي إلى تمدد مدينة دون أخرى، كخلق أقطاب تنموية أو مناطق جذب، مما يؤدي إلى تزايد الطلب على العقار الحضري، وبالتالي توسع هذه المناطق مما ينتج عنها الانفجار العمراني وخلق ضواحي عمرانية.

دوافع اقتصادية:

عند تنمية المدينة أو إنشاء المناطق الصناعية، والتجارية والخدماتية في بعض المدن، فإن ذلك يؤدي حتماً إلى النزوح الريفي باتجاه هذه المدن، وذلك نظراً لتوفر مناصب الشغل ووجود الخدمات، مما ينتج عنه تحسين المستوى المعيشي واتساع الرقعة الجغرافية للمدينة، ومن ثم ظهور الضاحية من خلال هذا التوسع.

دوافع تكنولوجية:

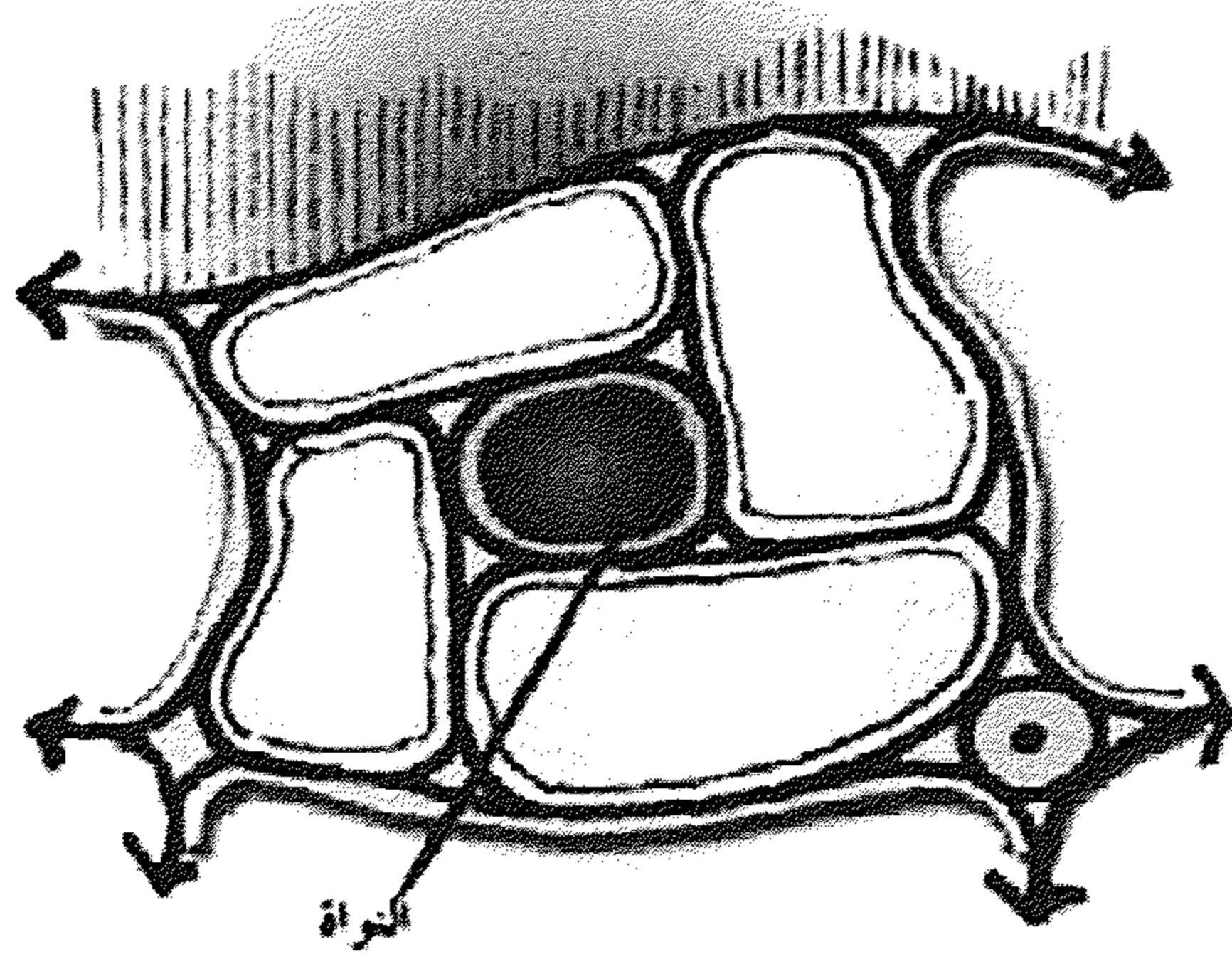
من بين الدوافع المهمة والرئيسية التي تنشأ من خلالها المدن وتتوسع هو التطور التكنولوجي، فبظهور الصناعة نشأت العديد من المدن وزادت حدة توسعها مع زيادة التقدم التكنولوجي، وهذا ما أدى إلى ظهور الضاحية الصناعية والضاحية السكنية.

٢-٢- خصائص النسيج الحضري للمدينة المعاصرة

٢-٢-١- النواة كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري:

المقصود بالنواة هو قلب النسيج الحضري، وعادة ما تحتوي على المباني العامة أو ذات الأهمية أو الحدائق والساحات العامة أو المسجد أو الخدمات،

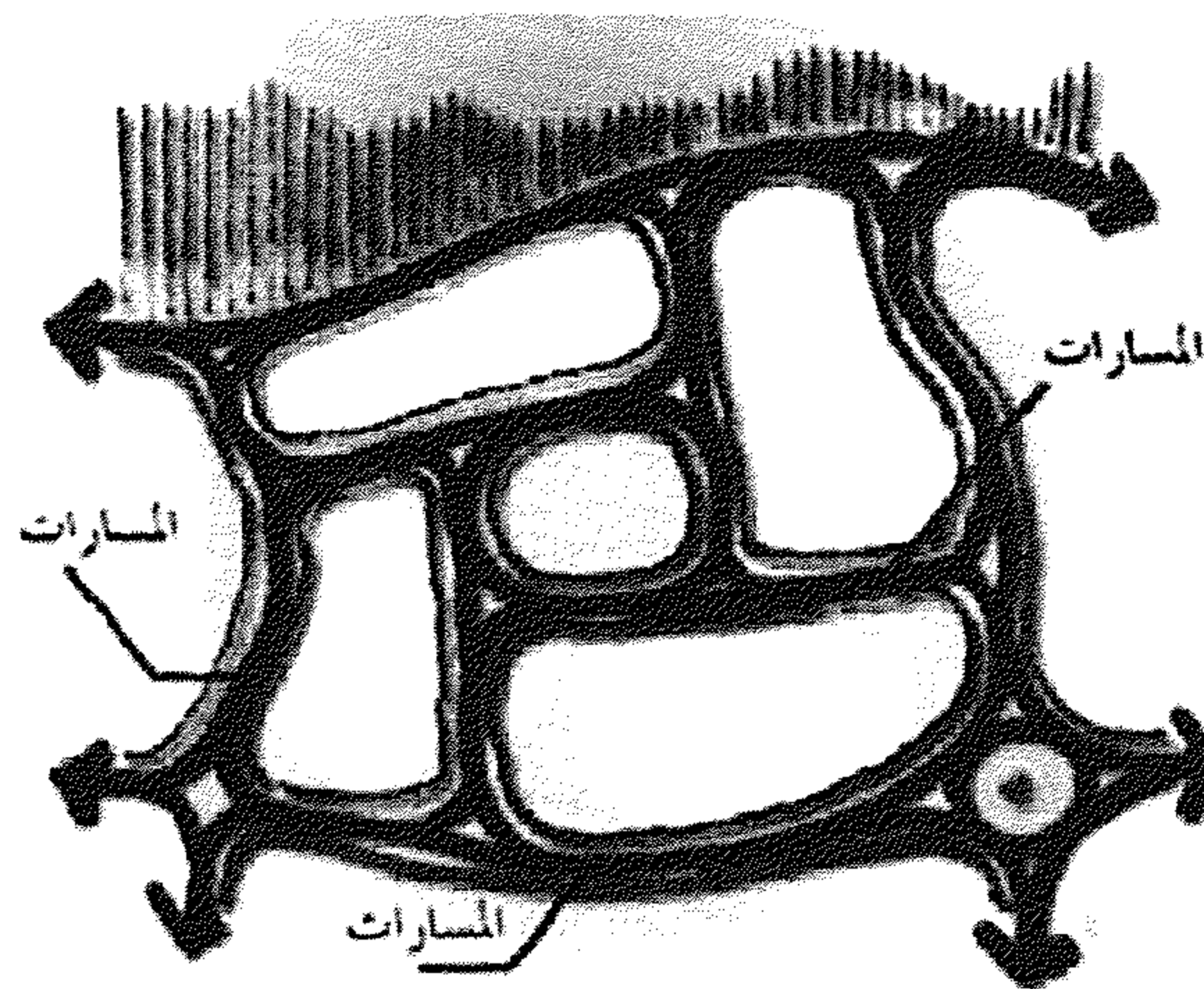
وقد تقع في مركز النسيج أو على أحد حوافه (شكل: ٢١).



شكل (21): النواة كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري.

٢-٢-٢- المسارات كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري:

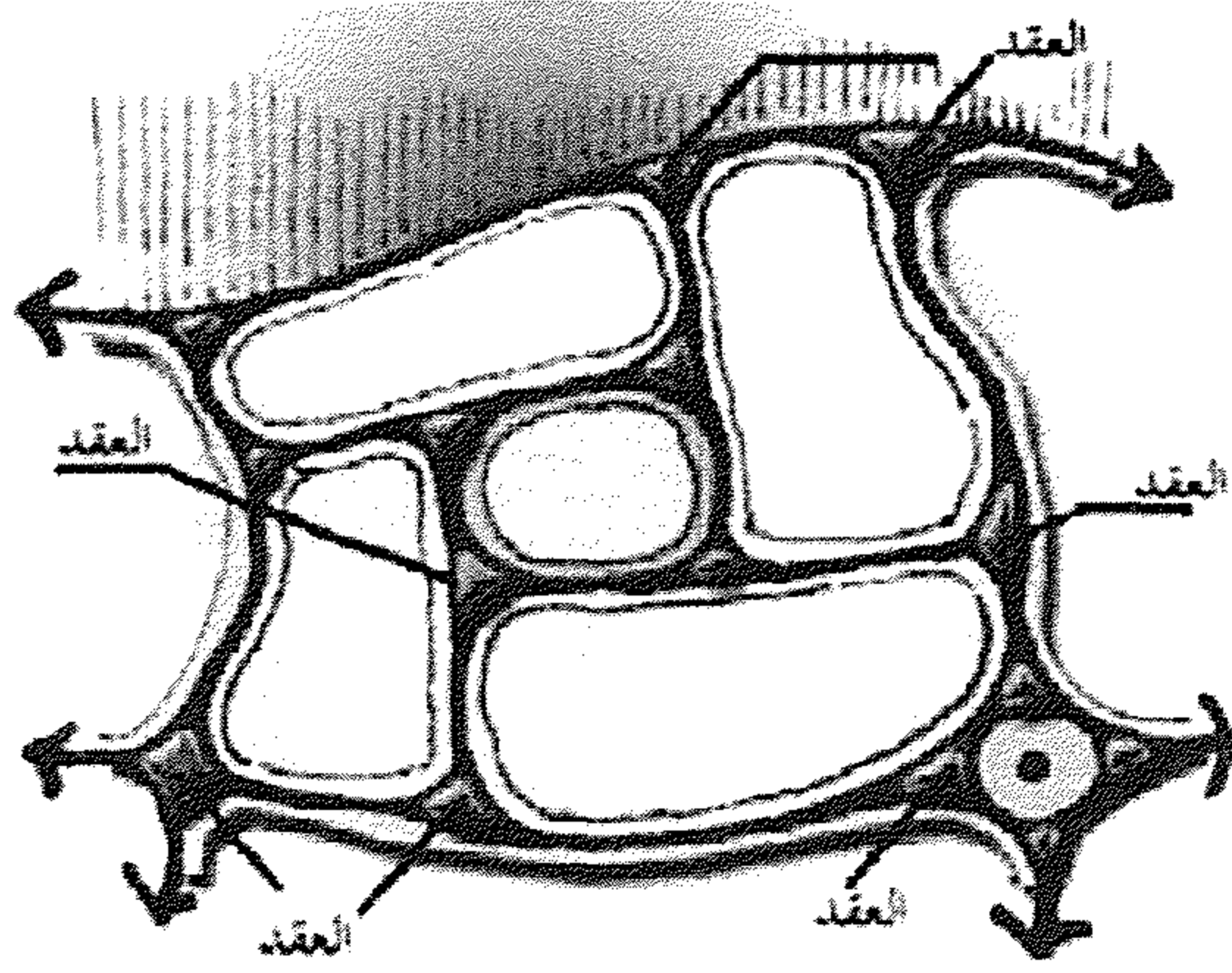
المقصود بالمسارات هي مسارات الحركة والاتصال بأنواعها المختلفة سواء كانت حركة آلية أو شبه آلية أو للمشاة، وعليه فالمسارات تأخذ أشكال الشوارع والطرق وممرات المشاة، وغيرها من مسارات (شكل: ٢٢).



شكل (22): المسارات كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري.

٢-٢-٣- العقد كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري:

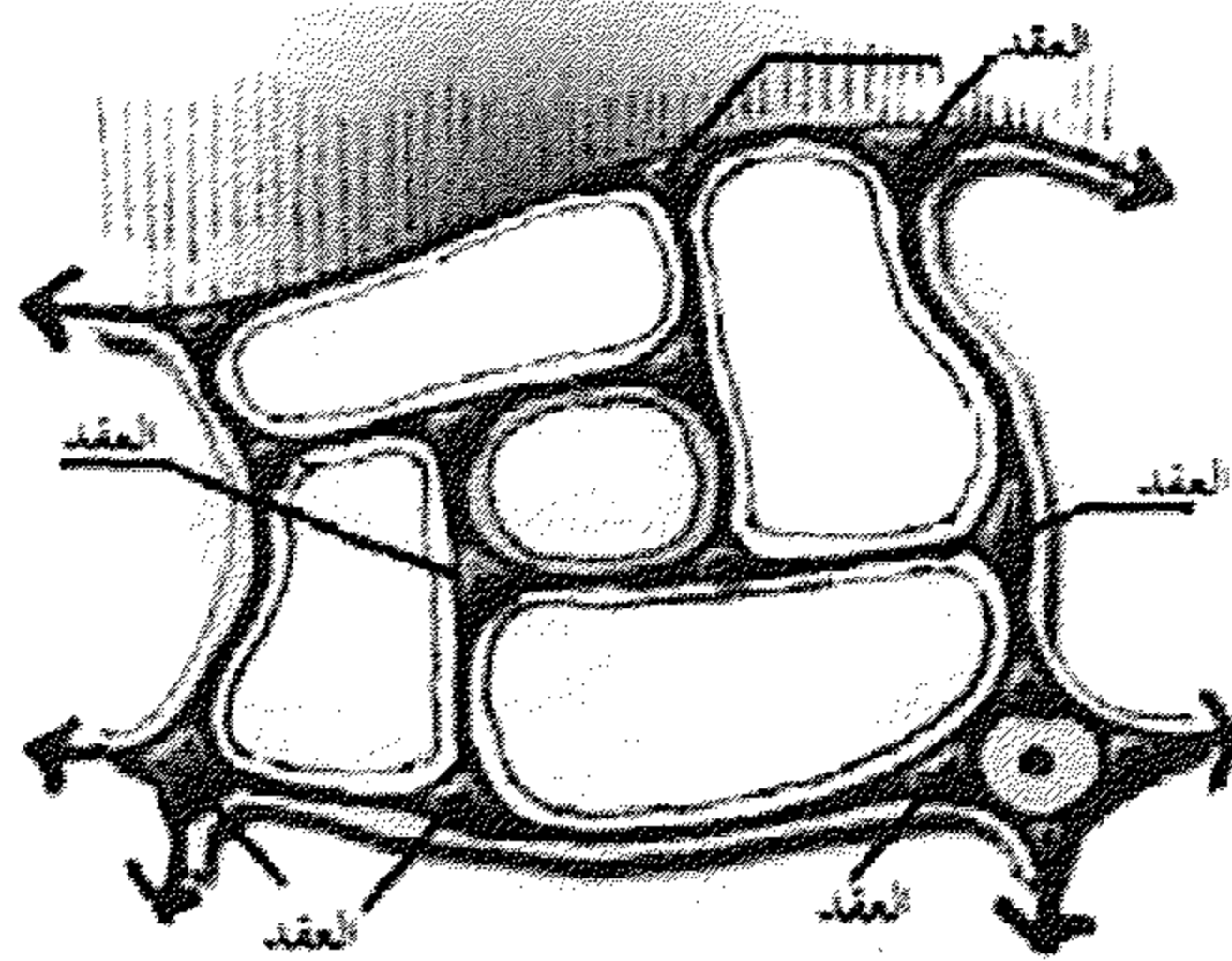
المقصود بالعقد هي النقاط الإستراتيجية سواء كانت تجمع الحركة أو توزعها أو تتقاطع شرايين الحركة عندها كالتقاطعات الرئيسية، وقد تكون أيضا الميادين والساحات والحدائق وما على شاكلتها بمثابة نقاط للالتقاء (شكل: ٢٣).



شكل (23): العقد كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري.

٢-٢-٤- الخلايا كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري:

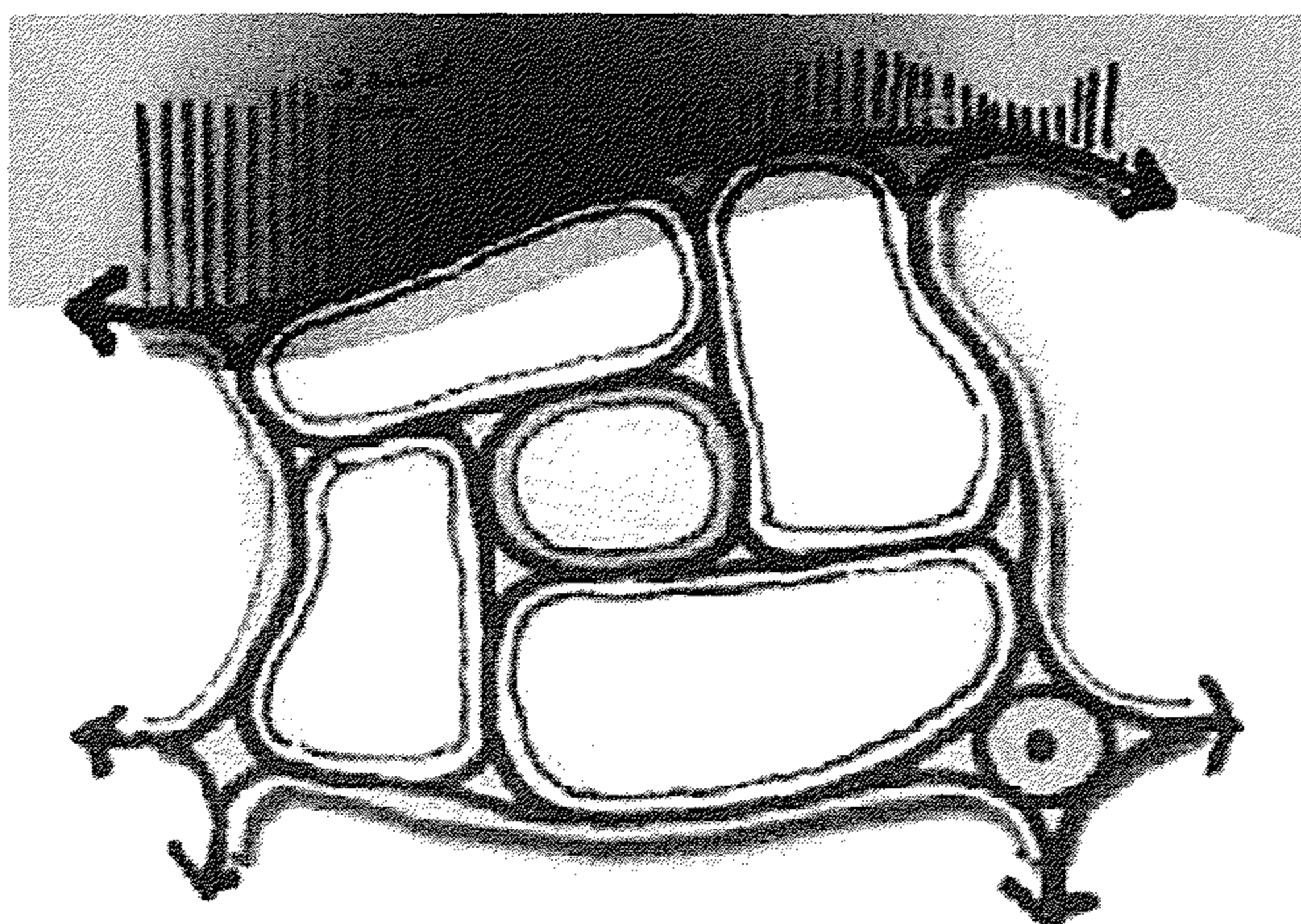
المقصود بالخلايا مجموعات الكتل والفراغات التي تحدها مجموعة من عناصر المسارات أو العقد وقد يكون لها نواة خاصة بها، كتجمع سكني أو تجمع تجاري أو تجمع صناعي أو ما شابه (شكل: ٢٤).



شكل (24): الخلايا كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري.

٢-٢-٥- الحدود كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري:

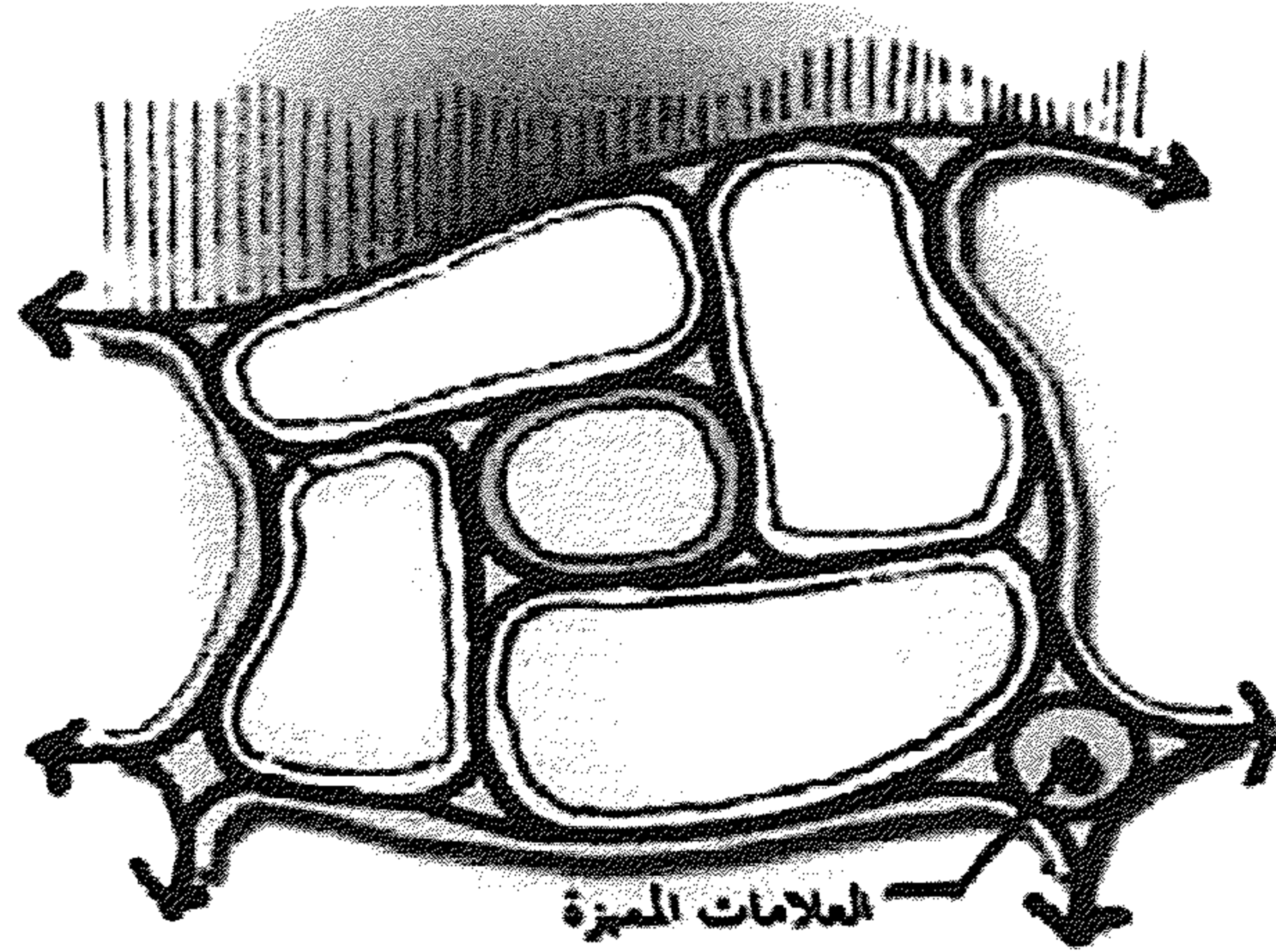
المقصود بالحدود المحددات التي تحد النسيج العمراني من كالجبال والمرتفعات والمنخفضات والأنهار والبحار وما شابه، أو محددات من صنع الإنسان كالسكك الحديدية أو الأسوار أو ما يدل على أنه محدد لمنطقة ما (شكل: ٢٥).



شكل (25): الحدود كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري.

٢-٢-٦- العلامات المميزة كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري:

المقصود بالعلامات المميزة هي المعالم البارزة أو الملفتة للأنظار أو العلامات الموجهة والتي تميز منطقة ما في النسيج الحضري عن غيرها، وهي عادة ما تكون مرتفعة مثل المآذن أو النصب التذكارية، وقد تكون مبني أو مجموعة مباني، لذلك يمكن أن تميز بصرياً من زوايا متعددة ومن مسافات مختلفة (شكل: ٢٦).



شكل (26): العلامات المميزة كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري.

٣- مشاكل المدن المعاصرة:

٣-١- تحديد أهم المشاكل الحضرية بالمدينة المعاصرة:

مشكلة الإسكان:

- تنامي أزمات الإسكان.
- انتشار المناطق المتدهورة: وهي الأحياء القديمة التي تم بناؤها فيما مضى بالطوب والأسقف الخشبية مع حرمانها من المرافق الأساسية.
- مدن الفقراء أو أحياء السكن العشوائي (الصفائح والخشب، والكرتون)، وهي أحياء بدون مرافق وبدون خدمات، وتختلف نسبة سكان الأحياء الفقيرة من مدينة لأخرى ومن دولة لأخرى.

مشكلة النقل والاتصال: ويمكن حصرها في:

- الازدحام وعرقلة المرور: ويتضح من خلال ضيق الشوارع أين تقل سرعة وسائل النقل، خاصة في ساعات الذروة، إذ تصل ساعات الذروة

في بعض المدن مثل بانكوك (تايلاند) إلى ١٢ ساعة يوميا، مما يترتب عليه ضياع الوقت والجهد البشري، إلى جانب تلوث الهواء والتلوث السمعي، وتعطيل سيارات الخدمة العامة (المطافئ، الإسعاف...)، وينجر عنه تكدس وازدحام وسائل النقل العام، مما يؤدي إلى تعطيلها ويقلل من عمرها الافتراضي

▪ وسائل ووسائط الاتصال: يُسجل انخفاض نسبة أجهزة الاتصال التليفونية بالنسبة لعدد السكان في المدن الكبرى، وإن عدم الاتصال السريع يؤدي إلى حدوث كوارث ضخمة لم يتم السيطرة عليها، مثل الحرائق أو الحوادث.

مشكلة التلوث: ويظهر في أشكال مختلفة، وهي:

▪ تلوث الهواء: ويكون مصدره الدخان والغازات التي تخلفها المصانع، وعدائم السيارات ووسائط النقل، والأتربة المتصاعدة من الشوارع، وكذا النفايات التي تلقى في الشوارع.

▪ تلوث المياه: ومصدره هو نفايات المصانع التي تلقى في الأنهار، إضافة إلى اختلاط شبكات مياه الصرف الصحي بمياه الشرب كما يحدث في العديد من المدن الكبرى، كما تمتد هذه الأخطار على الأنهار والبحيرات فتؤدي إلى إصابة الأسماك والإنسان الذي يتغذى عليها معًا.

▪ التلوث السمعي: ويتمثل في الضوضاء والضجيج الصادر عن عمليات الإصلاح والصيانة في الورش والمصانع، وكذا عمليات التشييد والبناء وخاصة في المناطق الجديدة حول المدن الكبرى، بالإضافة إلى محركات السيارات وآلات التنبيه وقطارات السكك الحديدية، ومكبرات الصوت وخاصة في الأفراح أو المآتم أو الإعلان عن سلعة.

انخفاض كفاءة وكفاية الخدمات والتجهيزات:

- مياه الشرب: فقد أدى النقص الفادح في التموين بالمياه الصالحة للشرب بالعديد من المدن على الاعتماد على تحلية مياه البحر، وكذا المياه الجوفية، وحتى على جر المياه عن طريق الأنابيب من مناطق بعيدة.
- الكهرباء والطاقة: تعرف المدن الكبرى زيادة استهلاك الكهرباء بمعدلات كبيرة، كما تعاني في ذات الوقت من انقطاع التيار الكهربائي وحدوث مواقف حرجه خاصة في المستشفيات والمصانع.
- الصرف الصحي: تكاد تكون مدن الدول النامية محرومة منه، ويؤدي عجز شبكات الصرف الصحي إما للضغط الشديد على استخداماتها أو لتأكلها إلى طفح في أجزاء من هذه الشبكات، ومن ثم القصور في هذا النوع من الخدمات.
- الخدمات التعليمية: تتميز هذه الخدمات بالارتفاع في كثافة الفصول التعليمية، والعجز في هيئات التدريس، إلى جانب تفشي ظاهرة التسرب من التعليم ومنه ارتفاع نسبة الأمية.
- الخدمات الصحية: تسجل أغلب المدن الكبرى خاصة في العالم النامي من قصور فادح في كفاية وكفاءة الخدمات الصحية.
- الخدمات الثقافية: وتتمثل في المسارح وصالات العرض وقاعات الموسيقى والمكتبات العامة، وغالبًا ما تكون هذه الخدمات بعيدة عن مركز المدينة، بالإضافة إلى الخدمات الترفيهية مثل النوادي، والملاعب، والحدائق العامة، والمناطق المكشوفة، مع تسجيل اختفاء كثير من المساحات الخضراء والحدائق جراء التوسعات العمرانية الحديثة.

المشاكل الاجتماعية:

يؤدي الازدحام الشديد في المدن الكبرى إلى حدوث الأمراض وانتشارها، وكذا ظهور المشكلات الاجتماعية كالاخلافات الأسرية، إلى جانب انتشار البطالة الناتجة عن الهجرة من الأرياف إلى المدن، مما ينتج عنه كثير من المشاكل الاجتماعية مثل إتلاف الملكية العامة، وعدم احترام الملكية الخاصة، والسرقة والاختلاس، واستخدام العنف، وعدم احترام القانون والنظام والجريمة المنظمة.

٣-٢- أمثلة عن مشاكل بعض المدن المعاصرة الكبرى:

٣-٢-١- مدينة نيويورك (شكل: ٢٧):



شكل (27): مدينة نيويورك: منظر بانورامي عام.

أغلب سكان مدينة نيويورك من أصول أوروبية، وتبلغ نسبة الزوج بهم نسبة عالية حيث يعتبر حي "هارلم" من أشهر أحياء الزوج بالمدينة حيث يضم

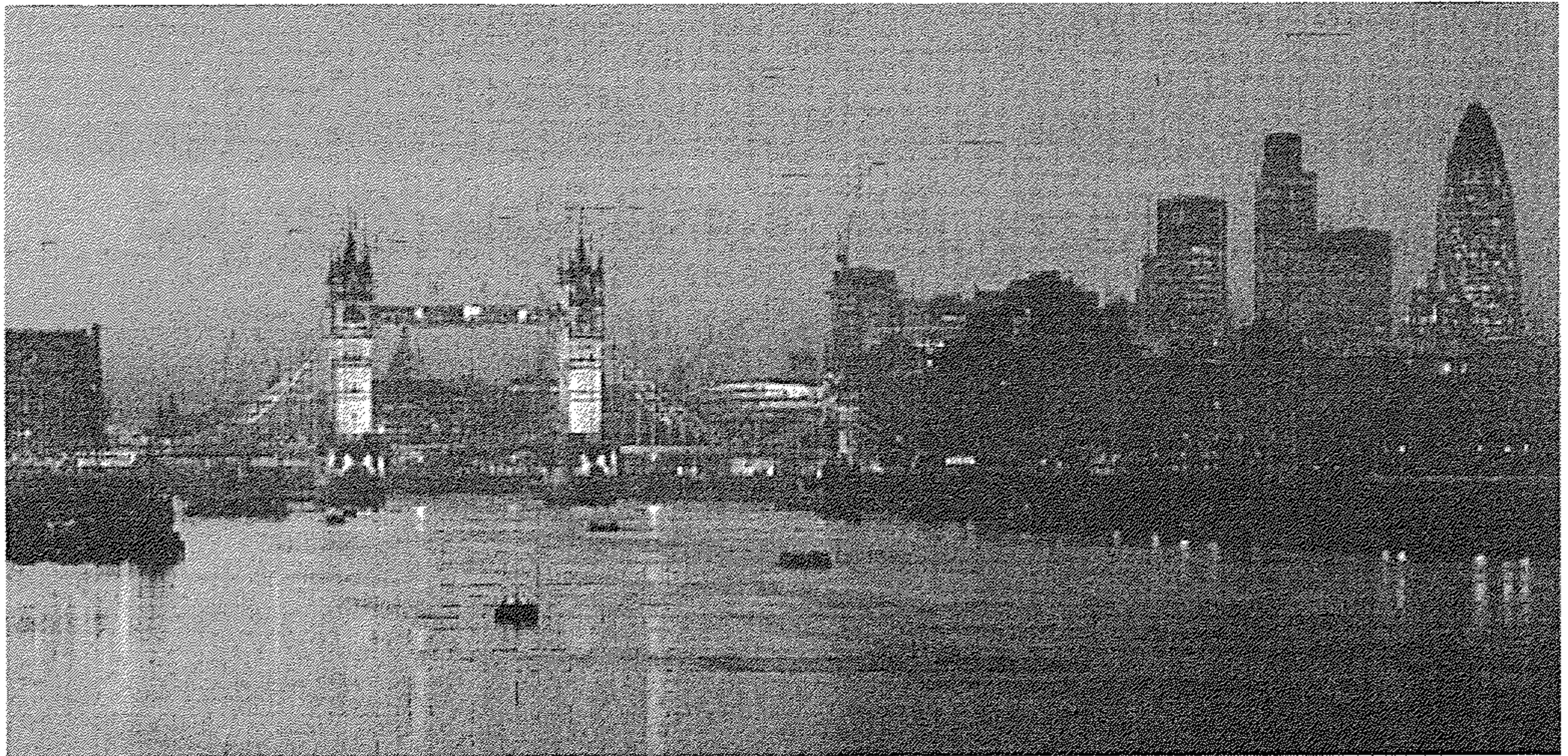
لوحده حوالي مليون نسمة، ويشكل اليهود قوة اقتصادية كبيرة بحوالي ٢ مليون نسمة، كما توجد بالمدينة أقليات أخرى من الصين وهي تقيم بحي خاص بها.

تعاني المدينة من مشكلة الإسكان، وترتفع بها القيمة الايجارية للوحدات السكنية نظرًا لقلة المعروض منها، وتنتشر بها ظاهرة الجريمة وعدم شعور السكان بالأمان مما يجعلهم يمتنعون من التنقل ليلاً، ويضعون تحصينات قوية على الأبواب لتفادي حوادث الخطف، والابتعاد عن أوكار الإدمان.

تنتشر بالمدينة أزمة المرافق العمومية والخدمات، كما تعاني من مشكل تكدس النفايات الحضرية حيث تجمع يومياً ما يقارب ٣٠,٠٠٠ طن.

يمتد بها مترو الأنفاق على مسافة تعادل ٤٠٠ كم تحت سطح الأرض، ويعمل على نقل ٤٠٪ من سكان المدينة.

٣-٢-٢- مدينة لندن (شكل: ٢٨):



شكل (28): مدينة لندن: منظر بانورامي عام.

تشتهر المدينة بظاهرة تلوث الهواء بشكل كبير، والذي أدى بدوره إلى تلوث مياه الأنهار والمجاري المائية لا سيما نهر التايمز. وتعاني مدينة لندن من الازدحام الشديد في المنطقة المركزية والوسطى، وتعقد شبكات المرور.

٣-٢-٣- مدينة القاهرة (شكل: ٢٩):



شكل (29): مدينة القاهرة: منظر بانورامي عام.

تتميز مدينة القاهرة بوجود فرق شاسع بين المعروض من الوحدات السكنية والمطلوب عليها، مما أدى على انتشار مناطق النمو العشوائي في صورة أكواخ على ترعة الإسماعيلية وعلى السكك الحديدية، حيث وُجد أن ربع مليون نسمة يسكنون المقابر، وترتب على ذلك الكثير من المشكلات الاجتماعية.

وأدى إلى حدوث ضغط على التجهيزات العمومية والمرافق، فشبكة المياه

الصالحة للشرب تعاني من قدمها وعدم وصول المياه إلى الطوابق العليا، أما شبكة الصرف الصحي فلها القدرة على تصريف حوالي ٢ مليون م^٣/يومياً يستقبل حوالي ٢, ٢ مليون م^٣/يومياً، وهذا ما يفسر بوجود الطفح في بعض الأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

يقدر حجم النفايات المطروحة بمدينة القاهرة حوالي ١٠, ٠٠٠ طن يومياً، تساهم فيها النفايات المنزلية بحوالي ٣٠٪ من إجمالي حجم النفايات.

وقد وصلت معدلات التلوث في القاهرة ٥ أضعاف المعدلات الدولية، وهذا يؤدي إلى تهديد الصحة العامة بسبب وجود كثير من المصانع مثل مصنع الحديد والصلب والاسمنت التي تطلق أدخنتها في الهواء دون أن تقوم بتركيب المرشحات التي تمنع خروج الغازات السامة.

٤- المدينة المعاصرة والتطورات العالمية.

٤-١- انعكاسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمدينة:

مما لا شك في أن هناك تغييرات جمة قد حدثت في طبيعة الحياة في المدينة المعاصرة، مصاحبة لثورة المعلومات وثورة الاتصالات والوسائط المسموعة والمرئية، والتي ظهرت بشكل واضح خلال الحقبة الأخيرة من القرن العشرين، وأصبحت إحدى القوى الأساسية المؤثرة في القرن الواحد والعشرين.

وقد أصبحت هذه التغيرات موضوعاً للتساؤل، فالحياة الحضرية الآن أكثر تقلباً، وأكثر تعرضاً للتغيرات السريعة من أي وقت مضى منذ نهاية القرن التاسع عشر، وبناءً عليه ظهرت العديد من التساؤلات والاستفسارات حول مستقبل المدينة المعاصرة، فكثير من المنظرين والمخططين يتنبأ بتغيرات جذرية في طبيعة المدينة المعاصرة والحياة الحضرية فيها.

ومع بداية القرن الواحد والعشرين حدثت الكثير من التغيرات الحضرية على جميع مناحي الحياة، وظهرت العديد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمكانية، والتي ترجع إلى استخدام شبكات الاتصالات من بُعد، وقد تميزت الألفية الثالثة بالتغيرات السريعة نحو المقياس العالمي، بالإضافة إلى التغيرات المكانية، التي نتج عنها تغيراً كبيراً، ولعل أبرز هذه التغيرات ما يلي:

٤-١-١-١-١ تلاشي المسافات:

لقد غيرت التكنولوجيا المتقدمة من أهمية المسافة ودورها في تنظيم المكان واختيار المواقع والعلاقة بينهم، مما أدى إلى انهيار ارتباطات الفراغ والوقت، والتخلص من استبدادية المسافة والوقت، حيث تدعم تلك الشبكات الانتقال الفوري للمعلومات والرسائل والخدمات والأموال، ولهذا تعد تلك الشبكات هي الوسيط الذي يربط بين المواقع المنفصلة عن بعضها مهما طالت المسافات بينها، فمن منطلق تلاشي المسافات وزوال ارتباطات الفراغ والوقت، أمكن التخلص من الاحتياج إلى التقارب المكاني.

وقد أصبح تلاشي المسافات حقيقة واقعة ولكن يمكن النظر إليه كميزة للمدن المعاصرة، فقد أدت ظاهرة تلاشي المسافة إلى زيادة الاحتياج إلى المدن الكبرى كنقاط رئيسية لتنظيم العلاقة بين المراكز الصغيرة المنتشرة حول العالم والمرتبطة مع بعضها بشبكات قوية للاتصالات، تلك الفراغات الرئيسية تزيد أهميتها كلما زادت تلك الشبكة تعقيداً وقوة.

الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نفوذها وزيادة نطاق تأثيرها، مما يؤكد ليس فقط استمرار تلك المدن الكبرى بل وزيادة نفوذها أيضاً حيث ستكون هي حلقة الوصل ونقاط تمرکز شبكات الأنظمة المعلوماتية.

٤-١-٢- سيادة التعاملات الإلكترونية المباشرة:

لقد كانت الاتصالات في المجتمعات البدائية تجرى بطريقة الحضور المتزامن، لم يكن هناك بديل آخر، فزاد الاحتياج إلى التقارب المكاني، ولهذا كانت المدينة حاضنة لجميع المهام والمشاريع والأعمال والأنشطة الحضرية المختلفة.

والآن وفي أوائل القرن الواحد والعشرين أختلف الأمر، فقد حدثت تغيرات جذرية من الناحية الاجتماعية والحياتية ومن الناحية الاقتصادية، لم يعد يهم كيف يعيش الفرد وأين وبالقرب ممن يعيش، حيث اعتمد اختيار المكان على مجموعة من القوى الناتجة عن التطور البشري، مكنت تلك القوى الأفراد من استدعاء البيانات وتحليلها من خلال أجهزة الكمبيوتر الشخصية في مواقع متفرقة، ثم الاتصال بالمراكز الرئيسية عبر شبكات الانترنت، فنتيجة للانقلاب التكنولوجي الجديد ما كان على المرء القيام به في المدينة يمكن أن يفعله من أي مكان في العالم، حيث قدمت هذه التكنولوجيا البديل للاتصالات المباشرة.

نتيجة التوسع في تطبيق التقنية الحديثة في جميع جوانب الحياة المختلفة، أصبح من الممكن الاستغناء عن المباني الحقيقية والفراغات الطبيعية، والقيام بالأعمال إلكترونياً كبديل للاتصال المباشر.

وبالنسبة للعمل بوجه عام فقد كثرت التوقعات بأن الثورة الحالية ستؤدي إلى العمل من المنزل بدون الاحتياج إلى الاتصال المباشر، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاحتياج إلى التواجد بالمدن، ولكن في الواقع فإن الاتصال الإلكتروني يصلح للأعمال الروتينية، أما معظم المديرين وأرباب العمل فيقضون الجزء

الأكبر من وقتهم في مقابلات مباشرة لإنجاز الأعمال واتخاذ القرارات الإستراتيجية، فلا يمكن لهذه الأعمال أن تنجز إلكترونياً حيث ينبه إلى أن الأعمال التنفيذية والوظائف القيادية المتحركة والشركات المتخصصة تركت في مراكز المدن بالرغم من ارتفاع أسعار الأراضي والإيجارات بها، إضافة إلى ذلك فإن العديد من الأعمال تحتاج إلى الاتصال المباشر بين الموظفين والعملاء، فعلى سبيل المثال، بالنسبة للمهندسين المعماريين فإنهم يحتاجون إلى الاتصال المباشر مع العملاء لمناقشة البدائل التصميمية وتحديد أيهم يناسب العميل، وبالنسبة للمحاسبين فعملهم في مجال الاستشارات المالية والإدارية يحتاج إلى اللقاء المباشر مع العملاء لتوجيه النصائح لهم.

٤-١-٣- غياب مبدأ مركزية الأنشطة الحضرية:

أتاحت وسائط المعلومات للخدمات والأنشطة المختلفة من الوصول إلى الفرد وهو ماكث في منزله، حيث تمكن الفرد من قراءة صحف العالم، إرسال رسائل وتلقيها إلى ومن أي مكان بالعالم، كما تمكن من التسوق، ودفع فواتير الشراء، وفواتير الكهرباء، والتليفون وإجراء التحويلات البنكية بدون أن يتحرك من منزله، وأصبح بمقدوره تلقي العلوم والمعرفة والتداوي والعلاج من خلال شبكات الانترنت بدون الاحتياج إلى التمرکز المكاني للسكن أو الأنشطة، حيث أن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أعطت وسائل التغلب على ارتباطات الزمان والمكان بالنسبة لمواقع الأنشطة المختلفة، ونظراً لأن ظاهرة انضغاط الوقت والفراغ قللت من تكاليف التعاملات في بقاع جغرافية متناثرة، ولهذا فقد أدت التكنولوجيا المتقدمة إلى الاستغناء عن تمرکز الأنشطة.

وقد سمحت التكنولوجيا المتقدمة بتشتيت الأنشطة والخدمات المختلفة في مواقع متناثرة حول العالم بشرط أن تربط هذه المواقع بشبكات اتصال

معلوماتية قوية توفر لها الانتقال الفوري للمعلومات عبر المسافات الطويلة، ونظرًا لأن تكاليف إنشاء تلك الشبكات باهظة فقد أنشئت النقاط الرئيسية التي تنبعث منها تلك الشبكات في أكثر الأماكن استفادة منها لتعويض هذه التكاليف، ولهذا لوحظ التمرکز الواضح لهذه الشبكات داخل المدن الكبرى والطرق التي تربط بينها.

إن تحسين مستوى وصول الخدمات والأنشطة إلى الأفراد في أي مكان في العالم طالما على اتصال بشبكات الاتصالات الإلكترونية شجعت الأفراد على العيش بعيدًا عن أعمالهم وعن الأماكن التي اعتادوا التردد عليها، مما يؤدي إلى التشتيت المكاني لأماكن السكن والعمل والأنشطة، لذا تزيد الاتصالات من بعد من اللامركزية للوظائف والخدمات فلم يعد لمركز المدينة الأفضلية بالنسبة للعمل أو الخدمات أو حتى للسكن عن باقي مناطق المدينة.

كما أن اندماج الاتصالات عن بعد مع الخدمات الشخصية وتطور إرسال الخدمات الإلكترونية ستقلل من الاحتياج للحضور والتواجد داخل المدن، إضافة إلى ذلك فتطور العمل من بعد سيؤدي إلى نقل كثير من الأعمال من المباني المركزية المتخصصة إلى أي مكان في العالم، لهذا قدمت الاتصالات المتقدمة كثير من مظاهر الحياة الحضرية للأفراد بدون التعرض لمشاكل المدن المزدحمة من الجريمة والازدحام وتلوث الهواء، فلم يعد هناك احتياج للمدن للحصول على المعلومات والقيام بالأعمال، حيث أتاحت التكنولوجيا المتقدمة تبادل المعلومات واتخاذ القرار خارج المدن.

وبالنسبة للأنشطة التجارية، فقد شجع التسوق الإلكتروني عبر شبكات الانترنت أو عبر شاشات التلفزيون على التسوق من المنزل وتشتيت العملية التجارية، حيث تقوم التكنولوجيات التي تعرض الإلكترونيات بدور تجار السلع،

وتنتقل السلعة بطريقة مباشرة من المصنع إلى الزبائن، أو من المخازن إلى الزبائن، ويمكن لهذا المخازن من التمرکز خارج مراكز المدن، ولكن لا يمكن الاعتماد على هذا الأسلوب بالنسبة للأطعمة التي تعتمد على الإرسال في نفس اليوم ويراعى التخزين السليم لها، ولهذا فإن صيانة وتجارة السلع الغذائية تؤدي إلى الميل إلى التمرکز للقيام بهذه الأنشطة داخل مستودعات وعناصر داخل المساحات الحضرية، بالإضافة إلى أن التسوق الإلكتروني لم يقض على المراكز التجارية التي يتخذها روادها كأماكن للترفيه وقضاء أوقات الفراغ، سواء كانت هذه المراكز داخل المدن أو في الضواحي، وقد نتج عن ذلك تفكك النسيج العمراني وعدم الاحتياج إلى التقارب المكاني، وقدرة المدينة الحالية على التكيف مع المتغيرات المعاصرة.

٤-٢- المدينة المعاصرة والتنمية المستدامة:

يأتي في الوقت المعاصر مصطلح التنمية المستدامة على مستوى المدن، ليكشف هذا المصطلح غياب توازنها البيئي، نتيجة للاستهلاك المتنامي للمواد الأولية والطاقة، وطرح النفايات وظهور التلوث بأشكاله المختلفة...، فالمدينة المعاصرة كنظام بيئي حيث شروط وظروف الحياة لا تتوانى عن التدهور، ووجود التلوث بكل أنواعه، والضجيج، وغياب احترام الطبيعة...، والنفايات، والغازات الصناعية أو الناتجة عن وسائل النقل، وهي كلها عوامل تؤثر سلباً ومباشرة على صحة الإنسان وكل عناصر النظام البيئي الحضري الذي تتواجد فيه المدينة، بالإضافة إلى اتساع دائرة الفقر بالمدينة، وغياب العدالة الاجتماعية، واتساع الهوة بين السكان والميسرين...

وفي هذا الإطار، فقد أعطى تقرير Brundtland فيما يخص المدينة المعاصرة:

- الأولوية لمدن الجنوب فيما يخص التنمية المستدامة.
- توقيف التركيز (التكثيف) المكاني: فالتقرير يقول نعم للامركزية كسياسة إدارية أكثر منها مكانية.
- التحديات (الرهانات) الحقيقية لمدن الشمال ليست عامة، وإنما موضوعية، الطاقة والمدن والتنقلات وعلاقة النقل بالطاقة، هذه الأفكار ليست للمخططين الحضريين للمدن الصناعية فقط فالفضاء مشترك.

٤-٣- العولمة وأثرها على النظام الحضري المعاصر:

نعني بالعولمة التضاؤل السريع في المسافات الفاصلة بين المجتمعات الإنسانية، سواء فيما يتعلق بانتقال السلع أم الأشخاص أم رؤوس الأموال أم المعلومات أم الأفكار أم القيم، وتبدو العولمة واحدة من الظواهر التي أنتجها الفكر الغربي ولكن بنكهة وهيئة جديدة.

تطرح العولمة في سياق التأثير على النظام الحضري بصورة خاصة مشروعاً اعتمد على سياسة فرض الأمر الواقع والتوجه نحو التغير المستمر لفرض صورتها النهائية، وتحقيق مشروعها الذي يركز بشكل كبير على البعد المادي بعيداً عن الأفكار والقيم، كما تعتمد سياسة التوسع والعمومية دون الخصوصية والهوية، وكذا اعتماد سياسة قيم السوق دون البعد الإنساني، والذي يؤكد على الإنسان في التلقي السلبي دون حصول حالة التفاعل الخلاق والمبدع.

ولتوضيح أبعاد هذا الانعكاس والتأثير سيتم التركيز على الجوانب الرئيسية المرتبطة بشكل أساسي ووثيق بالفعل والعمل الحضري الذي يعتمد على العمران لإظهار الشكل والمضمون وفق أسس ومبادئ، ويمكن تحديد مجالات التأثير بما يلي:

▪ مصمم العمل العمراني: تتوجه العولمة والفكر الغربي في إطار التأثير على هذا المرتكز الأساسي والمهم من خلال تحقيق مشروعها الرامي إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما:

أولاً: تهميش دور المصمم المحلي وتحديدده واقتصاره على دور المروج.

ثانياً: إضعاف العلاقة بين النتاج وأخلاقيات مهنة العملية التصميمية.

▪ الجهة المتلقية للعمل العمراني: إن فكر العولمة يطرح نفسه نموذجاً شاملاً لا يقتصر فعله على جانب محدود بل يتعداه إلى عدة جوانب مهمة في الحياة، حيث يعتمد هذا الفكر إحلال مفهوم الأسواق محل الشعوب والمستهلكين محل السكان والمشروعات محل الأمم والتجمعات محل المدن، ويروج فكر العولمة عن طريق وسائل الإعلام إلى قوانين السوق وقيم المجتمع الرأسمالي وفرض سياسة الكلام الوحيد والصورة الوحيدة والنمط الواحد في الحياة، ويحوّل الإنسان إلى مستهلك.

▪ عملية تكوين النتاج: يهدف فكر العولمة إلى تحويل عملية تكوين النتاج العمراني من عملية ذات منهج إبداعي إلى عملية تحكمها ضوابط وأسس وقواعد السوق من حيث كمية ونوعية النتاج، لتتحول عملية الإبداع إلى عملية اقتصادية بحتة.

▪ النتاج العمراني: إن نظرة فكر العولمة إلى النتاج العمراني تجعل منه سلعة تهدف سلطة الإعلام إلى تسويقه، ويسعى الفكر إلى تحويل كل شيء إلى سلعة متداولة في السوق لصالح قوة حرة جديدة عابرة للقوميات.

٥- تحديات المدن المعاصرة:

يتوقع أن تواجه المدن وأقاليمها في المستقبل تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية، إلا أن هذه التحديات تختلف من دولة لأخرى، ويمكن تجميع هذه التحديات في:

٥-١- في الدول النامية:

- توفير الحاجيات الضرورية والأساسية للسكان، بغض النظر عن العمر والقومية والعقائد والأفكار السياسية، ومن أهم الحاجات الأساسية:
- توفير المياه النقية.
- نظم المواصلات والنقل.
- الخدمات الصحية والتعليمية.
- بذل الجهود لنشر الأنشطة الحضرية من خلال وضع تشريعات تساعد على انتشار السكان وعدم تركزهم، وكذا التخفيف من سيطرة المدينة الواحدة.
- معرفة كيفية حدوث التغيرات وكيفية تأثيرها على المدينة.
- العمل على إيقاف تيار الهجرة إلى المدينة الأولى والحد من سيطرتها.

٥-٢- في الدول المتقدمة:

- تحسين مستوى الحياة، حيث يشكل هذا الهدف الاهتمام الرئيسي في الدول المتقدمة وخاصة من طرف الحكومات والمخططين لتحسين ظروف الحياة، حيث يتم التركيز على التلوث بأشكاله المختلفة وعلى المساواة والعدالة في التوظيف والتعليم، وزيادة البرامج الخاصة

بالتخطيط ومساهمة السكان في ذلك.

- التكيف مع النمو السكاني البطيء الذي يعمل على تسهيل التخطيط لحياة أفضل، وسيكون موضوع التكيف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مع النمو السكاني أكبر الرهانات التي ستواجهها الدول المتقدمة.
- التكيف مع مشاكل الطاقة: حيث أن المدن تتأثر ويكمن ذلك التأثير في نقص كبير في كميات الطاقة اللازمة وارتفاع أسعارها.
- التخطيط لمراكز حضرية بديلة لمراكز المدن أو للضواحي أو للمناطق البعيدة الخارجية الواقعة على هوامش المدن وأطرافها.

٦- الآفاق المستقبلية للمدن المعاصرة:

- يتوقع أن تشكل المدن الصغيرة والكبيرة على مستوى العالم جزء مما يمكن تسميته بالقرية العالمية.
- إشباع الحاجات البشرية الأساسية من خلال نظام حضري معقد ومتعاون، ويكون ذلك من خلال نظام الاتصالات والمواصلات.
- تشكل مدن العالم نوى وعقد للمواصلات والاتصالات العالمية، وتشكل مراكز مهمة للأنشطة الاقتصادية والثقافية والسياسية...
- المدن العالمية تشكل مراكز للقوة السياسية ولالإدارات والصناعة والبنوك...، كما ستمثل مراكز لمنظمات مهنية ومراكز رئيسية للموانئ البحرية والجوية والسكك الحديدية ومراكز للجامعات.
- مساهمة قطاع الخدمات ستزداد بالمقارنة مع قطاع الصناعة.
- يتوقع تزايد أعداد المدن، وتزايد مساحتها وأحجامها.

▪ سيكون نمو المدن وتوسعها واضحًا بشكل كبير.

ستتطور العديد من مدن الدول النامية على طرق المواصلات، كما يتوقع أن يتم التكامل بين مدن قديمة وأخرى جديدة لتشكل تجمعات حضرية ضخمة، مما يؤدي إلى إيجاد مشكلات أخرى.

▪ ستشهد المدن تطورًا وتوسعًا في قطاع الصناعة والخدمات، وتقلص في قطاع الصناعة الأولية، مع تطور كبير للقطاع الخدماتي الذي يرتبط بالمعرفة والمعلوماتية ليغطي كل مجالات الحياة.

وعليه يمكن القول أن المدينة المعاصرة تكتسب صورتين مختلفتين تبعًا لمكان تواجدها، ففي الدول المتقدمة تكون المواجهة بين التسيير التقليدي والبحث الحديث للمدينة مازالت جارية، ونتيجة هذه المواجهات يمكن أن تكون تأكيد للمدينة التقليدية وتحسين أكثر أو أقل تجسيدًا لهذه الأخيرة، أو إنجاز الخيارات التخيلية للعمارة الحديثة. توازن المجال الفيزيائي في بعض الدول يكون محافظًا عليه عن طريق البرامج الموضوعية عمليًا من طرف السلطات العمومية، وتنمية المدن تكون مراقبة بطريقة عقلانية تلبية لبعض المقتضيات المحددة من البحوث النظرية كمنزل بسعر مقبول، وحركة الراجلين محمية من وسائل النقل، ومجموعة خدمات سهلة الوصول إليها، هي عمليًا مضمونة لمعظم السكان الحضرين. أما في باقي دول العالم فإن المدن تتطور وتنمو بسرعة، فالسكان الحضرين يتعدون بها نصف النسبة إلى مجموع السكان، ويقود هذا النمو عامة إلى نتائج مختلفة جدًا، فالمباني المطابقة للقوانين المسقطة من طرف المعمارين، والمدن التي تخضع للمخططات العمرانية ومجهزة بخدمات عمومية، كالطرق، ومواقف السيارات، والحدائق... لا تخص إلا جزءًا من السكان.

الفصل الخامس

المدن الكبرى وشبكة المدن العالمية:
أنماط وأنظمة

الفصل الخامس

المدن الكبرى وشبكة المدن العالمية:

أنماط وأنظمة

مقدمة:

إن أحد المشاهد الأكثر درامية للنمو الحضري بالعالم هو الحجم الضخم الذي وصلت إليه بعض المدن اليوم، فمع ازدياد السكان ازداد عدد المدن، ونمت الموجودة أصلاً ذات المواقع المميزة وتجاوزت كل التوقعات.

يشكل سكان المدن حالياً نصف سكان العالم، ومن المتوقع أن يتزايد عددهم بشكل متسارع خلال العقود القادمة، ويعني الانتقال للعيش في المدن بالنسبة للكثيرين الحصول على وظائف وخدمات أفضل، ولكن بالنسبة للملايين فإن حياة المدينة تعني العنف، والفقر، والتلوث، والاستضعاف المتزايد، ويعيش ما يُقدر بمليار نسمة في الأحياء الفقيرة أو في غيرها من المساكن رديئة النوعية.

يعيش نصف سكان العالم في مراكز حضرية، وتعتبر هذه المراكز محركات لتحقيق الرفاه الاجتماعي وإبراز التعبير الثقافي والتنوع وإنجاز النمو الاقتصادي، إلا أنها عرضة أيضاً للتلوث والعنف والجريمة وتشكيل البيئات غير الصحية والمكتظة، وتوليد الفقر، والإقصاء الاجتماعي، وحالات الاستضعاف المتزايدة، ومن المتوقع أن يسكن ٩, ٤ مليار نسمة في بيئات

حضرية بحلول سنة ٢٠٣٠ (أي أكثر من ٦٠٪ من سكان العالم)، وتقع معظم كبرى مدن العالم في الدول ذات الدخل المنخفض أو المتوسط.

١- المدن الكبرى:

تمثل المدن الكبرى نتاج التمدد (الافتراش) الحضري وتركز لمختلف السلطات الإستراتيجية والمتحكمة في ميادين متعددة (سياسية، إدارية، اقتصادية، ثقافية، أمنية...)، ويستعمل عادة مصطلح "المتروبول-Métropole" لتحديدتها.

كما يوجد العديد من المصطلحات تطلق على المدن الكبرى تبعاً لحجمها ومكانتها ودورها على المستوى العالمي، حيث نذكر:

- الميغابول "Mégapole"، وهي المدن الكبرى التي يتعدى حجمها السكاني ٨ مليون نسمة.

- الميغالوبول "Mégalopole" وشبكة الأقاليم الميغولوبوليتاني العالمية.

- المدن العالمية "Villes mondiales / Villes globales"، أو يطلق عليها مراكز العولمة (Saskia SASSEN (١٩٩٦)).

- المتابوليس "Métapolis" تبعاً لـ (François ASCHER (١٩٩٥)، والذي يطلق على المدن الكبرى جداً أين يمكن تسجيل حضور قوي لأعلى تركيز للسلطات التحكم، وتكون سباقاً في هيراركية الشبكات.

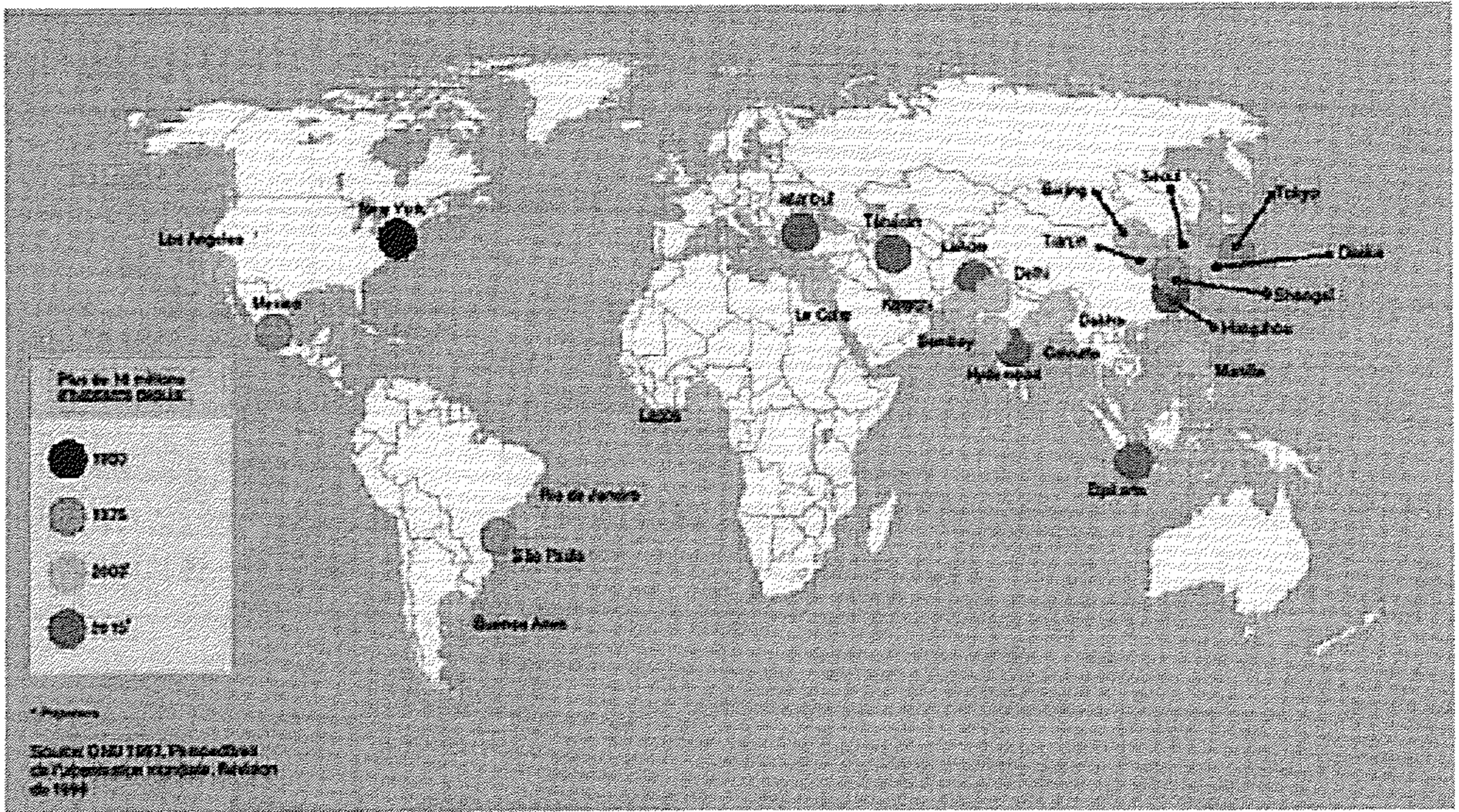
١-١- الميغابول "Mégapole":

الميغوبول هي تجمع سكاني كبير، يتميز بحضور قوي للوظائف السياسية والاقتصادية الهامة، وقد حدد الأمم المتحدة الحجم (العتبة) الأقصى

للميغابول بـ ١٠ مليون نسمة وهو الرقم الأحدث، عوضاً عن ٠٨ مليون نسمة.

ويمكن أن يعوض مصطلح "الميغابول MEGAPOLE" في بعض الحالات "المتروبول العالمي Métropole mondiale"، وتكون على قمة الشبكة الحضرية الوطنية للدولة.

ويكون لها إشعاع (نفوذ) دولي واسع، وفي هذا الإطار تبرز "طوكيو Tokyo" كأكبر ميغابول سكاناً في العالم بحجم قدره ٣٥ مليون نسمة^(١) (شكل: ٣٠).



شكل (30): توزيع "الميغابول MEGAPOLE" في العالم حسب نشأتها.

(1) PUMAIN D., Géographie urbaine, Paris, 2011, P. 58.

ويقدم الجدول رقم (٠١) مدن الميغابول في العالم سنة ٢٠١٠ .

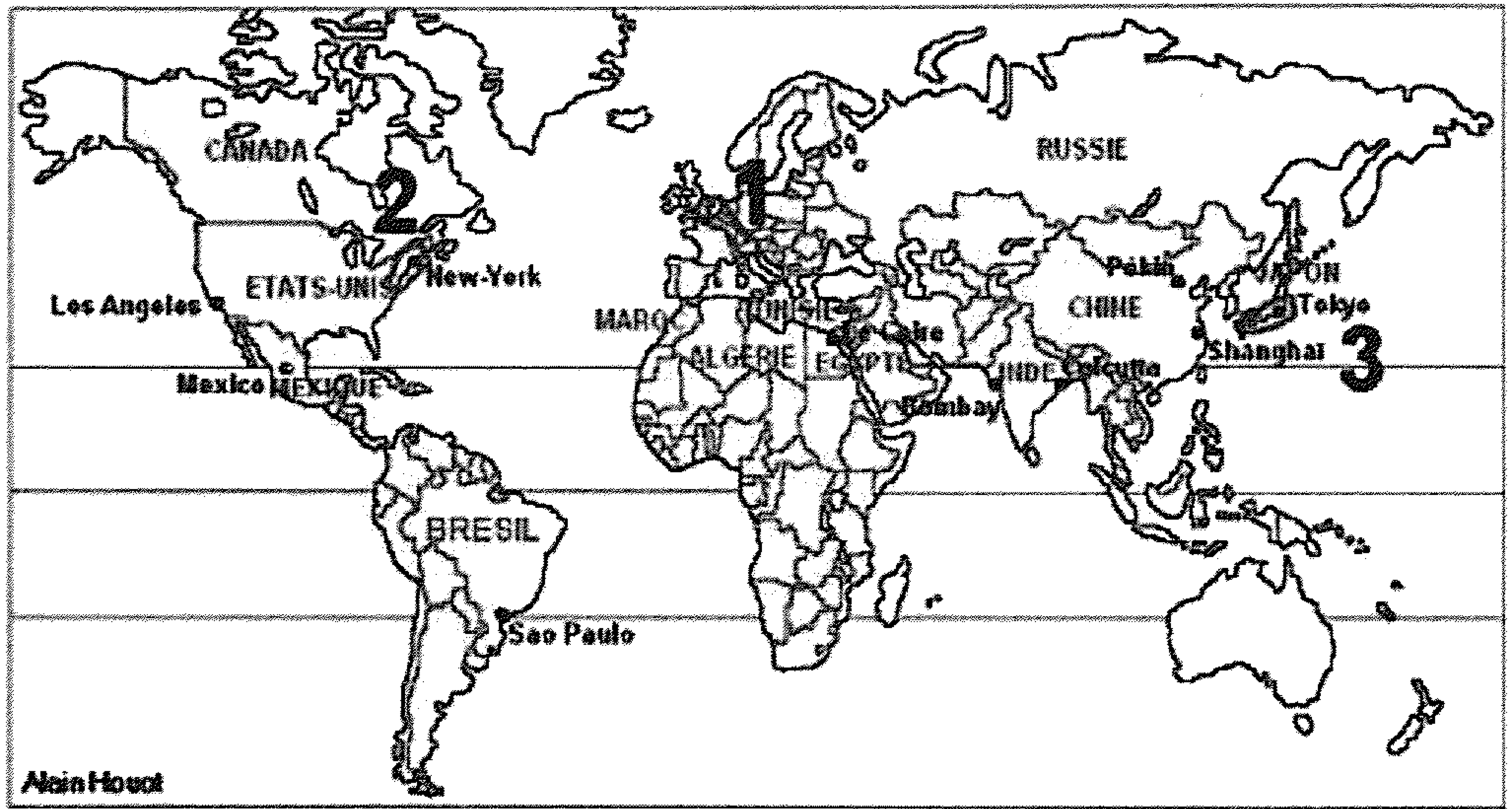
جدول (٠١): توزيع مدن الميغابول في العالم سنة ٢٠١٠.

المدن	عدد السكان (بالمليون)	المدن	عدد السكان (بالمليون)
طوكيو	٣٧	كالكتا	١٥
نيويورك	٢٦	موسكو	١٥
مكسيكو	٢٣	بينوس	١٤
سيول	٢٣	دكا	١٣
مومباي	٢١	طهران	١٣
ساو باولو	٢٠	لاغوس	١٣
مانيلا	٢٠	كراشي	١٢
دلهي	١٩	لندن	١٢
لوس انجلس	١٨	بكين	١٢
شينغاي	١٨	جوبورغ	١٢
أوزاكا	١٧	ريودي جانيرو	١٢
القاهرة	١٦	باريس	١٢

٢-١- الميغالوبول "Mégalo pole":

هو مصطلح لا تيني ينقسم إلى كلمتين: megas أو megalos وتعني كبير، و polis وتعني مدينة، وهي مجال حضري متعدد النوى، يتشكل من تجمعات حضرية عديدة في الضواحي وعلى نطاق المجال شبه الحضري وعلى مسافة طويلة.

ولا يمكن الخلط بين الميغالوبول والميغالوبول، لأن الميغالوبول تجمع شبكة مدن ضمن أقاليم تكون فيها في قمة الشبكة، حيث لا بد أن يتعدى حجمها ١٤ مليون نسمة (بما فيها سكان الإقليم)، وقد سبق الإشارة إلى ذلك في فقرات الأقاليم الحضرية (شكل: ٣١).



● Les plus grandes villes du Monde

○ Mégalo-poles

1: Mégalo-pole Européenne 2: Mégalo-pole Américaine 3: Mégalo-pole Japonaise

شكل (31): توزيع "الميغالوبول" Mégalo-pole " في العالم.

٣-١- المتروبول "Métropole":

هي مصطلح لاتيني يتشكل من كلمتين: "mêter" وتعني "الأم" و "polis" وتعني مدينة، ويقصد بها المدينة الرئيسية في إقليم جغرافي أو في الدولة، وهي على رأس النظام الحضري فيها، من خلال حجمها السكاني الكبير، وأنشطتها الاقتصادية والثقافية، وتسمح بممارسة الوظائف التنظيمية على مجمل الإقليم الذي تسيطر عليه، وليس شرطاً أن تكون عاصمة الدولة، فمثلاً

نجد نيويورك هي أكبر متروبول في الولايات المتحدة الأمريكية في حين نجد واشنطن هي العاصمة. وكذلك من خلال توسعها ومدى تركيز وسيادة الأنشطة فيها، مثل برلين هي متروبول الموضوعة، وهوليود هي متروبول السينما.

كما تتحدد المتروبول لبعض الدول، والإقليم القاري والمركزي مقارنة بالأقاليم الخارجية.

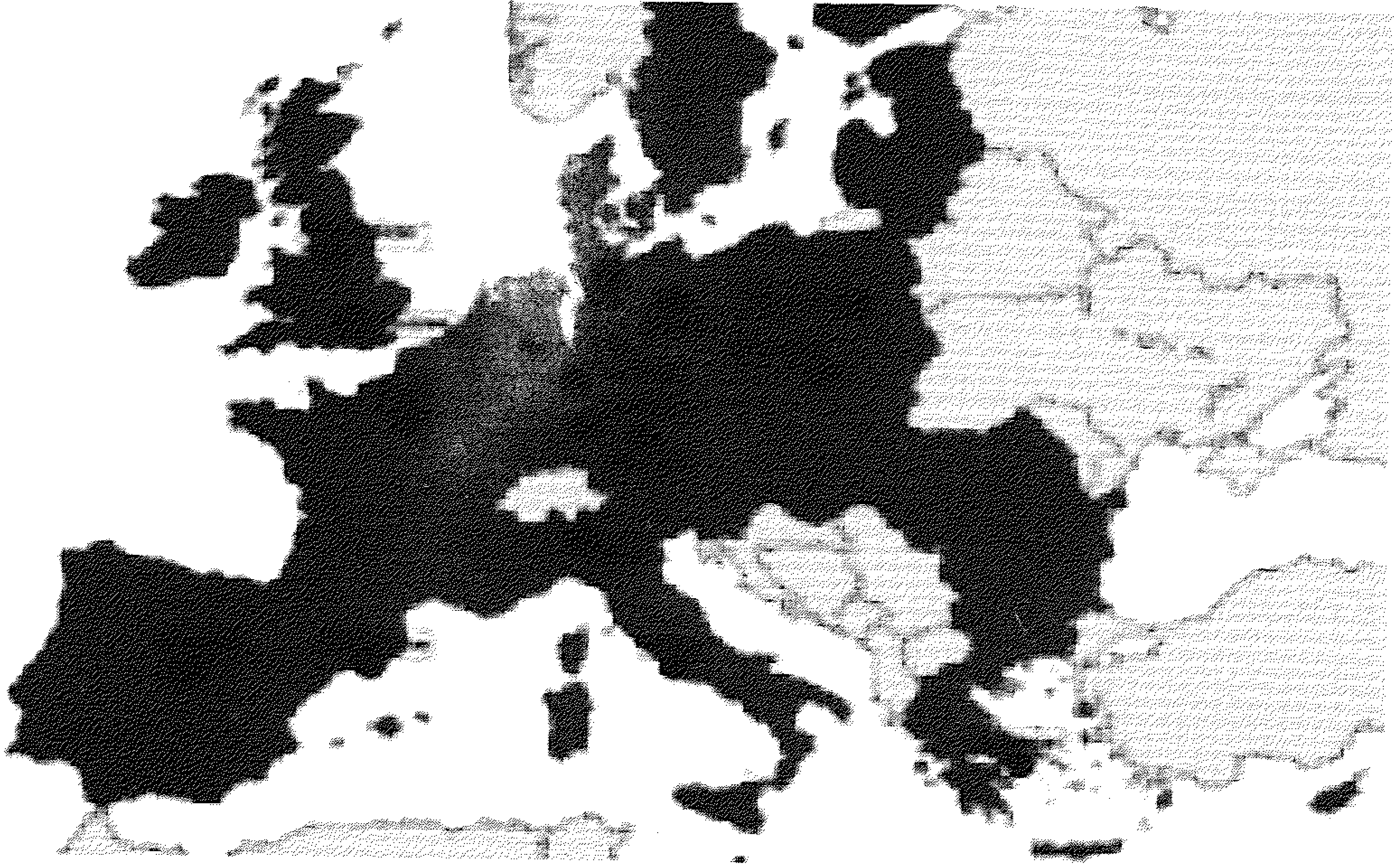
وبصفة عامة فإن خصوصية المتروبول لا تتحدد فقط في حجمها السكاني، ولكنها تتحدد على عدة مستويات مكانية، وعليه يمكن اعتبار متروبول كل مدينة تتوفر فيها^(١):

- حجم سكاني مهم.
 - وظائف متحركة في الميادين الاقتصادية والمالية.
 - نفوذ تنظيمي للأنشطة الصناعية والخدمات.
 - تحتل قمة النظام الحضري.
 - لها سلطة دفعية وتنظيمية.
 - لها قدرة تمثيل على مستوى عالي (وطني ودولي).
 - تتركز بها مناصب عمل إستراتيجية.
 - تكتسب مسئولية سياحية كبيرة.
 - لها مسئوليات عديدة سياسية ودينية.
- ويمكن للمتروبول أن تتحدد على عدة مستويات مكانية:

(1) ESCALLIER R., Métropolisation et globalisation dans le monde arabe et méditerranéen, Cahiers de la Méditerranée, Nice, 2002, p. 134.

على المستوى الدولي:

يندرج ضمن هذا المستوى كل مدن المتروبول في الإتحاد الأوروبي (شكل: ٣٢)، وبصفة عامة في هذا المستوى تطرح تصنيفات عديدة تتعلق بالمدينة العالمية (ville mondiale / ville globale)، وتأتي على صدارة القائمة نيويورك، ولندن، وطوكيو وباريس.



شكل (32): توزيع أكبر مدن المتروبول "Métropole" في الإتحاد الأوروبي.

على المستوى الوطني:

تتناسب متروبول على المستوى الوطني مع المدينة الأولى التي تحتل قمة النظام الحضري في الدولة، وهناك عدة حالات للمتروبول على المستوى الوطني، وهي:

▪ هناك بعض مدن المتروبول مثل باريس، ولندن، وأثينا تحتل مكانة متجاوزة مقارنة ببقية المدن التي تليها ضمن الشبكة الحضرية، وهو ما يطلق عليه بظاهرة الهيمنة الحضرية (Macrocéphalie) أي تضخم رأس النظام الحضري.

▪ بعض الدول تتضمن ثنائية لرأس النظام الحضري (Bicéphalie) مثل روما وميلانو بإيطاليا، ومدريد وبرشلونة بإسبانيا، وجنيف وزوريخ بسويسرا.

▪ وبالعكس، هناك بعض الدول لها نظام حضري متوازن، مثل ألمانيا، وكندا والولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر دول فدرالية، كما نجد دول أو أقاليم تكتسب عاصمة و متروبول متميز، إحداهما سياسية وإدارية، والأخرى اقتصادية وصناعية.

على المستوى الإقليمي:

تتميز المتروبول على المستوى الإقليمي بتركز بعض الوظائف الهامة بها، لاسيما الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والثقافية على المستوى الإقليمي، تحتل المتروبول في هذا المستوى قمة النظام الحضري المحلي الذي يعتبر جزء من النظام الحضري للدولة.

ويعتبر بعض الباحثين (مثل François ASCHER) المتروبول في المستوى الإقليمي بأنها مجموع مجالات سكنية، وأنشطة اقتصادية، وأقاليم مدمجة ضمن الحركة اليومية للمتروبول، وتقطن بها بعض الآلاف من السكان.

٢- المدن العالمية:

يندرج مفهوم المدينة العالمية ضمن التصنيفات العامة للمدن على المستوى العالمي في السنوات الأخيرة والتي لها وزن ومكانة هامة في النظام الاقتصادي العالمي.

وقد ظهر مفهوم المدينة العالمية لأول مرة من خلال أعمال المؤرخ "Fernand BRAUDEL" في كتابه "Civilisation matérielle..." سنة ١٩٧٩، تحت اسم "ville-monde"، والتي تحتوي على المعلومات، السلع والبضائع، العواصم، الأرصفة، الأفراد، الأوامر...، وتمارس سلطة المدينة العالمية "ville-monde / superville" على جزء من مجال أرضي يسمى "الاقتصاد-العالم / économie-monde".

كما أصبح يطرح مصطلح المدينة العالمية بظهور العولمة، أين أصبح الاقتصاد ممارسًا على مستوى عالمي، وتكون المدينة العالمية أو ما يطلق عليها بـ "ville-monde" مرجع ذات قدرة عالمية.

وقد ورد مصطلح المدينة العالمية "ville mondiale - ville globale" في أعمال "John FRIEDMANN" في كتابه "L'hypothèse de la ville mondiale" سنة ١٩٨٦، وكذا "Saskia SASSEN" في كتابها "La ville globale : New York, London, Tokyo" سنة ١٩٩١.

وتتميز المدينة العالمية بالخصائص التالية:

- تتركز بها وظائف قيادية اقتصادية (مقرات للشركات المتعددة الجنسيات، المؤسسات المالية الدولية، مكاتب المحاماة، الشركات القابضة،

البورصات...)، ويتجمع بها كل الفاعلون في العولمة المنظمين للمهام على المستوى العالمي.

- تتجمع بها وظائف التكوين والبحث، مراكز التجديد والإبداع.
- تستحوذ على بنية تحتية للنقل والاتصال، ذات اتصالية جدية على المستوى العالمي.
- تستقطب التدفقات المختلفة: البضائع، السلع، المعلومات، الهجرات...
- - تضم خدمات مختلفة ذات مستوى راق وعالمي.

٣- شبكة المدن العالمية:

تعتبر المدينة العالمية مفهوم متكامل ومتعدد الأبعاد، وليس من السهل أن تتجمع كل الصفات في كل المدن، فهي تتفاوت من حيث الكم والنوعية والمستوى، ولذلك ظهرت العديد من المحاولات لتصنيف المدن العالمية أكثر مرونة، تقوم على مقارنة منهجية تستند على ترتيب المدن العالمية ضمن منظومة متكاملة بناءً على أكثر الخصائص دلالة لمفهوم المدينة العالمية في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية^(١).

وفي هذا الإطار وجدت عدة اقتراحات لقياس المراتب المختلفة للمدن في النظام الحضري العالمي من خلال ما يعرف بمصطلح شبكة المدن العالمية، ومن أهم هذه الاقتراحات نذكر:

(١) محمد الهادي لعروق، مرجع سابق.

٣-١- تصنيف فريق البحث "GaWC":

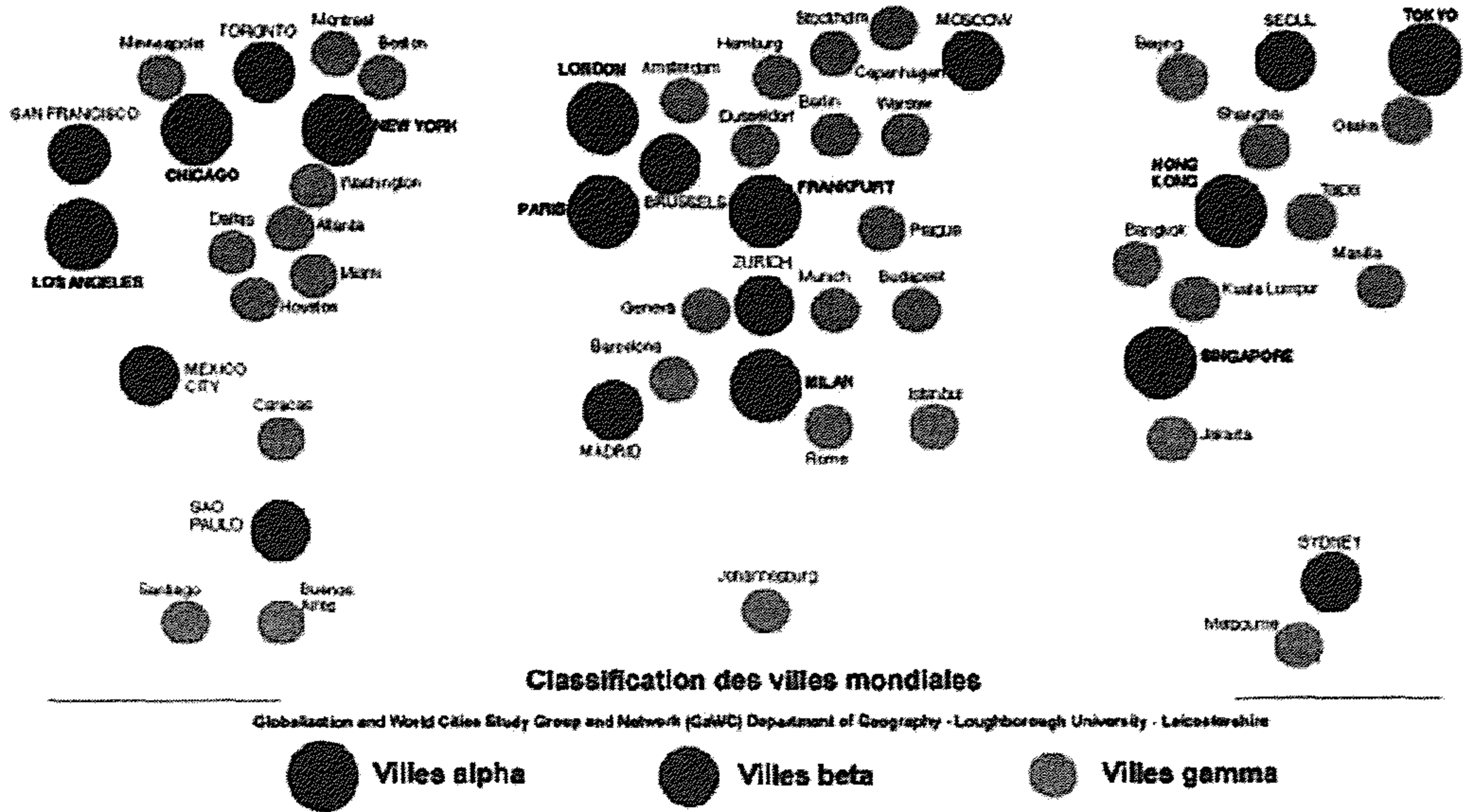
تعتبر أول مبادرة لتصنيف المدن العالمية، قام بها فريق بحث "GaWC" "Globalization and World Cities Recherches Group and Work" بجامعة "Loughborough Royaume-Uni"، انطلاقاً من مبدأ تشخيص وزن ودور المدن العالمية من خلال كفاءة الخدمات التي تقدمها المؤسسات العالمية في علاقاتها الدولية عبر فروعها وتكتلاتها المختلفة^(١).

كان أول محاولة للتصنيف سنة ١٩٩٨، ثم تلتها محاولة أخرى سنة ٢٠٠٨، وقد اعتمد فريق البحث "GaWC" على الخدمات النوعية الأكثر تقدماً وتفعيلاً في أداء الدور العالمي للمدن، منها على الخصوص درجة كثافة توطن المقرات الرئيسة والفروع المركزية للشركات العالمية والمتعددة الجنسيات خاصة منها العاملة في خدمات الأعمال والمال والتأمينات والمحاسبة...، وهي مراكز صناعة القرار الاقتصادي والمالي في العالم، وهي الأكثر استقطاباً لتدفقات هجرة الأدمغة العالية الكفاءة، وأطقم القيادة والإطارات السامية في التخصصات الرائدة والنادرة، إضافة إلى دور مؤسسات الإعلام والاتصال والإشهار، وكذا كثافة حركة الطيران العالمية لخدمات الأعمال والسياحة والترفيه الثقافي والفندقة الراقية، وهي عامل إسناد لخدمة المؤسسات ذات الدور العالمي^(٢).

ووفقاً لتصنيف سنة ١٩٩٨، فقد تم استنتاج الفئات التالية (شكل: ٣٣):

(1) FASSAERT P., Les villes mondiales, villes du système mondial, In HERODOTE, n° 10, 1999, p. 17.

(٢) محمد الهادي لعروق، مرجع سابق.



شكل (33): تصنيف المدن العالمية تبعاً لـ GaWC (1998).

مدن عالمية من فئة "alpha++"

وهي نيويورك، ولندن، وباريس وطوكيو، حيث تعتبر الأقطاب الحضرية المهيمنة على الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية، ولها دور عالمي فعال وفاعل، حيث تحتكر لوحدها ٧٠٪ من حجم التجارة العالمية، و٨٣٪ من حجم الاستثمار العالمي، كما أن لها دور بارز في الشؤون العالمية.

مدن عالمية من فئة "alpha"

وعندها ٦ مدن: شيكاغو، وفرנקفورت، وميلانو، ولوس انجلس، وهونغ كونغ وسنغافورة، وهي أقطاب حضرية تسهم في أنشطة القيادة في ميادين مختلفة: اقتصادية، اجتماعية وإعلامية، وتشارك في صناعة القرار والقيادة على مجالات وأقاليم واسعة ولها قدرات تنافسية كبيرة.

مدن عالمية من فئة "Bêta":

وتتمثل في ١٠ مدن، وهي: تورنتو، وسان فرانسيسكو، ومكسيكو، وساوبولو، ومديريد، وبرر كسيل، وزوريخ، وموسكو، وسيول، وسيدني، وتحتوي هذه المدن على أغلب الوظائف العالمية من حيث الكم والنوع ومستوى الأداء، وتشمل حلقة وصل في شبكة المدن العالمية.

مدن عالمية من فئة "gamma":

وتمثلها ١٥ مدينة، تشكل قاعدة هرم المدن العالمية.

وفي سنة ٢٠٠٨، أعيد تصنيف المدن العالمية باعتماد معايير ومؤشرات جديدة تبعاً للتطورات الاقتصادية والسياسية التي عرفتتها الساحة العالمية، فقد تم تصنيف ٤٠ مدينة عالمية، كما هو موضح في الجدول رقم (٠٢) الموالي:

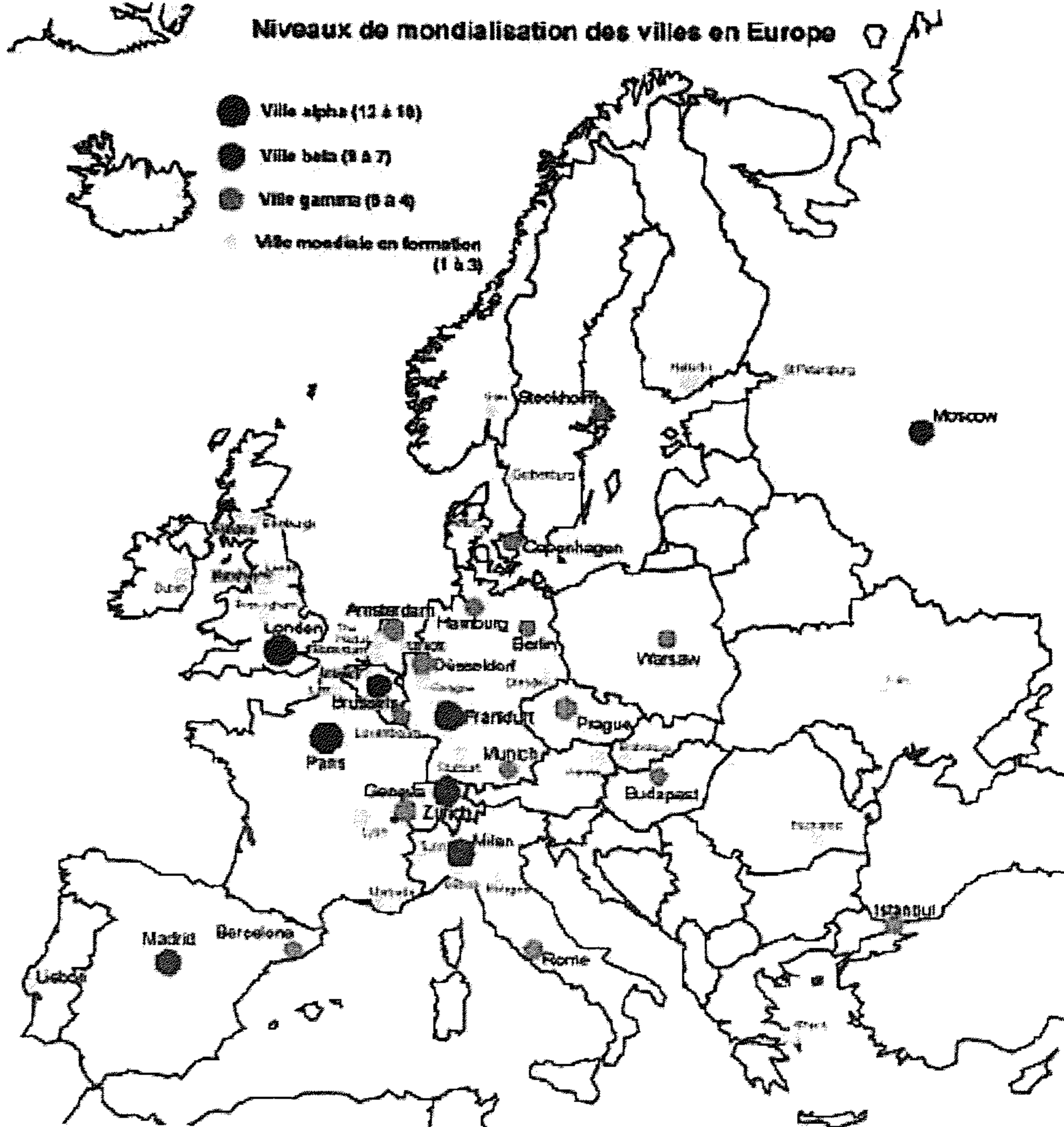
جدول (٠٢): تصنيف المدن العالمية تبعاً لـ GaWC (٢٠٠٨).

الرتبة	المدينة	الفئة	الرتبة	المدينة	الفئة
٠١	نيويورك	Alpha++	٢١	جاكرتا	Alpha -
٠٢	لندن	Alpha++	٢٢	زوريخ	Alpha -
٠٣	باريس	Alpha+	٢٣	مكسيكو	Alpha -
٠٤	هونغ كونغ	Alpha+	٢٤	أمستردام	Alpha -
٠٥	سانغفورة	Alpha+	٢٥	بانغدونغ	Alpha -
٠٦	طوكيو	Alpha+	٢٦	دوبلين	Alpha -

Alpha -	تاي باي	٢٧	Alpha+	سيدني	٠٧
Alpha -	روما	٢٨	Alpha+	بكين	٠٨
Alpha -	اسطنبول	٢٩	Alpha+	شنغهاي	٠٩
Alpha -	شيكاغو	٣٠	Alpha	ميلانو	١٠
Alpha -	ليسبون	٣١	Alpha	مدريد	١١
Alpha -	فرانكفورت	٣٢	Alpha	سيول	١٢
Alpha -	ستوكهولم	٣٣	Alpha	موسكو	١٣
Alpha -	فيينا	٣٤	Alpha	تورنتو	١٤
Alpha -	بودابست	٣٥	Alpha	بروكسل	١٥
Alpha -	براغ	٣٦	Alpha	بومباي	١٦
Alpha -	أثينا	٣٧	Alpha	بيونس آرز	١٧
Alpha -	كراكاس	٣٨	Alpha	كوالا لمبور	١٨
Alpha -	أوكلاند	٣٩	Alpha -	فرسوفيا	١٩
Alpha -	سان دييغو	٤٠	Alpha -	ساو باولو	٢٠

كما عمل فريق البحث على تصنيف دقيق للمدن الأوروبية، فكانت نتائج

التصنيف ممثلة في الشكل (٣٤).



شكل (34): تصنيف المدن الأوروبية تبعاً لـ GaWC.

٣-٢- تصنيف "MasterCard Worldwide":

يقوم هذا التصنيف على مؤشر معقد، يجمع ٧٠ مجموعة من المعطيات، وهي: الإطار التشريعي والسياسي، الاستقرار الاقتصادي، التسهيلات المقدمة للشركات...

٣-٣- تصنيف مجلة "Foreign Policy":

اعتمد هذا التصنيف على ٥٠ مجموعة من المعطيات، وهي: القدرة البشرية، النشاط الاقتصادي، الخبرة الثقافية، تبادل المعلومات والاستعداد السياسي، وخص التصنيف ٣٠ مدينة عالمية، وكانت النتائج ممثلة بالجدول رقم (٥٣) الموالي:

جدول (٥٣): تصنيف المدن العالمية تبعاً لمجلة "Foreign Policy".

الرتبة	المدينة	المكانة ضمن الفئة	الدولة
٠١	نيويورك	النشاط الاقتصادي والقدرة البشرية (1re)	الولايات المتحدة الأمريكية 
٠٢	لندن	الخبرة الثقافية (1re) والنشاط الاقتصادي (3e)	بريطانيا 
٠٣	باريس	تبادل المعلومات (1re) والخبرة الثقافية (2e)	فرنسا 
٠٤	طوكيو	النشاط الاقتصادي (2e)	اليابان 
٠٥	هونغ كونغ	النشاط الاقتصادي والقدرة البشرية (5e)	هونغ كونغ 
٠٦	لوس أنجلوس	القدرة البشرية (4e)	الولايات المتحدة الأمريكية 
٠٧	سانغفورة	النشاط الاقتصادي (6e)	سانغفورة 
٠٨	شيكاغو	القدرة البشرية (3e)	الولايات المتحدة الأمريكية 
٠٩	سيول	تبادل المعلومات (5e)	كوريا الجنوبية 
١٠	تورانتو	الخبرة الثقافية (4e)	كندا 

١١	واشنطن	الاستعداد السياسي (1re)		الولايات المتحدة الأمريكية
١٢	بكين	الاستعداد السياسي (7e)		الصين
١٣	بروكسل	تبادل المعلومات (2e)		بلجيكا
١٤	مدريد	تبادل المعلومات (9e)		إسبانيا
١٥	سان فرانسيسكو	القدرة البشرية (12e)		الولايات المتحدة الأمريكية
١٦	سيدني	القدرة البشرية (8e)		أستراليا
١٧	برلين	الخبرة الثقافية (8e)		ألمانيا
١٨	فيينا	الاستعداد السياسي (9e)		النمسا
١٩	موسكو	الخبرة الثقافية (6e)		روسيا
٢٠	شينغهاي	النشاط الاقتصادي (8e)		الصين
٢١	فرانكفورت	النشاط الاقتصادي (11e)		ألمانيا
٢٢	بانكدوك	الاستعداد السياسي (13e)		تايلاندا
٢٣	أمستردام	النشاط الاقتصادي (10e)		هولندا
٢٤	ستوكهولم	تبادل المعلومات (13e)		السويد
٢٥	مكسيكو	الخبرة الثقافية (9e)		المكسيك
٢٦	زوريخ	تبادل المعلومات (8e)		سويسرا
٢٧	دبي	تبادل المعلومات (14e)		الإمارات العربية المتحدة
٢٨	استنبول	الاستعداد السياسي (8e)		تركيا
٢٩	بوسطن	القدرة البشرية (9e)		الولايات المتحدة الأمريكية
٣٠	روما	الخبرة الثقافية (15e)		إيطاليا

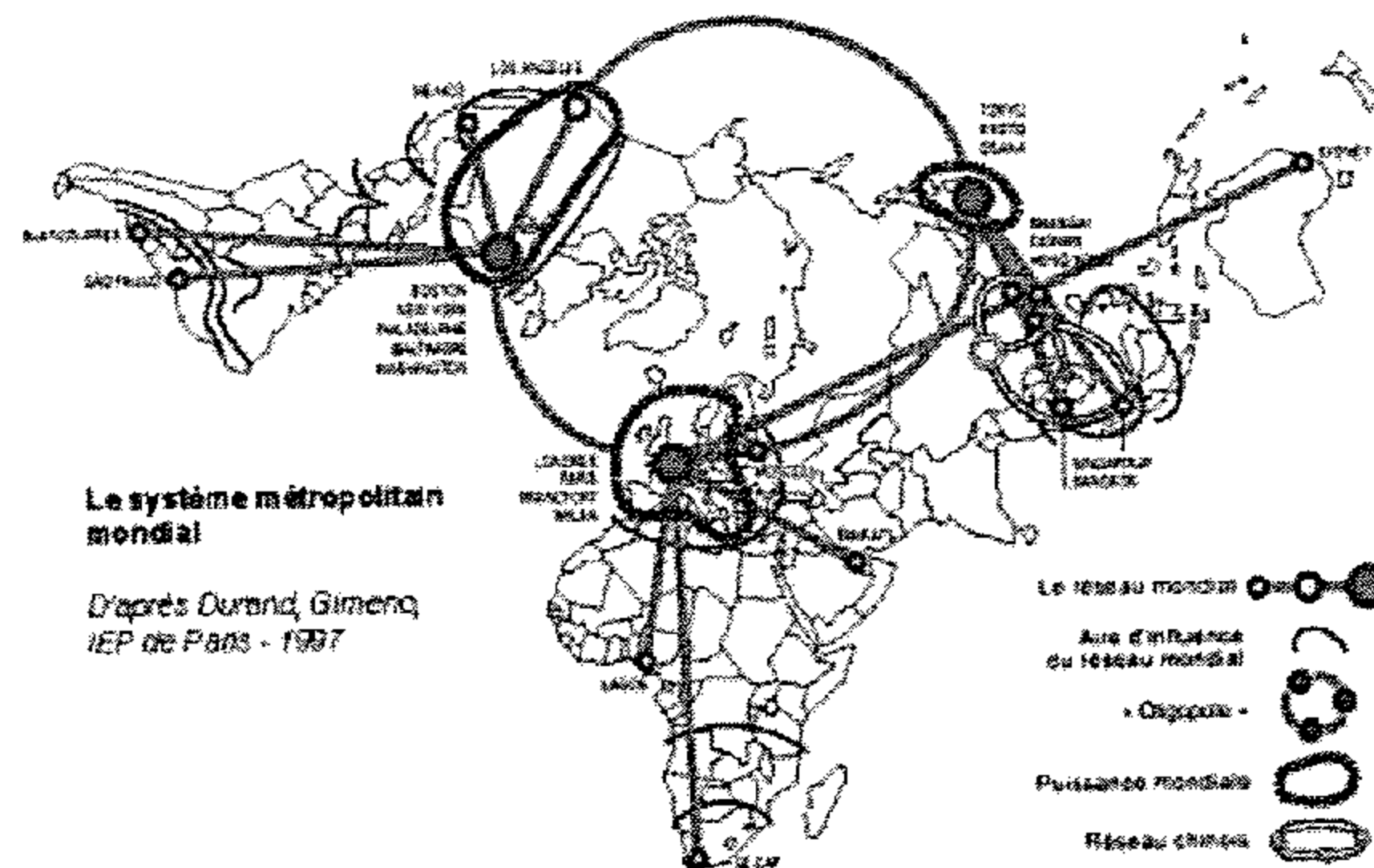
٣-٤- تصنيف معهد "Mori Memorial Foundation":

أنجز هذا التصنيف معهد الإستراتيجيات الحضريّة لـ "Mori Memorial Foundation" بطوكيو، والذي اعتمد مؤشر مركب، يضم ٦٠ مجموعة من المعطيات، وهي: الاقتصاد، والبحث والتنمية، وجودة الحياة، والبيئة والمحيط الطبيعي، والثقافة وسهولة الوصول.

٤- النظام المتروبوليتاني للمدن العالميّة:

هناك ارتباط وثيق بين المدن العالميّة تماشيًا مع المستوى الاقتصادي والسياسي لدول العالم، فالمدن العالميّة الأكثر هيمنة ورقي تتركز في العالم المتقدم (الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية واليابان بصفة خاصة)، وتقل كلما تدنى المستوى الاقتصادي والوزن السياسي للدول، حيث يلاحظ غياب تام لهذه المدن خاصة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط والبحر المتوسط وهو المجال الذي يندرج ضمنه الوطن العربي (شكل: ٣٥).

فالتحولات الاقتصادية والاجتماعية بالعالم نهاية القرن العشرين أحدثت عالمين، الأول شمالي: غني ومتقدم، والآخر عالم جنوبي: نامي، فالنظام العالمي أصبح يتميز بوجود مجموعتين غير متكافئتين لكنهما متعايشتين.



شكل (35): النظام المتروبوليتاني للمدن العالميّة.

وقد مر النظام العالمي بتحويلات على مراحل تاريخية هامة:

- بعد الحرب العالمية الثانية: وبالاغتماد على المعيار الإيديولوجي السياسي والمعيار الاقتصادي، كانت نتائج التصنيف كما يلي:

- المعيار الإيديولوجي السياسي: أدى إلى تقسيم العالم إلى كتلتين كتلة شرقية اشتراكية (الإتحاد السوفياتي)، وغربية رأسمالية (الولايات المتحدة الأمريكية).

- المعيار الاقتصادي: صنف العالم إلى دول مستفيدة قوية اقتصادية ودول متضررة أطلق عليها عدة أسماء (الدول المتخلفة، ودول العالم الثالث، والدول النامية).

وقد تجاوزت هذه المعايير التطور الحاصل في العديد من الدول مع مرور الزمن، مما دفع إلى ضرورة البحث عن معايير ومؤشرات جديدة.

- في العشرينات الأخيرة: اتجهت الدراسات الحديثة إلى تصنيف دول العالم بناءً على مؤشرات إحصائية متعددة، أهمها:

- الناتج الوطني الإجمالي: الذي يحدد مستوى دخل الأفراد، وعن التباين بين دول الشمال ودول الجنوب، لكنه لا يعبر عن التفاوتات الاجتماعية داخل الدولة الواحدة، ولا عن حقيقة القدرة الشرائية لكل بعد، وهو معيار وحده يعتبر غير كاف.

- مؤشر التنمية البشرية: اعتمده برنامج الأمم المتحدة للتنمية منذ سنة ١٩٩٠ لتجاوز نقائص الناتج الوطني الإجمالي بين ثلاث مراحل ومعطيات: أمد الحياة + التعليم + نسبة الأمية + الدخل الفردي (المستوى المعني).

تعكس هذه المؤشرات الهوة الفاصلة بين الشمال والجنوب التي تبقى مع ذلك مرتبطة بعلاقات في إطار المنظومة العالمية والدولية.

ويترتب النظام العالمي حول قطب ثلاثي الأبعاد، كما يلي^(١):

▪ تعتبر دول الشمال مركز النشاط الاقتصادي، ونموذجاً للتنمية الاجتماعية، ويتشكل من: قطب الإتحاد الأوروبي ترتبط به دول أوروبا الشرقية وروسيا الاتحادية.

▪ قطب الولايات المتحدة الأمريكية: ترتبط به كندا وأستراليا.

▪ قطب اليابان: ترتبط به دول آسيا، حيث يتفوق دورها الاقتصادي عن دورها السياسي.

وتتشكل دول المحيط (دول جنوب) من دول متباينة من حيث مستوياتها الاقتصادية، حيث تضم دول غنية بآسيا ودول أكثر فقراً بإفريقيا جنوب الصحراء.

وقد توسعت هذه الوضعية منذ أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر، حيث نهب الاستعمار خيرات وثروات ما يعرف حالياً بالعالم النامي، وفرض عليه النموذج الاقتصادي والسياسي والاجتماعي العربي في إطار العولمة والثورة المعلوماتية.

وأصبحت تتميز المظاهر الديمغرافية والاجتماعية في دول الشمال والجنوب بالعدم التكافؤ، من حيث:

▪ من المظاهر الديمغرافية بدول الشمال أنها تتميز بانخفاض في معدلات

(1) JOANNON M., TIRONE L., MORO S., La Méditerranée en cartes, Revue Méditerranée n° 3.4, 2001, p. 68.

للخصوبة الكلية وبضعف معدل الزيادة الطبيعية الذي قد يتدنى في بعض الدول، وبوجود مجتمع عصري، أما دول الجنوب فهي تعرف انفجاراً ديمغرافياً نتيجة ارتفاع معدلات الخصوبة ومعدلات الزيادة الطبيعية، وهي دول ذات مجتمع الشباب بنسبة ٥٠ ٪، مما يطرح مشاكل متعددة خاصة في تبني النظم التقليدية، كما تتميز دول الجنوب بوجود ظاهرة التخلف المرتبطة بالاستعمار، والتي تعمقت بفعل الهجرة الريفية النشيطة، مما ترتب عنه الاكتظاظ وانتشار البناء العشوائي وأحياء الصفيح وكذا التلوث.

■ من المظاهر الاجتماعية بدول الشمال هو تحقيقها للأمن الغذائي، وتميزها بأهمية التأطير الطبيعي، وبارتفاع أمد الحياة ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة الذي يناهز ١٠٠ ٪، في مقابل ذلك تعاني أغلب دول الجنوب من مشاكل متعددة منها مشكل التغذية بأشكاله المختلفة وضعف التأطير الطبيعي، مما يؤدي إلى انتشار الأمراض وانخفاض أمد الحياة، إضافة إلى انتشار الجهل وانتشار الأمية.

وتعمل دول الشمال على ثبات عدم التكافؤ الاقتصادي وتكريسه من أجل هيمنتها على دول الجنوب، فالفلاحة بها جد متطورة وقوية بإنتاجها المتنوع والمرتفع، حيث تشغل حوالي ٧ ٪ من السكان النشطين، وتساهم بنسبة ضئيلة في الناتج الوطني الإجمالي، ونظراً لاعتمادها على تكنولوجيات متطورة فهي تهيمن على السوق العالمية، بينما دول الجنوب فالفلاحة بها تعتبر قطاع حديث مرتبط بالاستعمار الأجنبي، إذ يتسم بضعف المستوى التكنولوجي وبسيطرة الصناعات الاستهلاكية، وهو يعاني من المنافسة والكفاية، مع وجود بعض الاستثناءات فهناك دول نامية تمكنت من تحقيق قفزة صناعية قوية.

▪ وفي مجال التجارة، فإن دول الشمال تستحوذ على ٨٠ ٪ من المبادلات التجارية العالمية، تقوم على استيراد المواد الأولية الخام، وتصدير المواد المصنعة مما يؤدي إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري، أما دول الجنوب فهي تساهم بنسبة ٢٠ ٪ من التجارة العالمية، حيث تعتمد على تصدير المواد الخام التي تشكل نسبة ٤٧ ٪ من مجموع الصادرات، في حين تستورد المواد المصنعة وهو ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الواردات، وبالتالي عجز في الميزان التجاري، مما جعل أغلب دول الجنوب تعاني من تدهور في حدود التبادل التجاري.

والجدير بالذكر ارتفاع مديونية دول الجنوب، تلك المديونية التي تراكمت إثر أزمة البترول الأولى (١٩٧٣) وتعمقت أكثر مع أزمة (١٩٧٩)، حيث ارتفعت معدلات فوائد الفروض وعجزت أغلب دول الجنوب عن تسديد ديونها، مما أدى إلى تدخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل تخفيف الأزمة عن طريق:

- إعادة الجدولة الديون.
- تقديم قروض جديدة لدول الجنوب.
- تخفيف الدين الخارجي لبعض الدول أو إلغائه، وتحويل ديون دول أخرى إلى استثمارات.
- تطبيق برنامج التقويم الهيكلي.

بالإضافة إلى المساعدات التي يقدمها الشمال لفائدة الجنوب سواء بواسطة المؤسسات العمومية أو المنظمات غير الحكومية، لكنها لا تقدم حلاً لمشاكل الجنوب لارتباطها بأهداف سياسية للخروج من بؤرة التأخر.

كما تتفاقم ظاهرة التخلف في دول الجنوب، حيث تصبح عاجزة عن مواجهة تحديات العولمة التي شملت مختلف الميادين لعدم قدرتها على المنافسة. وعليه، فالمجال العالمي ينتظم في ثلاث مستويات متفاوتة من حيث درجة الاندماج الاقتصادي العالمي، وهي:

▪ **المجالات المهيمنة:** وهي دول الثالوث العالمي متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية واليابان، وتعتبر هذه الدول قوى اقتصادية عالمية نتيجة لما عرفه العالم من ثورة صناعية وتقنية خلال مطلع القرن التاسع عشر (١٩)، ومن مظاهر تفوقها هو استقطابها لـ ٢٠٪ من سكان العالم، و ٦٥٪ من التجارة العالمية و ٧٠٪ من الناتج الداخلي الخام، و ٨٠٪ من ميزانية البحث العلمي.

▪ **المجالات المندمجة:** فهي الدول ذات الاقتصاد المبني على التصنيع، وذات ميزان تجاري إيجابي، كالدول الصناعية الجديدة ككوريا الجنوبية مثلاً، والدول الاقتصادية الصاعدة كالصين والهند مثلاً والدول البترولية مندمجة بفضل تصديرها للنفط والغاز والموارد الطاقوية.

▪ **المجالات في طور الاندماج:** وهي الدول المندمجة بشكل ضعيف في النظام العالمي الجديد، وهي تعد رابطة الدول المستقلة وأوروبا الشرقية والدول النامية، إضافة إلى الدول المهمشة التي تعرف اضطرابات داخلية.

ومن أهم مظاهر الارتباطات داخل المجال العالمي هو الارتباطات البشرية متمثلة في هجرة السكان والعمال من دول الجنوب إلى دول الشمال، وكذا ارتباطات اقتصادية خاصة في التدفقات التجارية والمالية التي تعرف تزايداً ملحوظاً.

وقد ترتب عن ذلك انعكاسات ناتجة عن اختلال التوازن والذي يظهر في التنظيم العالمي، حيث أن ٨٠٪ من سكان العالم لا تتحكم إلا في ٢٠٪ من موارده وثرواته، بينما نجد ٢٠٪ من سكان يسيطرون على ٨٠٪ من ثرواته، مع الإشارة إلى أن دول الجنوب ما تزال تعاني من مخاطر حقيقة حيث أن خمس سكان العالم لا يتوفر على دولار واحد في اليوم، إضافة إلى غياب الخدمات الأساسية من سكن، وماء، وكهرباء، وتعليم وصحة...



الفصل السادس

المدن العربية والعولمة،

حالة المدن الجزائرية:

فرص وتحديات

الفصل السادس

المدن العربية والعولمة، حالة المدن الجزائرية:

فرص وتحديات

مقدمة:

تشير العديد من الدراسات والبحوث في مجال التحضر والحضرية إلى ولادة عالم جديد يختلف اختلافاً جذرياً في بنيته وتكوينه عما كان سابقاً، والظن أن التغير الذي يحدث هو مجرد انحراف عن الواقع، فالتغير حقيقة وواقع، والمجتمع الصناعي أخذ طريقه إلى الزوال لظهور حضارة جديدة.

ففي زمن العولمة فإن الحديث عن المدن الجزائرية ليس له معنى، أمام تراجع الكثير من الشركات والمصانع عن السياسة الاقتصادية المحلية بسبب المنافسة العالمية الحادة، خاصة لما بات لا فائدة في استثمارات الموارد البشرية والتي لا زالت أساس أي تقدم مجتمعي في أي دولة، بالإضافة إلى التراجع حول الصناعات الثقيلة في الجزائر، واعتبارها غير قادرة على المنافسة الصناعية العالمية، زيادة على ذلك البيروقراطية التي تمتاز بها البنوك، هذه الأخيرة التي تمثل العمود الفقري للتنمية.

غير أن بعض المدن الجزائرية بإمكانها أن تتنافس بينها من حيث أنها تتوفر على موارد اقتصادية وبشرية هائلة بإمكانها تنشيط الميدان الاقتصادي بالدرجة

الأولى والاجتماعي والسياسي خاصة لما تنتهج سياسة اقتصادية لينة لجلب استثمارات المؤسسات العالمية الكبرى وتأتي بالتمويل من الدولة.

١- مكانة المدن الجزائرية في شبكة المدن العالمية:

بالعودة إلى معايير ومؤشرات المدينة العالمية، نجد أن المدن الجزائرية لا تتجاوب مع هذه المعايير ولا أية مدينة عربية أخرى في الوطن العربي أو في أفريقيا، وذلك لأسباب تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية معروفة.

وفي هذا الإطار يمكن أن نتساءل عن المدن الجزائرية التي قد تكون مؤهلة لدرجة العالمية، حيث يمكن أن يدفع الاجتهاد إلى التفكير في عتبات تصنيف إضافية تشمل مدنًا لا تضم بالضرورة كل مؤشرات المدينة العالمية بل عددًا منها، لأن درجة انتشار العولمة لا تؤثر في المدن بدرجات متساوية، بل بتفاوت واختلاف كبير تعطي لكل مدينة أهمية نسبية ودورًا متميزًا في السياسة والاقتصاد العالمي^(١).

ويمكن أن نطلق على هذه المدن مصطلح "المدن السائرة في طريق العالمية" لما تتمتع به من سمعة دولية بفضل وظائفها وإشعاعها، تسمح لها بأن تصبح مدنًا وسطية في شبكة المدن العالمية الرئيسة وتشاركها في السيطرة على المجالات الإقليمية.

ومن بين المدن الجزائرية التي رغم عدم توفر مؤشرات المدينة العالمية فيها، والتي لا يعرقل ذلك حظوظها في النجاح على المنافسة العالمية نذكر "مدينة

(١) محمد الهادي لعروق، مرجع سابق.

الجزائر العاصمة" التي تتوفر لها قدرات حقيقية تمكنها من مواجهة التطور والهيمنة كقطب فاعل في منطقة غرب المتوسط والمغرب العربي، بالإضافة إلى مدن كبرى أخرى مثل وهران، وقسنطينة وعنابة.

٢- مدينة الجزائر في مواجهة تحديات العولمة:

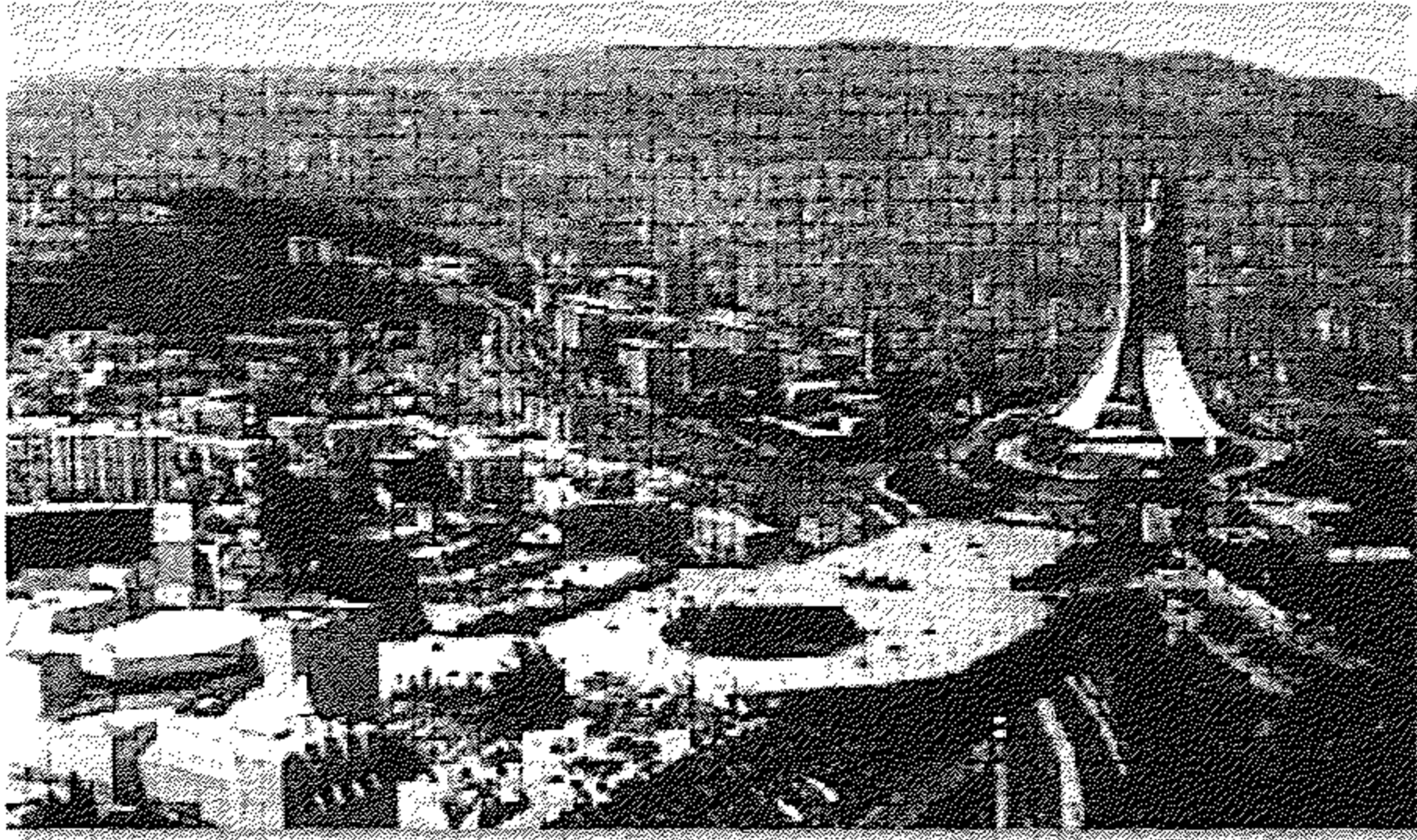
تواجه مدينة الجزائر العاصمة السياسية والاقتصادية للجزائر تحديات كبيرة ومتعددة والمرتبطة بظاهرة العولمة، من أجل اندماجها في النظام الحضري العالمي الجديد، حيث تم إعداد إستراتيجيات عديدة تقوم على مقاييس العصرنة والعالمية لتحديد مكانتها في محيط عالمي شديد التنافس مستغلة كل ما يتوفر من مزايا ومحفزات لاغتنام الفرص مع المدن العالمية الأخرى مقارنة بمدن أخرى تقع في المنطقة المغاربية والمتوسطية (شكل: ٣٦).

إلى جانب العمل والسعي على تحويل العاصمة إلى قوة جذب اقتصادية وتكنولوجية تعتمد على موارد ذاتية عن طريق نظام تسيير وتدير يخضع للمقاييس والمواصفات العالمية المتعلقة بالحكم المحلي ومستوى الأداء في تسيير المرافق العمومية والمنشآت القاعدية.

وتتوفر للعاصمة الجزائرية العديد من المحفزات والفرص التي تشجع وتبعث التفاؤل في أن تتبوأ مكانة عالمية كقطب رئيسي في حوض المتوسط والمغرب العربي، وتحفز نهضتها وبعثها من جديد، وتمكنها من تحقيق القفزة النوعية والكمية للتحول نحو العالمية.



واجهة بحرية



المنطقة المركزية

شكل (36): منظر عام لمدينة الجزائر.

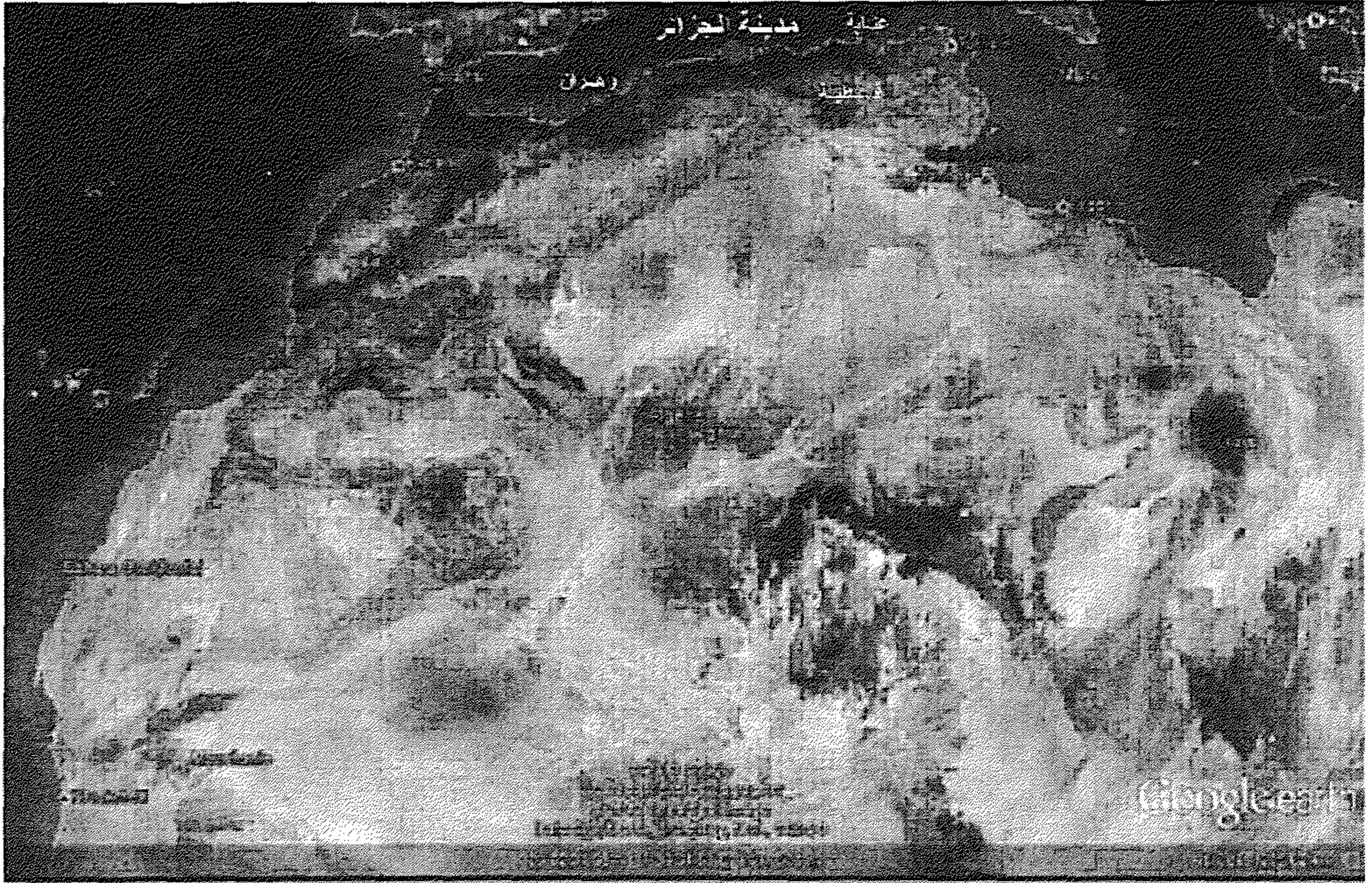
٢-١-١ المحفزات:

تكمّن الفرص المتاحة لمدينة الجزائر في تحقيق التحول نحو العالمية في عدد من المحفزات والخصائص الواعدة في:

٢-١-١-١ موقع جغرافي استراتيجي هام:

تحتل مدينة الجزائر موقعاً جغرافياً مهماً ومركزياً في الحوض الغربي للمتوسط في ضفته الجنوبية، على أهم الطرق التجارية البحرية والبرية والجوية بين أوروبا والمغرب العربي وأفريقيا، وهو ما يوفر لها مزايا وخصائص المدن العالمية، حيث لا توجد في هذه المنطقة الحيوية من العالم مدينة في مستوى منافستها على الريادة كونها الأكثر جدارة وإمكانية للعب هذا الدور.

فلا مدينتي الرباط والدار البيضاء المطلتان على المحيط الأطلسي في موقع متطرف، ولا مدن مرسيليا ولشبونة وفلانسيا التي ليس لها صفة العاصمة، ولا مدينة تونس بموقعها غير المركزي يمكنها أن تنازع مدينة الجزائر كقطب ارتكاز أساسي في شبكة المدن العالمية في هذه المنطقة، وهي التي تتفرد على صعيد الجاذبية الخاصة بالأنشطة والتجهيزات السامية ومراكز صناعة القرار ذات الطابع الوطني والإقليمي والعالمي (شكل: ٣٧).



شكل (37): الموقع الجغرافي لمدينة الجزائر.

٢-١-٢- الإثـر التاريخي:

مرت مدينة الجزائر بسلسلة من الأحداث والمحطات التاريخية أثرت بدرجات متفاوتة على مكانتها العالمية ووزنها السياسي والاقتصادي في العالم. ففي الستينات من القرن الماضي، وبعد استقلال الجزائر سنة ١٩٦٢، استعادت الجزائر العاصمة دورها ومكانتها التاريخية كعاصمة للدولة

الجزائرية، كما عمل نجاح الثورة الجزائرية على جعل الجزائر نموذجا لمعظم دول العالم النامي، حيث أصبحت إلى جانب "بلغراد" عاصمة يوغسلافيا، و"القاهرة" عاصمة مصر، و"نيودلهي" عاصمة الهند، قطبا سياسيا عالميا رائدا في صناعة الأحداث العالمية كالدفاع عن قضايا التحرر السياسي والاقتصادي، ضمن حركة عدم الانحياز والعالم الثالث، وقد مكنت الأدوار التي لعبتها العاصمة في الشؤون الدولية، من خلال استضافتها للمنتديات العالمية، واجتماعات القمة المختلفة، واحتضانها لمعظم حركات التحرر في العالم، ممثليات الهيئات الدولية القارية والإقليمية، والسفارات في تأكيد دورها القوي والفاعل في مسار تشكيل السياسة الدولية، ومنحتها سمعة عالمية قبل أن يظهر مصطلح العولمة والمدن العالمية.

وفي سنوات السبعينات تأكد الاهتمام الحكومي بالمكانة الدولية للجزائر العاصمة، وضرورة تأهيلها للأدوار العالمية من خلال برامج تجهيز للبنى التحتية الأساسية ذات النوعية والمواصفات العالمية، مثل قصر المعارض سنة ١٩٧٠ لاحتضان التظاهرات الاقتصادية والثقافية الوطنية والعالمية، والمركب الأولمبي ٠٥ جولية في سنة ١٩٧٥ للمناسبات الرياضية والشبانية العالمية، وفندق الأوراسي، وعددا من القرى والمركبات السياحية على الساحل العاصمي، لاستقبال الوفود الرسمية وكبار الزوار في إطار التظاهرات القارية والإقليمية والسياسية (قمة عدم عم الانحياز، الإفريقي الآسيوي، الوحدة الإفريقية، القمة العربية...) والمناسبات الثقافية والاقتصادية.

وفي سنة ١٩٧٥ أنشأت الحكومة هيئة "COMEDOR" تابعة لرئاسة الجمهورية بمهمة تخطيط وتهيئة العاصمة، بتجهيزها بمنشآت أساسية ووظائف سامية لعصرنتها وتعزيز مكانتها كمحطة في الساحة العالمية، حيث صمم

"مخطط التوجيه العام POG" باقتراح توطين مشاريع حضرية عملاقة، هي:

▪ الحي الدبلوماسي في "بن زرقة"، تتجمع فيه السفارات وممثلات الهيئات والمنظمات العالمية والإقليمية.

▪ الحي الحكومي في "برج الكيفان"، يضم وزارات ذات السيادة والوزارات التقنية، والإقامات الرئاسية ومؤسسات الحكم (مثل القصر الرئاسي، المقر المركزي للحزن، والمجلس الوطني...).

▪ حي الاقتصاد والأعمال في "الصنوبر البحري"، يضم عدد من الأبراج والعمارات الحديثة للاستخدام الإداري وخدمات الأعمال والمال، والمقرات الرئيسية للشركات الوطنية...، مع التجهيزات المرافقة، مثل المطاعم والفنادق ذات المستوى العالمي، والمسارح ودور العرض والأروقة الفنية، ومؤسسات الترويج والترفيه.

لكن هذا المشروع الطموح والعملاق الذي أريد له أن يحقق النقلة النوعية للعاصمة في ميدان الخدمات ذات الطابع العالمي، لم يكتب له الإنجاز، وتم صرف النظر عنه في سنة ١٩٧٩.

وفي الثمانينات، عرفت العاصمة توطين عدد من المنشآت الهامة مثل مشروع تهيئة حديقة الحامة، بإنجاز مركب تجاري ثقافي وترويحي عصري في رياض الفتح بمواصفات عالمية، وتجهيزات سامية، إضافة إلى مبنى المكتبة الوطنية الجديدة، ودار الأرشيف الوطني، وعدد من المتاحف الكبيرة (المجاهد، الجيش،...) وفندق دولي.

لكن الأزمة الاقتصادية التي ميزت نهاية هذه الفترة، عطلت الكثير من مشاريع ترقية العاصمة لدرجة العالمية بعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨، والتغير الجذري

الذي حدث في التوجه السياسي والاقتصادي للبلاد نحو اقتصاد السوق والتعددية الحزبية وحرية الصحافة.

وفي تسعينات عاشت الجزائر العاصمة أزمة غير مسبوقة في تاريخها الحديث، بلغت مستوى خطيراً من التردّي الأمني والسياسي والاجتماعي، حولتها إلى مدينة معزولة عن العالم الخارجي، بعد أن توقفت شركات الطيران العالمية عن ربطها بالخارج، وأغلقت السفارات التي حولت بعض مصالحها إلى الدول المجاورة، وانعكست مردودات تداعي هذه الأوضاع على مكانة الجزائر العاصمة التي تراجعت علاقتها وتعاملاتها الدولية، وتعطلت تنميتها ومشاريع تطويرها، مما أدى إلى تفويت العديد من الفرص عليها، حدث ذلك في وقت حساس، بدأت تتحدد فيه رهانات القرن الحادي والعشرون، من خلال سعي العواصم المغاربية والأفريقية والمتوسطة إلى احتلال مراتب تنافسية في شبكة المدن العالمية.

وفي نهاية التسعينات وبالتحديد في سنة ١٩٩٧ وفي محاولة للعودة بالجزائر العاصمة إلى الأدوار العالمية، أسست الدولة لمشروع إداري وتخطيطي لتأهيل العاصمة شدد بصراحة على الأولوية التي توليها الدولة لترقية العاصمة لمصنف قطب أول عالمي متوسطي وأفريقي ومغاربي، هذا المشروع الذي تحدث لأول مرة عن العولمة ومكانة العاصمة فيها يتركز على آليتين رئيسيتين هما:

▪ نظام حكم وتسيير وإدارة جديد، هو نظام "المحافظة Gouvernorat"، وهو سلطة محلية يرأسها وزير محافظ بصلاحيات واسعة، يضع تنمية وإدارة العاصمة ضمن نطاقها الميتروبوليتاني وليس ضمن حدودها الإدارية، يسمح لها بأن تكون مدينة على مستوى عالمي في التجهيز والأداء.

▪ أداة تهيئة وتدبير حضري، هي المشروع الحضري الكبير، وهو مشروع طموح وواعد، يهدف إلى بناء القدرات الوظيفية السامية للعاصمة وتمكينها من موجات التطور والنهوض من خلال ثلاثة مبادئ رئيسية تهدف إلى ترقية ثلاث وظائف أساسية للعاصمة:

▪ دعم متروبولية العاصمة من خلال تطوير الأعمال والخدمات المالية والاقتصادية وتطوير التوجه السياسي والإداري من خلال دمج مؤسسات مغربية ودولية.

▪ ترقية وظائفها إلى المستوى الدولي.

▪ ترقية إشعاعها الثقافي، والعلمي والتقني من خلال دمج مؤسسات تجارية، دولية وخدمات ثالثة راقية وتطوير التكوين الدولي في ميدان التسويق، والتكنولوجيا وعلوم الاتصال.

ولتحقيق هذه الأهداف عمل هذا المشروع على إعادة فتح وتأهيل مركز العاصمة باعتباره مدخل ومحور استراتيجي لقلب مدينة الجزائر، من خلال دعم القيمة الاقتصادية والاجتماعية والحضرية فيه من أجل تحويله إلى مركز متعدد الوظائف، ذو واجهة عمرانية ومعمارية راقية.

كما أن هذا المشروع لا يعمل على المناطق المركزية فقط، بل يعمل أيضا على دمج أحياء التجمعات الكبرى المتواجدة في الضواحي من خلال برنامج التطوير الاقتصادي والاجتماعي للأحياء الحساسة (DESQ) وذلك بهدف تحسين نوعية الحياة للمستعملين ودعم الشعور بالانتماء إلى المدينة.

ولتنفيذ هذا المشروع تم وضع مجموعة من الأدوات تعمل على إخراجه من الحيز النظري، وهي:

▪ ميثاق السكن: الذي يمثل دليلاً لمصالح الجماعات المحلية، حيث يضم مجموعة من التوصيات تمثل قاعدة لعمليات التهيئة التي تمس الأحياء السكنية (تجمعات كبرى، أحياء مركزية، تحصيصات)، حيث تطبق عليها ميكانيزمات إعادة التثمين والتأهيل بمشاركة الساكن في إدارة محيطه السكني، ووضع برامج للسكن الترقوي من أجل امتصاص الأحياء القصديرية.

▪ التنظيم العمراني والصحي للمترربول العاصمة: والذي يهدف إلى تحديد القواعد المتعلقة بالأمن، النظافة، والصحة العمومية وتحسين إطار المعيشة في الوسط الحضري.

▪ المخطط التوجيهي للتهيئة: الذي يعمل على توجيه عملية التعمير حول العاصمة لحماية العقار والأراضي الزراعية.

▪ وكالة للتهيئة والعمران للتجمع العاصمة (URBANIS): التي أنشأت سنة ١٩٩٧، والتي تعمل على ضمان ديمومة إستراتيجية التهيئة المبرمجة للعاصمة.

▪ مشروع وضع نظام إعلام جغرافي (SIG): الذي يسمح بتطبيق كل طرق الإعلام المثالية التي تتطلبها العاصمة.

إلا أن هذه الأدوات تبقى سطحية لا تأخذ بعين الاعتبار إلا المشاكل المعقدة والواضحة التي تعاني منها المدينة وخاصة المتعلقة بالفضاءات العمومية، هذا ما أدى إلى فشل هذا المشروع، بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى أهمها:

▪ مصطلح المحافظة هو نظام لإدارة وتسيير الإقليم يعتمد على الاتصال والحوار المستمر، على التشاور وترابط تدخلات كل الفاعلين إلا

أن تطبيق المشروع الحضري الكبير GPU كان من طرف الخبراء والمختصين فقط دون الاعتماد على مبدأ المشاورة، بمعنى آخر تم إقصاء مبدأ المشاورة من مراحل تطبيق المشروع.

■ العمليات المطبقة كانت نقطية، غير شاملة بسبب سوء التطبيق الناتج عن عدم إقامة ورشات عمل.

وفي سنة ٢٠١٢ تم الإعلان عن استفادة العاصمة من مخطط استراتيجي لتهيئة العاصمة يسمى بـ "المخطط الأبيض"، يهدف إلى فتح المدينة على البحر وتحسين الواجهات وإعادة تهيئة الأحياء والشوارع، وجعل من العاصمة مدينة عالمية في آفاق ٢٠٢٩، أي أنه عاد بنفس أهداف المشروع الحضري الكبير GPU.

حيث يضم هذا المخطط أهم المشاريع التي ستشهدا العاصمة خلال ١٧ سنة المقبلة (بغلاف مالي قدره ٢٠٢ مليار دينار)، والتي ستجعل منها مدينة حية وديناميكية، وستصنّفها ضمن المدن المتوسطة الراقية عبر العالم، انطلقت على شكل عملية تهيئة عمرانية للعاصمة عن طريق ترميم المباني، وإعادة تأهيل الأنسجة الحضرية للعاصمة، والقضاء على كل ما من شأنه تشويه واجهة العمارات، بحيث تم نزع حوالي ١٥٠٠ هوائي "بارابول" و ٢٢٠ مكيف، غير أن الرقم غير كاف مقارنة بالحجم المحصى من قبل الولاية نتيجة العراقيل الناتجة عن عدم تعاون السكان، والتي أدّت إلى تعطل المشروع.

كما سيعمل هذا المخطط على ضمان راحة السكان بالدرجة الأولى، وتوفير أكبر عدد من مساحات استجمام لاستقباله واستيعابه، وتقليص المساحات المخصصة للسيارات داخل النسيج الحضري، حيث سيتم توسيع الأرصفة على مستوى أهم الشوارع، التي تعرف حركة كبيرة كأحياء: ديدوش مراد، ومليكة قايد والعربي بن مهدي، واستحداث أخرى في شكل منتزهات تؤدي

جميعها إلى البحر، وكذا اعتماد ألوان موحدة للعاصمة، منها ما هو خاص بالبناءات السكنية وآخر للإدارات، وكذا المحلات التجارية.

كما أن هذا المخطط يؤكد على الصورة والهوية الحضرية للعاصمة، التي ستحتفظ بطابعها المعماري التاريخي كالقصبية أو بالشوارع العتيقة لإبقاء ميزتها، كما تم وضع أولويات على المشاريع التي من شأنها فتح المدينة على البحر كمشروع النفق الذي يربط مقام الشهيد بحديقة التجارب بالحامة، وصولاً إلى شاطئ البحر، وكذا مشروع حوض البحر، الذي سيندرج في إستراتيجية هامة لتجميل المدينة.

ويأتي مشروع "المخطط الأبيض" ليفتح باب التساؤلات عن مدى إمكانية تجسيده، في ظل سقوط مشاريع أخرى حظيت بها العاصمة من الحسابات، رغم الترويج لها وإجراء الدراسات التخطيطية لها.

إلى جانب الانتهاء من إنجاز العديد من المشاريع كمترو العاصمة، والمطار الدولي والرصيف الثاني للحاويات بطاقة نصف مليون حاوية والطرق السريعة وشبكة الهاتف الرقمي والنقل والإنترنت، وعدد من الفنادق العالمية، إضافة إلى مشروع حظيرة التكنولوجيا المتقدمة في المدينة الجديدة "سيدي عبد الله"، كما تم تشييد عدد من الأبراج الإدارية بمواصفات عالمية لتلبية مطالب الشركات والمؤسسات العالمية والوطنية في توطين ممتلكاتها وفروعها في العاصمة.

٢-١-٣- موارد بشرية هامة:

تحتل مدينة الجزائر مكانة هامة ومتميزة في الهيكل الحضري والعمراني الجزائري، وفي هرم مدن المغرب العربي والمتوسط، فقد بلغ عدد سكانها لسنة ١٩٩٨ نحو ٤٢٨, ٥٦٢, ٢ نسمة وارتفع إلى ٤٤٦, ٩٤٧, ٢ نسمة سنة

٢٠٠٨، كما تعدى عدد سكان نطاقها المتروبولي ٥ ملايين نسمة، وهي بذلك تحتل المكانة الأولى في شبكة المدن الجزائرية وكذا مكانة متقدمة في الترتيب الديموغرافي لمدن المغرب العربي والمتوسط.

٢-١-٤- قدرات اقتصادية واعدة:

زيادة على الهيمنة الحضرية للعاصمة بالمفهوم الديموغرافي هناك مظهر آخر لهذه الهيمنة، وهو الجانب الاقتصادي، فالجزائر هي عاصمة الدولة الأكثر اتساعاً والأكثر غنى في الموارد والإمكانات خاصة المحروقات في منطقة المغرب العربي والمتوسط، وهي تمثل أكبر حجم للمبادلات التجارية في المنطقة مع أهم دول الاتحاد الأوروبي المطللة على المتوسط، حيث تتعامل بنحو $\frac{3}{4}$ وارداتها وصادراتها مع فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، وهي أكبر سوق للطيران والاقتصاد، وعلى علاقة قوية بعواصم ومدن أوروبا وأفريقيا والعالم العربي، عن طريق حركات المسافرين والهجرة والتبادل التجاري.

كما تمثل العاصمة ونطاقها المتروبولي أهم وأكبر سوق في المنطقة المغاربية بنحو ١٠ مليون نسمة، تتركز فيه كبريات المؤسسات الصناعية بنحو ٨٠٠ مؤسسة صناعية بالبلاد تشغل مئات الآلاف من العمال (٣٥٪ من جملة العمالة الصناعية في الجزائر)، كما تنتشر فيها مئات من مكاتب الاستيراد والتصدير، وكبريات مؤسسات تجارة الجملة، توفر $\frac{1}{3}$ الجباية الوطنية، وتتركز بها ٥٤٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من ٢٦ دولة أجنبية.

٢-١-٥- سلطات سيادية وقيادية:

زيادة على تركيز مقار السيادة بالعاصمة كرئاسة الجمهورية والوزارات والوظائف المركزية الحكومية، تستأثر بتوطن الممثلات الدبلوماسية،

وممثلات منظمات الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية، وبها مقرات مركزية لأزيد من ١٠٠٠ شركة وطنية وعالمية، وبيوت التمويل والبنوك المحلية والدولية، إضافة إلى المقرات الرئيسية للأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.

٢-١-٢- خدمات إعلام وتكوين واتصال:

تتركز بالعاصمة أهم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، ومخابر البحث، وهي قطب رئيسي للإعلام، به أكثر من ١٠٠ جريدة يومية وأسبوعية وشهرية، وأهم محطات التلفزيون والإذاعة والإشهار.

٢-٢- المحددات:

رغم التحسن النسبي لأوضاع الجزائر العاصمة، وتجاوزها لوضع الأزمة بعودتها للشؤون الدولية، فإن العديد من المحددات والمعوقات، لا زالت تحول دون تكيفها الفعلي مع تحديات ورهانات العولمة، بالمرونة والكفاءة اللازمة لمزيد من التحوّل نحو العالمية والتحكم في الظروف المحلية، وبين هذه المحددات نذكر:

٢-٢-١- الوضع الأمني والسياسي:

رغم التحسن النسبي المسجل في السنوات الأخيرة في الميدان الأمني والاستقرار السياسي، ويعتبر ذلك محدداً أساسياً في وجه الاستقرار الضروري لترقية الأداء الاقتصادي والسياسي والثقافي للعاصمة، وفي حركة تنقل الأفراد ورؤوس الأموال، خاصة مع أوروبا، وهي المنطقة الأكثر تعاملًا وتفاعلاً معها من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وفي المغرب العربي ما تزال مشكلة غلق الحدود مع المغرب، والصحراء

الغربية محدداً يزيد في عزلة الجزائر العاصمة عن إطارها المغاربي، ويعطل تفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي التي تؤدي فيه العاصمة الجزائرية دوراً مركزياً، كما أن الشكوك الاقتصادية والسياسية المحيطة بالجزائر وبالخيارات التنموية وعدم الاستقرار المؤسسي الذي يؤدي غالباً إلى تقلبات كبيرة في السياسات المعتمدة من قبل الحكومات المتعاقبة يعيق كثيراً تطور الاستثمار الأجنبي ولا يشجع على استقراره.

٢-٢-٢- سوء التخطيط والإدارة الحضرية:

تشكل التبعات المترجمة لسوء تخطيط العاصمة وإدارتها أهم العقبات على طريق تنميتها وتقدمها، فهي تعاني من تأخر ملموس مقارنة بعواصم المغرب العربي في نظم الإدارة والتخطيط وفي كفاءة البنى التحتية الأساسية.

٢-٢-٣- الأزمة السكنية:

تشكل أخطر الأزمات التي تواجه العاصمة ومنطقتها، والتي جاءت نتاج حتمية نموها المفرط، وللهجرة الواسعة والمكثفة التي تعرضت لها، والتي ازدادت حدة في العشرية الأخيرة بسبب تردي الأوضاع الأمنية والأزمة الاقتصادية، حيث زاد عدد المساكن الفوضوية التي قدر عددها بنحو ٦٠,٠٠٠ مسكن، وقد ازدادت الضائقة السكنية تعقيداً بعد زلزال ماي ٢٠٠٣ والذي طال عدداً كبيراً من مباني العاصمة إما بالانهيار أو التداخي.

٢-٢-٤- أزمات المرور والخدمات العامة:

وذلك بسبب انعدام نظم مرور متطورة وفعالة حيث تختنق شوارع العاصمة وتعجز مواقفها عن استيعاب حجم الحركة المتزايدة والتي تفوق قدرتها وإمكاناتها على التكيف والتأقلم معها (شكل: ٣٨)، كما ترتبط هذه الأزمة

بمشكلة النقل الجماعي التي لا توفر وسائل عصرية للنقل السريع والمنظم، والتي يمكن لها أن تتراجع بعد تفعيل مشروع المترو.

كما تعاني العاصمة من أزمة مضيئة في إمدادات مياه الشرب، حيث توزع المياه على الأحياء حسب الدور وفي أيام وساعات محدودة لا تكفي لتلبية حاجات السكان، وهناك مشاريع لرفع طاقة تعبئة مياه الشرب للعاصمة، أهمها مشروع ربط السدود في وسط الجزائر بشبكة العاصمة لتزويدها بمياه الشرب، وإنجاز محطات لتحلية مياه البحر، وتكرر هذه الظاهرة في خدمات للصرف الصحي والإنارة والكهرباء، التي شكلت ضغوطات غير مقبولة، لم تتمكن العاصمة من احتمالها أو مواجهتها.



شكل (38): أزمة المرور بمدينة الجزائر.

٢-٣- مستقبل مدينة الجزائر في النظام الحضري العالمي الجديد:

إن مشاكل مدينة الجزائر العاصمة معقدة ومتشابكة، وهي مرشحة للتصعيد والتعقيد مستقبلاً بحكم المتغيرات والتبادلات الواسعة التي تعرفها الجزائر والعالم، وحتى لا تصبح هذه المشاكل مستعصية، فإنه يتعين عليها التكيف مع قواعد النظام العالمي الجديد وإعادة هيكلة اقتصادها مع متطلبات العصر، وأنها إذا لم تبدأ بتغيير واقعها اليوم فإنها ستقع في زوايا ومناهاة العزلة والتخلف.

ويبقى العلاج الحاسم والجذري لمستقبل العاصمة رهيناً بنظرة مستقبلية واعية ورؤية عميقة بعيدة المدى تأخذ بالأساليب العلمية والحديثة في الإدارة والتهيئة الحضرية والإقليمية، وفي استيعاب الأساليب والتقنيات الحديثة وتطويرها للتكيف مع حقائق الألفية الثالثة.

وفي هذا الإطار تحتاج مدينة الجزائر إلى جهود مضيئة لإصلاح أمورها والتحرر من تبعات وتراكمات الأزمات والمشاكل التي أنهكتها، حتى تعود إلى حالة التوازن المطلوبة، وتنجح في كسب رهان العولمة، وتتمثل أهم البدائل في:

- يجب أن تقوم عملية الارتقاء بالعاصمة لمستوى العالمية على مبدأ التكامل في تحقيق الكفاية العمرانية والاقتصادية في تلاؤم مع الواقع والبيئة المحلية وتستجيب لمقتضيات العولمة.

- التأسيس لنظام تدبير وإدارة محلية قوي للعاصمة، قادر على تطوير المشاكل مع التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة، يتضمن ترتيبات تشريعية وعمرانية واقتصادية تغطي نطاقها المترولوجي والإقليمي والوطني لتحسين إدارة العمران وإقامة ركائز الاقتصاد، ولتدعيم قدراتها

في الاستجابة لمتطلبات العولمة بالسرعة والمرونة والإيجابية اللازمة، ويعزز فرصها في تحقيق اندماجها في شبكة المدن العالمية.

■ استخدام التكنولوجيات الحديثة في الإدارة والتدبير، مثل نظم المعلومات الجغرافية المطبقة في معظم المدن العالمية في عمليات اتخاذ القرار والتطبيقات العمرانية والمقاييس الاقتصادية، وإخضاعها للمعايير الدولية في العمران والاقتصاد والبيئة والتنمية المستدامة، وتطوير المراصد والبحوث لتدعيم الأجهزة الفنية والإدارية بالدراسات وبنوك المعلومات.

■ تفعيل دور المشاركة الشعبية في إدارة وتخطيط مدينة الجزائر العاصمة في إطار ما يُعرف بنظام الحكم الراشد، والذي يحظى بدعم القواعد الاجتماعية العريضة والمجتمع المدني وكل الفاعلين عموميين منهم وخواص لتكون قوة مبادرة واقتراح.

■ رفع أداء وإنجاز البنى التحتية الأساسية من شبكات وتجهيزات، وملائمتها مع التطور التكنولوجي الحديث لتكون على مستوى عال من الكفاءة الخدمية والجودة التقنية خاصة في ميدان النقل الجماعي، وأنظمة المرور ومواقف السيارات، وإمدادات مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء والغاز.

■ تقوية كفاءة نظم الاتصالات العالمية، من بريد سريع وهاتف رقمي ونقال، وانترنت وتعميم استعمالات الكمبيوتر وتكنولوجيات الاتصال والإعلام والإشهار في الترويج والتسويق لعناصر الجذب والفرص والتسهيلات المتاحة وبناء صورة جذابة للعاصمة.

- ضبط النمو المستقبلي للعاصمة، سكانيًا وعمرانيًا وبيئيًا في توافق مع مبدأ الاستدامة لتحقيق التوازن المنشود للتنمية العمرانية والمحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد الاستفادة منها.
- التخطيط لسياسة إسكان مرنة تتفق مع متطلبات السكان وإمكانياتهم الاقتصادية لتجاوز الأزمة السكنية.
- الارتقاء بنوعية الحياة والعمران والرفاه الاجتماعي، والاهتمام بالتراث كجزء من التطور المتوازن مع المحافظة على هوية العاصمة من خلال استيعاب تراثها المعماري والثقافي.
- تدعيم الوظيفة الثقافية والعلمية والترفيهية للعاصمة، لتشارك في الحركة الثقافية والعلمية والفنية العالمية.
- الاهتمام بالإعمار الاجتماعي لمواجهة الفقر والبطالة لضمان نمو وتماسك المدينة واستمرارها.

٣- المدن الجزائرية الكبرى الأخرى في النظام الحضري العالمي:

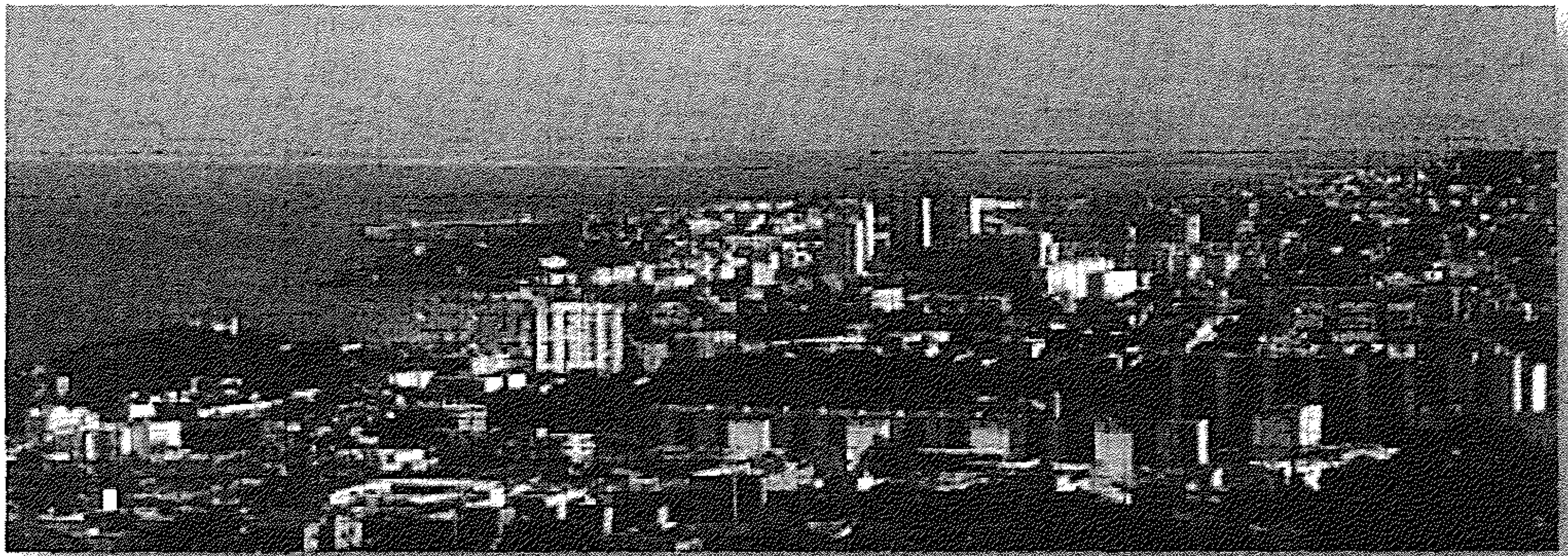
من المدن الجزائرية الكبرى الأخرى والتي يمكنها أن تؤدي دورًا مكملًا في شبكة المدن العالمية نذكر: وهران وقسنطينة وعنابة (شكل: ٣٩)، والتي تحتل قمة الهرم الحضري الجزائري بعد العاصمة على الترتيب، وهي بالنظر لإرثها الحضاري التاريخي لحجم سكانها، ودورها الوظيفي والاقتصادي والقيادي تتوفر لها القدرات والإمكانات التي تؤهلها للمنافسة العالمية على المستوى المغاربي والمتوسط.



مدينة قسنطينة



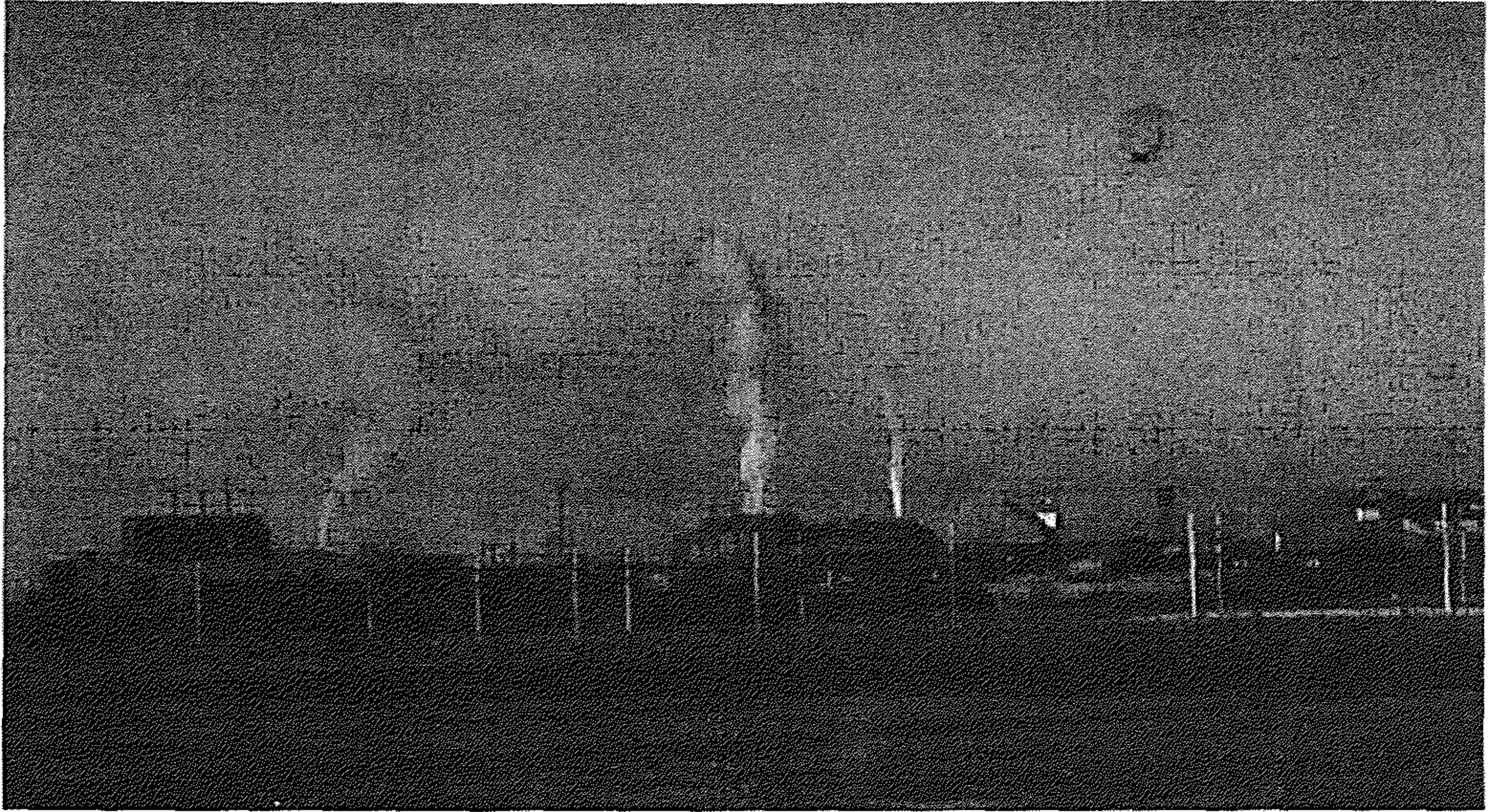
مدينة وهران



مدينة عنابة

شكل (39): المدن الجزائرية الكبرى الثلاث بعد العاصمة

تتمتع هذه المدن بمزايا اتصالية جيدة تمكنها من التحكم والتنظيم لتدفقات البضائع والخدمات والأموال والأفراد بفضل تجهيزاتها المينائية (جدول: ٠٤) والجوية (جدول: ٠٥) والبرية المفتوحة على المتوسط وأوروبا والعالم، مما يعطيها وزناً اقتصادياً معتبراً، يزداد فاعلية بفضل كثافة نسيجها الصناعي (شكل: ٤٠)، وتجهيزاتها السامية كالقنصليات ومقرات وفروع الشركات الوطنية والعالمية، ومؤسسات القطاع الثالث السامي كمكاتب الاستيراد والتصدير، والبنوك والتأمينات والجامعات ومراكز البحث، والمستشفيات العالية التخصص، والهيكل الرياضية والثقافية والترفيهية.



شكل (40): مركب الحجار لصناعة الحديد والصلب بمدينة عنابة

جدول (٠٤): حجم الأنشطة المينائية بالجزائر^(١).

الموانئ	١٩٨٦			١٩٩٥			١٩٩٩			٢٠٠١		
	التدفقات	الاستيراد	التصدير	التدفقات	الاستيراد	التصدير	التدفقات	الاستيراد	التصدير	التدفقات	الاستيراد	التصدير
الجزائر	٣٩,٢	٣٩,١	٣٩,٩	٤٢,٩	٤٢,٣	٤٦,١	٣٩,٣	٣٨,٨	٣٩,٨	٤٣,١	٤٢,٢	٤٧,١
وهران	١٦,١	١٧,٦	٨,٧	٢١,٨	٢٥	٤,٧	١٦,٩	٢٠,١	٣,٧	١٩,١	٢٢,١	٤,٦
عنابة	٢٩,٧	٢٦,٣	٤٦,٦	٢٣,٦	١٩,٤	٤٦,٢	٢٧,٣	٢٠,٦	٥٢,٩	٢٠,٦	١٥,٦	٤٤,٧
أخرى (١)	١٤,٩	١٦,٢	٤,٨	١١,٧	١٣,٤	٣	١٧,٢	٢٠,٥	٣,٧	١٧,٣	٢٠,٢	٣,٧
المجموع (١٠٠٠ طن)	١٦٦٣٦	١٣٨٠٩	٢٨٢٧	١٤٧٩٩	١٢٤٥٣	٢٣٤٦	١٥٣٥٣	١٢٢٤٧	٣١٠٦	١٦٥٣٥	١٣٧٠٠	٢٨٣٥
أخرى												
بتروولية (٢) (١٠٠٠ طن)	٥٨٣٠٠	٤٤٠٠	٥٣٨٠٠	٦٥٩٠٠	٣٧٦٠	٦٢١٠٠	٧٩١٠٠	٤٣٠٠	٧٤٨٠٠	٨٣٠٠٠	٥٣٤٠	٧٧٧٠٠

(1) SEMMOUD B., Grande ville et enjeux de la métropolisation en Algérie, séminaire international « villes et territoires : mutations et enjeux actuels, Sétif 12-13 et 14 novembre 20055, P. 22

أخرى (١): هي موانئ مستغانم، والغزوات، وجن جن، ودلس، وجيجل وتنس.

أخرى بترولية (٢): هي موانئ سكيكدة، وبجاية، وأرزيو وبطيو. جدول (٥): حجم تدفقات المسافرين بأهم مطارات الجزائر (١٠٠٠ مسافر).

السنوات	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
الجزائر	١٠٧٠	١٠٧٧	١٣٤٣	١٣٧٥	١٥٣٩
وهران	٢٥٧	٢٤٥	٤٩٥	٢٩٦	٣٥٨
قسنطينة	٢٢٣	٢١٦	٣٣١	٢٣٠	٢٥٣
عنابة	٨٠	٦٧	٨٢	٨٧	٩٤

وتمثل هذه المدن المنطلقات التي بدأت تتبلور من حولها الوظائف الإقليمية والعالمية، التي تجعل منها عنصراً فاعلاً في مصفوفة العلاقات الاقتصادية المغاربية والمتوسطة، وتؤثر وتتأثر بحركة المبادلات العالمية، والواقع أن هذه المدن وبعض توابعها يمكنها تشكيل أقطاب حضرية على مستوى عال في شكل نظام نسيجي من العلاقات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية المتشابكة مثل (قسنطينة-عنابة-سكيكدة)، و(وهران-أرزيو-مستغانم)، تعمل إلى جانب القطب الحضري (طنجة-تطوان) في المغرب، و(سوسة-المنستير) في تونس، دور إشتداد وتدعيم للعواصم المغاربية، في التنافس على العالمية مع حواضر الضفة الشمالية للمتوسط.

يتضح مما سبق التباين الواضح في كيفية تعامل مختلف السياسات الحضرية الجزائرية منذ الاستقلال مع وضع مدينة الجزائر العاصمة والتي تلخص في

حقيقة ثابتة وهي أن السياسات والخطابات الرسمية لم تعبر عن مشروع واضح وإرادة واعية لتصوير دورها ومكانتها على الساحة العالمية.

والواقع الحالي يعكس اعترافاً متنامياً في الجزائر أخذاً في التكوين بعد التحسينات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وعودة العاصمة للساحة العالمية والتي تتطلب العمل على إدماجها في شبكة المدن العالمية كعاصمة دولة محورية في الشؤون العالمية والإقليمية، ويحتاج ذلك لاتخاذ قرارات واعية ومسؤولية بشأن مستقبلها ومكانتها في مصفوفة المدن العالمية.



الفصل السابع

العولمة وآفاق التحضر:

بدائل وأشكال

الفصل السابع

العولمة وآفاق التحضر:

بدائل وأشكال

مقدمة:

يعرف عالمنا المعاصر تعاقب أحداث جارية والتي من شأنها أن تؤثر على مسار التحضر في العقود القادمة، والصيغ المختلفة لتأثيرات العولمة في اتجاهاته. وهذا ما يطرح تعدد الرؤى والتصورات لما ستكون عليه أوضاع المدن في المستقبل المنظور على الأقل.

ويرافق الحديث عن مستقبل العولمة وعلاقتها بالتحضر مواقف مختلفة ومتباعدة في كثير من الأحيان، ويتجلى اختلاف هذه المواقف في الاستقطاب القائم بين الرؤية المتفائلة التي تتوقع تطور التحضر نحو مزيد من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، والرؤية المتشائمة التي تبدي تشنّجاً وقلقاً إزاء وضع المدن وما ترى أنه ميل إلى مزيد من البطالة والفقر والجريمة والتحلل الاجتماعي والاغتراب، ومن المتشائمين من يذهب إلى التأمل في الجوانب البيئية على أساس أن المدن يتوقع لها أن تستمر على الاتساع الجغرافي في مختلف الاتجاهات بطرق سرطانية تضعف قدرتها الخدمية وضماناتها الأمنية وعرى التعاون وبقية العناصر الشخصية في علاقاتها الاجتماعية.

وسواء كانت التوقعات الحضرية المستقبلية منطلقة من نمط مدن ما بعد الحرب العالمية الثانية، أو المدن العملاقة أو المدن المترامية الأطراف البالغة الاتساع، أو المدن المخططة أو المدن التي أعيدت بعد القصف النووي، فهي تعتمد أساسًا على شكل واتجاهات تغير المدن الصناعية الغربية المعاصرة، بمعنى أن الباحثين المعنيين بالموضوع يحملون في أذهانهم افتراض أن جميع مدن العالم ستواجه هذا الوضع الذي بلغته مدن الغرب.

١- أهمية الصناعة في العولمة:

المدن هي حلقات اتصال رئيسة لتفاعل الأمم والشعوب باعتبارها محطات انتقال الأفراد والأفكار القادمين من خارج الدول، وما يلاحظ أن انسيابية التكنولوجيا والعلوم والمعلومات اليوم تأتي من مدن الدول الصناعية إلى الدول غير الصناعية بحكم أن الأولى ترسل أعدادًا أكبر من الأفراد وكميات أعظم من البضائع والمعلومات إلى المدن غير الصناعية.

ومما يشجع على هذا النمط من التفكير أن العالم يزداد اعتمادًا على الصناعة والتخصص والتجارة العالمية والخدمات الحكومية، وفي فترة أفول القرن العشرين لن تكون هناك دولاً تبدي تمنعًا عن السير في تيار التصنيع والعولمة واختيار التخلف عن مسيرة التقدم بحجة الحفاظ على التراث الثقافي أو النسق الإيديولوجي، وفي ضوء اعتماد المدينة على النمط المجتمعي فإن من المشكوك استقلال المدن المستقبلية عن محور الصناعة أو الثورة الصناعية.

على أن هذا لا يقصد به أن جميع المدن ستكون صناعية بمعنى أن الصناعات الثقيلة أو تعددية المهن والصادرات التجارية، فالمنتجات السياحية، والعواصم السياسية، ومدن التقاعد، ومدن المقامرة واللهو، ومدن التصنيع الزراعي، والمدن الجامعية، وغيرها من المراكز الحضرية المتخصصة ستبقى

في المستقبل، إن القصد هو أن الصناعة من خلال إنتاج البضائع الفائضة ورؤوس الأموال والمواصلات الكفوءة ووسائل الاتصال ونقل الطاقة عبر مسافات طويلة كلها تلعب دوراً في تعزيز طراز الحياة السائدة في المدن الصناعية الحديثة وانتشاره في مدن العالم غير الصناعي^(١).

٢- البدائل الحضريّة المستقبلية:

لا يخفى أن التفكير بمستقبل أي جانب من جوانب الواقع الحضري لا يخضع إلى ضوابط تجعل التنبؤ الدقيق باتجاهاته وطبيعة إشكالياته ممكناً، لكن الحديث عن مدن المستقبل قد يكون مقبولاً عندما ينطلق من تصورات لا تطرح بصيغة تنبؤات واثقة بل احتمالات قابلة للوقوع بدرجة متساوية.

إن هذا النمط من التفكير هو استشراف صور الحياة الحضريّة القادمة ليس اعتماداً على خيال مسرحي أو أدبي بقدر ما هو توظيف لاتجاهات المسيرة الحضريّة عبر ماضيها وحتى الوقت الراهن، فتراكم المؤشرات الحضريّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والسياسيّة والبيئية في اتجاه أو مسار معين يشجع على الاعتقاد بأن تلك المؤشرات يحتمل لها الاستمرار في مساراتها التي سلكتها خلال المستقبل المنظور، أي للأربعة أو خمسة عقود القادمة مثلاً، لكن إشكالية استشراف مستقبل المدن حتى في نطاق هذه الفترة القصيرة القادمة هي اضطرارنا إلى الاعتماد على تطور المدن الغربيّة خصوصاً الأمريكيّة، منذ الثورة الصناعيّة، وهذا قد لا يبدو مقبولاً باعتبار ما حصل في هذه المدن قد لا يصلح للتنبؤ بمستقبل مدن العالم النامي بحكم اختلاف ثقافة الاثنين وتركيباتهما الاجتماعيّة، ومع ذلك قد يخف الاعتراض على

(١) قيس النوري، الأنثروبولوجيا الحضريّة بين التقليد والعولمة، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعيّة والنشر والتوزيع، ودار اليازوري، الأردن، ٢٠١١، ص. ٤١١.

ذلك بسبب العولمة وميل دول العالم الثالث إلى تقليد كثير من مظاهر الحياة الحضرية والصناعية الغربية، ولا تغفل تعددية وتنوع الواقع الحضري للمدن، مما يحول دون عرضها كلها في صورة متجانسة واحدة، فمدن الغرب عمومًا في إطار النمط الديموقراطي واللامركزية وتنوع الظروف الاقتصادية والسكانية وحجم الصلاحيات البلدية الكبيرة الممنوحة لا تسمح بإخضاعها إلى صنف محدد. وهكذا يصبح الحديث عن مستقبل التحضر في المدن أمرًا خاضعًا للتصور والتأمل والتخمين الذي يستند جزئيًا إلى بعض عناصر الواقع الحضري الحديث في القرنين الماضيين، وهذا يعني بالضرورة أن تكون الصور المستقبلية أقرب إلى السيناريوهات الممكنة.

ومن الواضح أن هذه الصور البديلة تأتي في مدى واسع نسبيًا من الخيارات التي تركز على أسس فيزيقية وتكنولوجية، إضافة إلى أساليب وطرز المعيشة التي انتشرت في العالم بصورة مطردة، ومن المؤكد أن المخططيين الحضريين الذين يهتمهم تخطيط المدن لا بد لهم أن يفكروا بفسح المجال أمام مزيد من تنوع الخيارات بدلاً من تضيقها أو إبقائها على حالها.

ويبدو أن السيناريوهات المتوقعة للمدن تشمل:

٢-١- النموذج الأول:

يتضمن استمرار أنماط المدن الحالية، وهو يحتوي على خيارات فرعية متعددة، منها:

٢-١-١- نموذج المدن الميغالوبول:

وهو نموذج يؤكد استمرارية نموذج المدينة العملاقة باعتباره القدر الذي ينتظر مدن العالم غير الصناعي، الذي فرض نفسه حتى الآن في معظم دول

العالم النامي على مستوى العواصم السياسية على الأقل، ويتسم هذا النموذج كما يلاحظ في الأقاليم الحضرية الواسعة التي تمتد بين مدينة بوسطن وواشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، أو ما يسمى "شريط المحيط الهادي" في اليابان، بامتداد المدن عبر إقليم حضري بالغ السعة قد يغطي عشرات الكيلومترات التي تمتد بين مدن عدة دون فواصل بينها.

٢-١-٢- نموذج مدن المتروبول:

يشمل هذا النموذج المدن المركزية المتروبوليتانية التي لا يقل عدد سكانها عن نصف مليون نسمة، في مركز هذه المدينة تجري معظم الأنشطة مع وجود كثير من أماكن وفرص الترفيه واللهو والعمل والحياة، وهي تحفل بالعمارات الشاهقة وتستقطب الكثير من الثقافات الفرعية، كما تتسم بالجذب السكاني حيث يأتي إليها كثير من سكان القرى والضواحي من أجل العمل وتمضية أوقات الفراغ والإجازات.

٢-١-٣- نموذج المدينة المركزية:

وتكون عادة صغيرة الحجم نسبيًا، تضم بين ٥٠,٠٠٠ إلى نصف مليون نسمة، وهي لا تختلف نوعيًا عن المدينة العملاقة، إلا أنها على الصعيد الوطني تكون أقل أهمية منها، لكنها تتمتع بأهمية كبيرة نسبيًا على المستوى الإقليمي، وتطرح المدينة من هذا النمط إمكانات لقيام مجتمعات محلية تتسم بروح جماعية ملحوظة، إلى جانب انتشار المجمعات السكنية الكبرى ذات السكن العمودي، إضافة إلى احتمال وجود تعددية ثقافية وأثنية فيها.

٢-١-٤- نموذج المدن المركزية الصغيرة:

يتمثل هذا النموذج في المدينة المركزية الصغيرة التي لا يتعدى حجمها

السكاني ٥٠,٠٠٠ نسمة، وهي تتسم بدرجة ضعيفة من التفاعل الوطني والإقليمي، وهي غالباً ما تتأقلم وفقاً لطبيعة الضرورات البيئية والمحلية، كما يلاحظ مثلاً في المدن الجامعية، والمدن الصحية، ومدن التقاعد، والمدن السياحية ومدن اللهو والتسلية.

٢-١-٥- نموذج المدن التابعة:

يتمثل هذا النموذج في المدن التابعة التي تلحق نفسها بغيرها من المدن المهمة والكبيرة لتستفيد من هذا الارتباط اقتصادياً أو سياسياً أو ثقافياً.

٢-١-٦- نموذج الضواحي الداخلية:

يلاحظ في المجتمعات المحلية التي تنشأ والتي تخدم أغراضاً مختلفة وطرز معيشية طبقية أو مهنية أو دينية أو أثنية محددة.

٢-١-٧- نموذج شبه الحصري:

يشمل الضواحي الخارجية شبه الحضرية، وتبرز فيه نماذج مختلفة من طرز المعيشة، مع ظهور اتجاه تقارب البيوت وتكتل الأحياء السكنية، وقد لا تخلو هذه الضواحي من بعض العمارات العالية قليلاً.

٢-١-٨- نموذج شبه ريفي:

وهو يتمثل في المجمعات السكنية شبه الريفية خارج المدن والتي تبدي بعض مظاهر الحياة الحضرية لتأثرها بحركة المواصلات والاتصال مع المدن القريبة، وقد تشكل هذه المجمعات ملاذاً لمن يتضايقون من ضجيج المدن وفساد هوائها وشدة ازدحامها وطابعها اللاشخصي.

٢-١-٩- نموذج المدن الناشئة:

يضم هذا النموذج المدن الفتية التي تجتذب في العادة أعدادًا متزايدة من الأفراد للسكن فيها، وهي تمنح فرصًا طيبة لترك متاعب الحياة وتراكماتها غير الناجحة والبدء بحياة جديدة، نمو وتكاثر أعداد المدن الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية دليل على عدم الرضا بحياة المدن في أشكالها وظروفها الحالية^(١).

٢-٢- النموذج المستقبلي:

يحتوي هذا النموذج العريض على أنماط تصميمية متصورة لمدن المستقبل التي تقوم إما على أسس مجتمعية أو فيزيقية، وهي تظهر افتراقًا عن النماذج التقليدية السائدة اليوم في عالمنا الصناعي، وتشمل:

٢-٢-١- المدن المصغرة:

يقصد بها بعض الصور المعمارية الرومانسية الخلافة التي داعبت خيال المهندسين والمخططين الحضريين بوحى من برج بابل وأمثاله من نصب الماضي، بناءً على هذا التصور يمكن أن تكون المجتمعات المحلية في المستقبل ساكنة في مدن صغيرة مغلقة أو مسيجة تضم حوالي ٢٠,٠٠٠ نسمة، وتغطي مساحة قدرها ٢٠,٠٠٠ دونما، لكن هذا النموذج ما يزال محاطًا بالضباب الفكري وعدم وضوح التفاصيل التي لا بد منها لجعله خيارًا يمكن تنفيذه في الواقع.

ويبدي بعض المصممين المعماريين ميلاً إلى جعل هذا النموذج عبارة عن مجموعة معمارية متصلة بالغة الضخامة يمكن أن تستوعب عشرات الآلاف من

(١) نفس المرجع السابق، ص. ٤١٣.

السكان، وهي تصنع مرة واحدة وتهيأ للسكن كما في بناء الجسور العملاقة، ولعل أقرب مثال لهذا التصور هو مجمع السكن الواسع في ضواحي مدينة ستوكهولم وهو يضم ٥٠٠٠ نسمة، وهو محاط بثمانية مجمعات في شكل أبراج يسكنها ٣٠٠٠ آخرون.

٢-٢-٢- المدن المائية:

في هذا النموذج ينظر المنظرون والمخططون الحضريون رغبة في أن يتم بناء مدن مصممة بشكل مبتكر على الشواطئ البحرية وفي مناطق ضحلة بالمياه، ويبدو أن اليابان بسبب ضيق أراضيها وشدة ازدحامها تفكر جدًّا بهذه الإمكانية، ولعل هذا النموذج لا يبدو بعيدًا عن التحقيق بل هو ضرورة لا بد منها مع اطراد ازدياد السكان في الدول التي لا تملك خيارات بديلة أخرى.

٢-٢-٣- نموذج الكوميونات:

في هذا النموذج يعيش أعداد من السكان بشكل جماعة محلية تعاونية، وهي قد تنشأ كرد فعل لتناقض بعض الثقافات الجديدة مع ثقافات المدن الحالية بسبب صيغها غير الإنسانية، فقد يجتمع في هذه المدن المستقبلية نماذج معينة من السكان كالمعماريين الرافضين لأطرزة المدن أو رجال الأعمال أو رجال الفكر أو الفنانين وغيرهم ممن يتضايق من حياة السكان كما تعايش اليوم، ومن المتوقع أن تنشأ في هذه المدة انساق عائلية واقتصادية ودينية وفكرية وترويحية وسياسية جديدة من شأنها أن تضيف عليها طابعًا إنسانيًا جماعيًا هو أحد الدوافع المهمة لتأسيسها.

ومع ذلك ففكرة الكوميونات الحضريّة لا تزال تداعب الأخيلة كصورة طوبائية يطمح إليها بعض البشر خصوصًا الذين يعانون من حياتهم في المدن الكبرى في الغرب.

ومن التصاميم المتخيلة لمدن المستقبل تصميم المدن العائمة التي تشيد على جزر اصطناعية حيث يمكن أن يسكن عليها حوالي ٣٠,٠٠٠ ساكن، ويرى المخططون المقتنعون بهذا النمط من المدن أن تصنع هذه التصاميم في أحواض السفن وتستكمل هناك بكل مرافقها الضرورية ثم يتم سحبها بحرًا كما تسحب المقطورات إلى المواقع المفضلة في البحر حيث لا يتجاوز عمق الموقع ٢٠-٣٠ قدمًا مقابل بعض الموانئ، وتثبت هناك لكي تستقبل ساكنيها، ولا ننسى بعض المجمعات السكنية القديمة العائمة التي سكنها سكان العصر الحجري المتأخر في البحيرات السويسرية والحديثة التي يسكنها بعض سكان أهوار جنوب العراق، وبعض سكان مدينة بانكوك في المساكن العائمة في النهر، أو بعض سكان هونغ كونغ في منطقة فكتوريا، إضافة إلى قرى بورنيو وغينيا الجديدة المشيدة على أعمدة في مياه البحر، ولا ننسى أن جزء من جزيرة مانهاتن التي شيد عليها مركز مدينة نيويورك كان مغمورًا بالمياه قبل زمن ليس طويلاً.

٢-٢-٤- نموذج مدن تحت الماء:

يواجه المخططون في هذا النموذج تحديات تبدو أقرب إلى التعجيز، فالتصاميم التي يتوقع أصحاب الرؤيا المستقبلية البعيدة لجوء البشر لها عند اكتظاظ الأرض بسكانها هي مدن عائمة تحت سطح الماء.

وقد اقترح عالم البحار المستكشف الفرنسي "كوستو" تصميمًا لجزيرة من هذا الطراز تعوم مقابل أمانة موناكو تحت سطح الماء على عمق حوالي ١٠٠ قدمًا، وفي رأي المهندسين المؤيدين لهذا النموذج أن هذا النوع من المدن يكون مريحًا أكثر من المدن العائمة فوق سطح البحر لعدم تأثرها بالأمواج مهما اشتدت.

ومن المخططين من يطمح إلى بناء مدن تحت الأرض على غرار المصانع التي بناها النازيون والإنجليز في الحرب العالمية الثانية، ويصاحب هذا

التصميم تفصيلات هندسية كثيرة تتصل بالسيطرة على درجات الحرارة خصوصاً في المناطق الصحراوية الحارة وربما حتى في المناطق المتجمدة، ويتوقع أن تكون تكاليف هذا النمط منخفضة نسبياً مقارنة مع المدن فوق الأرض، ويعتبر هذا النموذج ليس جديداً تماماً خصوصاً في ضوء الممرات التي تبنى في أعماق الأرض وفي بطون الجبال لمرور القطارات والسيارات، إضافة إلى الجراجات التي تشيد تحت أبنية العمارات لوقوف السيارات، أو الملاجئ التي تحفر في الأعماق للوقاية من الغازات النووية.

ومن العلماء والمخططين الحضريين من يرى أن بالإمكان بناء مجمعات سكنية فضائية لتخفيف الأعباء البيئية المتزايدة على الأرض، ومن شأن هذا التوجه أن يتحفز من خلال تجارب الإنسان الفضائية الناجحة، فالفكرة أن يتخذ الإنسان له مسكناً من مدن مصنعة تكون مقاربة للأقمار الصناعية إلا أنها أوسع بكثير لكي تستوعب أعداد كبيرة من السكان الفائضين عن طاقة الأرض الاستيعابية.

وعلى الرغم من أن هذا النموذج والنماذج الأخرى السابقة قد تبدو ضرباً من الخيال العلمي، إلا أنها لا يستبعد أبداً أن تكون ممكنة في ضوء التقدم الهائل الذي أحرزه وسيحرزه العلم والتكنولوجيا في كل مضمار حياتي.

٢-٢-٥- نموذج مدن الاتصال الفضائي:

تقوم فكرة نموذج مدن الاتصال الفضائي على أساس توفر الاتصال بين مختلف مناطق العالم عبر القنوات الفضائية المضمونة والسهلة، ففي تصور بعض المخططين الحضريين إمكانية صنع أقمار صناعية شعبية غير مقيدة بحدود إقليمية أو سياسية من شأنها أن توفر اتصالاً يومياً مستمراً بين شرائح معينة من الأفراد في مختلف مواقع العالم بعد بلوغ الحضارة البشرية مرحلة ما بعد المدنية والتحضر الحالي حيث تبدأ مرحلة مجتمع الإعلام والاتصال.

وعلى الرغم من قلة المعلومات وشح البحوث حول هذه الإمكانية المستقبلية، إلا أن النقاش الجاد حولها يتزايد مما يوحي بأن الباحثين والمصممين المنهمكين بإعداد التصاميم لها عازمون على تحقيق هذا الحلم، فضلاً عن قيامهم ببعض التجارب العلمية الحالية التي تشجع على التفكير بهذا المشروع الخارق.

ومن عناصر هذا المشروع الطموح ربط مناطق المدن المختلفة في العالم بشبكة انترنت تجعل انسيابية اتصالها الإلكتروني أمراً عادياً كما لو كانت مدينة واحدة، ومن الواضح أن هذه التكنولوجيا ذات التوجه الفكري الإنساني تهدف إلى توثيق روابط المجتمع العلمي في العالم وتسهيل اتصالات علمائه ومفكره لخدمة البشرية كلها بدون تمييز عرقي أو اثني أو إقليمي أو سياسي.

ومن الطبيعي أن هذا التصور الاختراقي الرفيع لحياة السكان الحضر في المستقبل سيساعد علماء العالم ومفكره المنتشرين في أرجائه على وضع خطط وإجراء بحوث مشتركة كما لو كانوا يعيشون ويعملون في مدينة واحدة أو جامعة واحدة.

إن هذه المدن الإلكترونية الاتصالية لا تتقيد بالحدود الإقليمية والجغرافية بل تتجاوزها إلى الكرة الأرضية بكل سكانها، وهي تشدد على انتقال الأفكار عبر مناطق المعمورة والتي أهملها العالم لانشغاله بانتقال السكان والبضائع.



المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- أحمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣.
- إسماعيل يوسف إسماعيل، الدراسات العمرانية المعاصرة بتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
- جمال حمدان، جغرافية المدن، ط ٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٧.
- حسن عليوي الخياط، الحضرية والتحضر في دولة قطر: رأي في الخصائص والإشكاليات، المجلة الجغرافية الخليجية، العدد ١، ٢٠٠٧.
- كايد عثمان أبو صبحه، جغرافية المدن، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.
- صبري فارس الهيتي، جغرافية المدن، دار الصفاء، عمان، ٢٠١٠.
- محمد السيد غلاب، يسري عبد الرزاق الجوهري، جغرافية الحضر: دراسات في تطور الحضر ومناهج البحث فيها، دار الكتب الجامعية، القاهرة، ١٩٧٢.
- محمد إبراهيم صافيتا، عدنان سليمان عطية، جغرافية المدن والتخطيط الحضري، منشورات جامعة دمشق، مطبعة الروضة، دمشق، ٢٠٠٦.
- محمد الهادي لعروق، المدينة الجزائرية ورهانات العولمة، الملتقى

المغاربي الثامن "سيرورة وآليات نمو المدن الكبرى"، الرباط - ١٨ ١٩
أفريل ٢٠٠٢.

▪ مسلم كاظم حميد الشمري، التحليل المكاني للتوسع والامتداد الحضري للمراكز الحضرية الرئيسية في محافظة ديالى، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في الجغرافيا، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد ٢٠٠٧.

▪ عبد الرزاق عباس حسين، جغرافية المدن، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٧.

▪ فتحي محمد مصيلحي، جغرافية المدن: الإطار النظري وتطبيقات عربية، مطبعة التوحيد بشبين الكوم، مصر، ٢٠٠٠.

▪ فتحي محمد أبو عيانه، دراسات في الجغرافية البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨.

▪ قيس النوري، الأنثروبولوجيا الحضرية بين التقليد والعولمة، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، ودار اليازوري، الأردن، ٢٠١١.



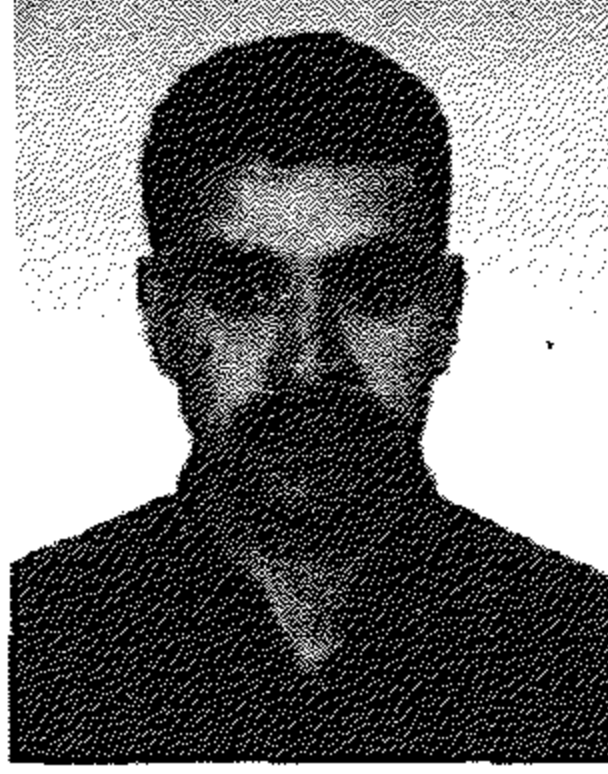
المراجع باللغة غير العربية:

- ALLEN J., MASSEY D., COCHRANE A., Rethinking the region, Routledge, London, 1998.
- CLARK W.-C., Scale relationships in the interaction of climate, ecosystems and societies, In Forecasting in the social and natural sciences, ed K.C. Land and S. H. Schneider, 1995.
- CASTELLS M., The city and grassroots, Berkeley : Univ. of California Press, 1983.
- DANIELS T., When city and country collide ; Managing in the metropolitan fringes, Island press, Washington D.C, 1999.
- ESPARZA A., KRMENEC A., Large city interaction in the USA urban system, Urban studies, Vol. 37, n° 4, 2001.
- ESCALLIER R., Métropolisation et globalisation dans le monde arabe et méditerranéen, Cahiers de la Méditerranée, Nice, 2002.
- FASSAERT P., Les villes mondiales, villes du système mondial, In HERODOTE, n° 10, 1999.
- JOANNON M., TIRONE L., MORO S., La Méditerranée en cartes, Revue Méditerranée n° 3.4, 2001.

- NIJMAN J., The paradigmatic city, Annals of the association of American Geographers, 90 (1), 2000.
- PUMAIN D., Geografiska annaler : settlement ststems in evolution, Copyright www.EBSCO.Publishing. 2003.
- PUMAIN D., Géographie urbaine, Paris, 2011.
- RONALD F., ABLER A., Geography's inner worlds, 1994.
- SOJA E., MALDEN M., Postmetropolis ; critical studies of cities regions, Blackwell Publisher, New York, 2000.
- SOJA E., Postmodern geographies, The reassertion of space in critical social theary, Blackwell, Oxford, 1990.
- STORPER M., The regional Word, Cuilford Press, New York, 1997.
- SEMMOUD B., Grande ville et enjeux de la métropolisation en Algérie, séminaire international « villes et territoires : mutations et enjeux actuels, Sétif 12-13 et 14 novembre 2005.
- WEITZ J., Sprawl busting, state programs to guide growth, American planners association press, Chicago, 2000.



نبذة عن المؤلف



- الدكتور فؤاد بن غضبان من مواليد مدينة قسنطينة بالشرق الجزائري .
- تخرج من جامعة قسنطينة، وأتم دراساته العليا بها ضمن تخصص: التهيئة الحضرية.
- يدرس حاليا بمعهد تسيير التقنيات الحضرية بجامعة أم البواقي بالجزائر.



فهرس الأشكال

- شكل (٠١): توزيع معدّلات التحضر في العالم سنة ١٩٥٠ ٢١
- شكل (٠٢): توزيع معدّلات التحضر في العالم سنة ٢٠٠٥ ٢٢
- شكل (٠٣): تطور عدد السكان في المناطق الحضرية عبر القارات (مليون نسمة) ٢٣
- شكل (٠٤): معدّلات التحضر ونمو المدن الكبرى في العالم سنة ٢٠١٠ ٢٣
- شكل (٠٥): مدينة بابل (٢٠٠٠ ق م) ٥٧
- شكل (٠٦): المدينة المصرية في حضارة وادي النيل (٣٠٠٠ ق م) ٥٩
- شكل (٠٧): مدينة موهينجدارو (٢٥٠٠ ق م) ٦٠
- شكل (٠٨): مدينة أثينا (القرن ٧-٨ ق م) ٦٤
- شكل (٠٩): مدينة روما (القرن ٧ ق م) ٦٧
- شكل (١٠): مدينة تيمقاد بالجزائر (مدينة رومانية) ٦٩
- شكل (١١): مدينة القرون الوسطى بأوروبا ٧١
- شكل (١٢): المدينة العربية الإسلامية (بغداد، القاهرة الفاطمية) ٧٥
- شكل (١٣): مدينة فيينا في عصر النهضة ٧٩
- شكل (١٤): مدينة باريس قبل أعمال Haussmann ٩٠
- شكل (١٥): مدينة باريس اليوم (ما بعد الليبرالية) ٩٤

- شكل (١٦): التفاعل بين الظواهر الطبيعية والبشرية وعملياتها ١٠٥
- شكل (١٧): الأقاليم الحضرية بالولايات المتحدة الأمريكية ١١٣
- شكل (١٨): الأقاليم الحضرية بكندا ١١٤
- شكل (١٩): الأقاليم الحضرية باليابان ١١٥
- شكل (٢٠): أشكال التمدد الحضري في المدينة المعاصرة ١٤٧
- شكل (٢١): النواة كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري ١٥٠
- شكل (٢٢): المسارات كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري ... ١٥٠
- شكل (٢٣): العقد كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري ١٥١
- شكل (٢٤): الخلايا كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري ١٥١
- شكل (٢٥): الحدود كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري ١٥٢
- شكل (٢٦): العلامات المميزة كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري .. ١٥٣
- شكل (٢٧): مدينة نيويورك: منظر بانورامي عام ١٥٦
- شكل (٢٨): مدينة لندن: منظر بانورامي عام ١٥٧
- شكل (٢٩): مدينة القاهرة: منظر بانورامي عام ١٥٨
- شكل (٣٠): توزيع "الميجابول" Mégapole في العالم حسب نشأتها.... ١٧٥
- شكل (٣١): توزيع "الميجالوبول" Mégalopole في العالم ١٧٧
- شكل (٣٢): توزيع أكبر مدن المتروبول في الاتحاد الأوروبي ١٧٩
- شكل (٣٣): تصنيف المدن العالمية تبعاً لـ "GaWC" ١٩٩٨ ١٨٤

- شكل (٣٤): تصنيف المدن الأوروبية تبعاً لـ "GaWC" ١٨٧
- شكل (٣٥): النظام المتروبوليتاني للمدن العالمية ١٩٠
- شكل (٣٦): منظر عام لمدينة الجزائر ٢٠٢
- شكل (٣٧): الموقع الجغرافي لمدينة الجزائر ٢٠٣
- شكل (٣٨): أزمة المرور بمدينة الجزائر ٢١٤
- شكل (٣٩): المدن الجزائرية الكبرى الثلاث بعد العاصمة ٢١٨
- شكل (٤٠): مركب الحجار لصناعة الحديد والصلب بمدينة عنابة ... ٢١٩



فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	٥
الفصل الأول: الحضريّة والتحضر، المفهوم، والأبعاد والتطور	١١
مقدمة:	١٣
١- مفهوم الحضريّة والتحضر:	١٣
٢- تطور معدلات التحضر في العالم:	٢٠
٣- تطور معدلات التحضر في الوطن العربي:	٢٥
٣-١- واقع التحضر في الوطن العربي وآفاقه:	٢٥
٣-٢- سمات التحضر في الوطن العربي:	٣٢
٣-٣- مشاكل التحضر في الوطن العربي:	٣٦
الفصل الثاني: الظاهرة الحضريّة في العالم، الخلفيات التاريخيّة	
وإشكاليات التحضر	٥١
مقدمة:	٥٣
١- الأبعاد التاريخيّة للظاهرة الحضريّة في العالم:	٥٤
١-١- أقدم المدن:	٥٥
١-١-١- مدن بلاد الرافدين (العراق):	٥٥
١-١-٢- مدن وادي النيل (مصر):	٥٨

- ١-١-٣- مدن حوض نهر السند (باكستان): ٦٠
- ١-١-٤- مدن حوض النهر الأصغر (الصين): ٦١
- ١-١-٥- مدن أمريكا الوسطى: ٦١
- ١-٢- المدن الكلاسيكية ومدن العصور الوسطى: ٦٣
- ١-٢-١- المدن اليونانية: ٦٣
- ١-٢-٢- المدن الرومانية: ٦٦
- ١-٢-٣- مدن القرون الوسطى بأوروبا: ٦٩
- ١-٢-٤- المدن العربية الإسلامية: ٧٤
- ١-٣- مدن عصر النهضة الأوروبية والمدينة التجارية: ٧٧
- ١-٣-١- مدن عصر النهضة الأوروبية: ٧٧
- ١-٣-٢- المدن التجارية: ٨٠
- ١-٤- المدينة المعاصرة (المدينة الصناعية ومدينة الخدمات): ٨٢
- ١-٤-١- المدينة الصناعية: ٨٢
- ١-٤-٢- مدينة الخدمات: ٨٨
- ١-٥- المدينة ما بعد الثورة الصناعية: ٩٠
- ١-٦- المدينة الحديثة: ٩٤
- تحليل ديناميكية الوظائف في المدينة الحديثة: ٩٥
- تحديد العناصر الدقيقة المتعلقة بكل وظيفة حضرية: ٩٦

- البحث عن نماذج لتجميع العناصر الوظيفية: ٩٧
- ١-٧- المدينة المعاصرة: ٩٧
- الفصل الثالث: التحضر المعاصر: قنوات وسياقات ٩٩
- مقدمة: ١٠١
- ١- الخصائص الأساسية لظاهرة التحضر المعاصر: ١٠٢
- ٢- المتصل المحلي العالمي: ١٠٣
- ٣- شبكة المدن العالمية: ١٠٥
- ٤- مجتمعات المدن: ١٠٨
- ٥- أقاليم المدن العالمية: ١١٠
- ٥-١- مفهوم الإقليم الحضري: ١١٠
- ٥-٢- أنماط الأقاليم الحضرية في العالم: ١١٢
- ٥-٢-١- إقليم شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية: ١١٢
- ٥-٢-٢- إقليم الساحل الجنوبي للبحيرات العظمى: ١١٣
- ٥-٢-٣- إقليم جنوب الساحل الغربي للولايات المتحدة الأمريكية على المحيط الهادي: ١١٣
- ٥-٢-٤- إقليم جنوب شرق كندا: ١١٤
- ٥-٢-٥- إقليم طوكايدو الياباني: ١١٤
- ٥-٢-٦- الإقليم الإنجليزي: ١١٥

- ١١٥ ٥-٢-٧- إقليم الراين:
- ١١٦ ٦- التمدد (الافتراش) الحضري:
- ١١٩ ٦-١- مناهضة التمدد (الافتراش) الحضري في الولايات المتحدة الأمريكية ...
- ١٢٠ ٦-٢- التحوّل الحضري الحر في أوروبا:
- ١٢١ ٦-٣- النمو الذكي:
- ١٢٥ ٧- أهم مشاكل التحضر المعاصر في العالم:
- ١٢٥ ٧-١- في الدول المتقدمة:
- ١٢٨ ٧-٢- في الدول النامية:
- ١٣٥ الفصل الرابع: التحضر والمدينة المعاصرة، خصائص ومظاهر
- ١٣٧ مقدمة:
- ١٣٨ ١- خصائص المدينة المعاصرة:
- ١٣٨ ١-١- مكونات المجال الحضري للمدينة المعاصرة:
- ١٣٩ ١-٢- أشكال البنية الداخلية للمدن المعاصرة:
- ١٣٩ بالنسبة للدول المتقدمة:
- ١٤٠ بالنسبة لدول العالم النامي:
- ١٤٠ ١-٣- وظائف المدن المعاصرة:
- ١٤٣ ١-٤- أدوار المدن المعاصرة:
- ١٤٤ ١-٥- أشكال استغلال المجال في المدينة المعاصرة:

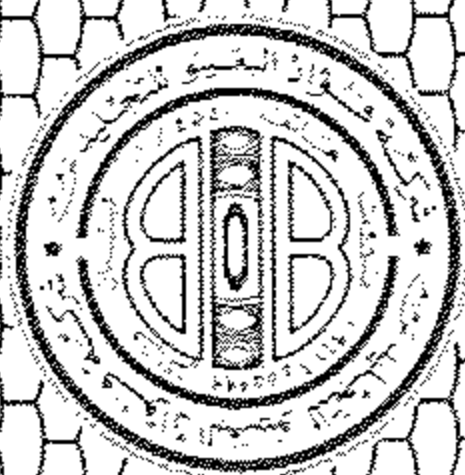
- ١٤٤ في الدول المتقدمة:
- ١٤٥ في الدول النامية:
- ١٤٥ ٢- المظاهر الحضرية للمدينة المعاصرة:
- ١٤٥ ٢-١- التمدد الحضري:
- ١٤٥ ٢-١-١- مفهومه:
- ١٤٦ ٢-١-٢- أشكال التمدد الحضري:
- ١٤٦ الضواحي:
- ١٤٦ التوابع الحضرية:
- ١٤٧ ٢-١-٣- دوافع التمدد الحضري:
- ١٤٨ دوافع اجتماعية:
- ١٤٩ دوافع سياسية:
- ١٤٩ دوافع اقتصادية:
- ١٤٩ دوافع تكنولوجية:
- ١٤٩ ٢-٢- خصائص النسيج الحضري للمدينة المعاصرة:
- ١٤٩ ٢-٢-١- النواة كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري:
- ١٥٠ ٢-٢-٢- المسارات كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري:
- ١٥١ ٢-٢-٣- العقد كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري:
- ١٥١ ٢-٢-٤- الخلايا كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري:

- ٢-٢-٥- الحدود كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري: ١٥٢
- ٢-٢-٦- العلامات المميزة كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري: ... ١٥٢
- ٣- مشاكل المدن المعاصرة: ١٥٣
- ٣-١- تحديد أهم المشاكل الحضرية بالمدينة المعاصرة: ١٥٣
- مشكلة الإسكان: ١٥٣
- مشكلة النقل والاتصال: ويمكن حصرها في: ١٥٣
- مشكلة التلوث: ويظهر في أشكال مختلفة، وهي: ١٥٤
- انخفاض كفاءة وكفاية الخدمات والتجهيزات: ١٥٥
- المشاكل الاجتماعية: ١٥٦
- ٣-٢- أمثلة عن مشاكل بعض المدن المعاصرة الكبرى: ١٥٦
- ٣-٢-١- مدينة نيويورك (شكل: ٢٧): ١٥٦
- ٣-٢-٢- مدينة لندن (شكل: ٢٨): ١٥٧
- ٣-٢-٣- مدينة القاهرة (شكل: ٢٩): ١٥٨
- ٤- المدينة المعاصرة والتطورات العالمية. ١٥٩
- ٤-١- انعكاسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمدينة: ١٥٩
- ٤-١-١- تلاشي المسافات: ١٦٠
- ٤-١-٢- سيادة التعاملات الإلكترونية المباشرة: ١٦١
- ٤-١-٣- غياب مبدأ مركزية الأنشطة الحضرية: ١٦٢

- ٤-٢- المدينة المعاصرة والتنمية المستدامة: ١٦٤
- ٤-٣- العولمة وأثرها على النظام الحضري المعاصر: ١٦٥
- ٥- تحديات المدن المعاصرة: ١٦٧
- ٥-١- في الدول النامية: ١٦٧
- ٥-٢- في الدول المتقدمة: ١٦٧
- الفصل الخامس: المدن الكبرى وشبكة المدن العالمية: أنماط وأنظمة ١٧١
- مقدمة: ١٧٣
- ١- المدن الكبرى: ١٧٤
- ١-١- الميغابول "Mégapole": ١٧٤
- ١-٢- الميغالوبول "Mégalopole": ١٧٦
- ١-٣- المتروبول "Métropole": ١٧٧
- على المستوى الدولي: ١٧٩
- على المستوى الوطني: ١٧٩
- على المستوى الإقليمي: ١٨٠
- ٢- المدن العالمية: ١٨١
- ٣-١- تصنيف فريق البحث "GaWC": ١٨٣
- مدن عالمية من فئة "alpha++": ١٨٤
- مدن عالمية من فئة "alpha": ١٨٤

- مدن عالمية من فئة "Bêta" : ١٨٥
- مدن عالمية من فئة "gamma" : ١٨٥
- ٢-٣ - تصنيف "MasterCard Worldwide" : ١٨٧
- ٣-٣ - تصنيف مجلة "Foreign Policy" : ١٨٨
- ٣-٤ - تصنيف معهد "Mori Memorial Foundation" : ١٩٠
- ٤ - النظام المتروبوليتاني للمدن العالمية: ١٩٠
- الفصل السادس: المدن العربية والعولمة، حالة المدن الجزائرية:
- فرص وتحديات ١٩٧
- مقدمة: ١٩٩
- ١ - مكانة المدن الجزائرية في شبكة المدن العالمية: ٢٠٠
- ٢ - مدينة الجزائر في مواجهة تحديات العولمة: ٢٠١
- ٢-١ - المحفزات: ٢٠٢
- ٢-١-١ - موقع جغرافي استراتيجي هام: ٢٠٢
- ٢-١-٢ - الإرث التاريخي: ٢٠٣
- ٢-١-٣ - موارد بشرية هامة: ٢١٠
- ٢-١-٤ - قدرات اقتصادية واعدة: ٢١١
- ٢-١-٥ - سلطات سيادية وقيادية: ٢١١
- ٢-١-٦ - خدمات إعلام وتكوين واتصال: ٢١٢

- ٢-٢-المحددات: ٢١٢
- ٢-٢-١-الوضع الأمني والسياسي: ٢١٢
- ٢-٢-٢-سوء التخطيط والإدارة الحضرية: ٢١٣
- ٢-٢-٣-الأزمة السكنية: ٢١٣
- ٢-٢-٤-أزمات المرور والخدمات العامة: ٢١٣
- ٢-٣-مستقبل مدينة الجزائر في النظام الحضري العالمي الجديد: ٢١٥
- الفصل السابع: العولمة وآفاق التحضر: بدائل وأشكال ٢٢٣
- مقدمة: ٢٢٥
- ١-أهمية الصناعة في العولمة: ٢٢٦
- ٢-البدائل الحضرية المستقبلية: ٢٢٧
- ٢-١-النموذج الأول: ٢٢٨
- ٢-١-١-نموذج المدن الميغالوبول: ٢٢٨
- ٢-١-٢-نموذج مدن المتروبول: ٢٢٩
- ٢-١-٣-نموذج المدينة المركزية: ٢٢٩
- ٢-١-٤-نموذج المدن المركزية الصغيرة: ٢٢٩
- ٢-١-٥-نموذج المدن التابعة: ٢٣٠
- ٢-١-٦-نموذج الضواحي الداخلية: ٢٣٠
- ٢-١-٧-نموذج شبه الحضري: ٢٣٠





التحضر والحضرية في ظل عالم متغير

وكلاء وموزعي دار اليازوري في العالم

الدولة	المدينة	اسم الدار	الهاتف	الدولة	المدينة	اسم الدار	الهاتف
الأردن	عمان	الإدارة العامة	5690904	الأردن	إربد	حمادة للنشر والتوزيع	02 7270100
الأردن	عمان	فرع عمان	5690904	الأردن	الكرك	فرع الدار في الكرك	03 2302111
السعودية	الرياض	مؤسسة الجريسي	4039328	ليبيا	طرابلس	مكتبة طرابلس	213601583
السعودية	الرياض	دار الزهراء	4641144	ليبيا	طرابلس	دار الحكمة	213606571
السعودية	الرياض	مكتبة العبيكان	4650071	ليبيا	طرابلس	الدار العربية للكتاب	3330384
السعودية	الرياض	مكتبة جرير التجارية	4626000	ليبيا	طرابلس	دار الرواد	3350333
السعودية	الرياض	مكتبة الخرجي	4646258	العراق	بغداد	مكتبة دجلة	0096418170792
السعودية	جدة	مكتبة كنوز المعرفة	6570628	العراق	الموصل	دار ابن الأثير	7702036776
السعودية	الدمام	مكتبة المتنبي	8272906	العراق	بغداد	مكتبة الذاكرة	796449420
السعودية	المنورة	مكتبة الزمان	8366666	الكويت	الكويت	مكتبة ذات السلاسل	466255
السعودية	الرياض	مكتبة الرشد	4593451	فلسطين	غزة	مكتبة سمير منصور	97082825688
السعودية	الرياض	دار المريخ	4657939	فلسطين	رام الله	مكتبة الشروق	02-2961614
السعودية	الرياض	مكتبة الشقري	4611717	فلسطين	الخليل	مكتبة دنديس	2225174
السعودية	جدة	تهامة للنشر	65152845	فلسطين	رام الله	دار الرعاية	22961613
السعودية	جدة	مكتبة المأمون	6446614	فلسطين	غزة	مكتبة اليازجي	287099
السعودية	مكة المكرمة	مكتبة الثقافة	5429049	سورية	دمشق	مكتبة النوري	2311189
الجزائر	الجزائر	دار الثقافة العلمية	21541135	سورية	حلب	دار القلم العربي	2113129
الجزائر	وهران	دار ابن النديم	41359788	السودان	الخرطوم	الدار السودانية للكتب	6780031
الجزائر	الجزائر	دار الكتاب الحديث	354105	البحرين	المنامة	المكتبة الوطنية	293840
الجزائر	الجزائر	مؤسسة الضحى	214660	البحرين	المنامة	المكتبة العلمية	7786300
الجزائر	الجزائر	دار ابن باديس	645900	البحرين	المنامة	مؤسسة الايام	725111
الجزائر	وهران	دار العزة والكرامة	41540793	البحرين	المنامة	مكتبة فخر اوي	591118
الجزائر	قسنطينة	دار اليمن	961869	فرنسا	باريس	معهد العالم العربي	140513809
الجزائر	قسنطينة	انفودك	770906434	المغرب	أغادير	مكتبة وراقه الجنوب	0528217144
الجزائر	الجزائر	دار البصائر	495735	المغرب	البيضاء	المركز الثقافي	
الجزائر	الجزائر	مكتبة الأصالة	243602	سلطنة عمان	روي	مكتبة القرآن	
الجزائر	الجزائر	دار الهدى	021966220	المملكة المتحدة	لندن	مكتبة الس	
مصر	مدينة نصر	دار الشروق	4023399	أميركا	لوس أنجلوس	مكتبة جر	
مصر	القاهرة	مكتبة مذبولي	5756421	اليمن	صنعاء	الدار العلم	
مصر	القاهرة	دار الفجر	6246252	اليمن	صنعاء	دار العلوم الخ	
مصر	القاهرة	الهيئة المصرية العامة	25775371	اليمن	صنعاء	دار الكلمة	
مصر	القاهرة	مجموعة النيل العربية	2026717135	اليمن	صنعاء	دار الكتاب الجا	
مصر	القاهرة	الشركة العربية المتحدة	22705844				

Bibliotheca Alexandrina



1241744



JORDAN
Electronic
Book Library

للحصول على نسخة إلكترونية
www.jordanebooks.com

اليازوري
دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع
عمان - وسط البلد - شارع الملك حسين
هاتف: +962 6 4626626 تليفاكس: +962 6 4614185
ص.ب: 520646 الرمز البريدي: 11152
info@yazori.com www.yazori.com